



جامعة العربي التبسي - تبسة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



المقاربة الأمنية الجزائرية: بين مبدأ عدم التدخل ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود (2011-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر - L.MD -

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية

فرع: العلاقات الدولية

تحت إشراف:

الاستاذ: باديس بن حدة

إعداد الطلبة:

توفيق جابري

هشام بلغيث

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر ب	أمين البار
مشرفا	أستاذ مساعد أ	باديس بن حدة
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد أ	محمد الصديق بوحريص

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"، وأصالة عن أنفسنا نتوجه بالشكر الجزيل إلى:
الاستاذ "باديس بن حدة" على تفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى إعانته لنا وصبره وتفهمه، فله كامل التقدير والعرفان وتمنياتنا له بمزيد من العطاء.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور "امين البار" والأستاذ "محمد الصديق بوحريص" على قبولهما لمناقشة
هذه المذكرة.

وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة العربي
التبسي تبسة

إلى كل هؤلاء تقديرا وعرفانا

إهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح
والمثابرة... والدي العزيز.

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب.... أُمي الغالية.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي
وشبابي.....إخوتي وأخواتي.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم
قلبي.....أصدقائي.

إلى كل من علّمني، وأخذ بيدي، وأنار لي طريق العلم
والمعرفة.

إلى كل من شجّعني في رحلتي على التّميّز والنّجاح.
إلى كل من ساندني، ووقف بجانبني.

إلى كل من قال لي "لا" فكان سببا في تحفيزي.

إلى كل من كان النّجاح طريقه والتفوق هدفه والتّميّز
سبيله

إليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام.

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة ، أخذ موضوع التدخل في شؤون الدول منحى جديد، تختلف فيه المبررات والاسباب وحتى الوسائل ، عن تلك التي كانت تمارس في السابق، والتي كانت أغلبها تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال أو نزاعات حدودية بين دولتين متجاورتين لكن، التوجه الدولي وخاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 عرف تحولات جديدة في مسار العلاقات بين الدول، فعرف ما يطلق عليه بالحرب الوقائية والاستباقية، وعودة التدخلات العسكرية المباشرة، ماجعل السيادة اليوم ومبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا تعني التحكم المطلق من قبل الدولة على كامل اراضيها ومصيرها، فأصبح الامن الوطني المعادلة الصعبة في الاجندات الحكومية، لماشده العالم من تحولات كبيرة اثرت على امن واستقرار الكثير من الدول، بسبب بروز تهديدات لم تكن في السابق حيث كانت تهيمن التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وهو ماجعل المقاربات الأمنية للدول في تحبط لمواجهة التهديدات الجديدة **اللاتماثلية والعبارة للحدود** السريعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية لدولة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية والبشرية، فكلما كان هناك تهديد في دولة أو اقليم معين تنتقل تبعاته للدول الجوار التي تتحمل الأعباء، خاصة من حيث إجراءات ضبط الحدود، والتحكم في تدفق الاعداد الهائلة للاجئين.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت عدم الاستقرار واللامن لمدة تجاوزت عشرية كاملة (1992-2002) حيث تحملت تكلفة مكافحة الارهاب لوحدها، ومع التحولات التي جاء بها ما يطلق عليه الحراك العربي نهاية 2010 وبداية 2011، زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة منذ حرب الرمال 1963 اصبح الامن الوطني الجزائري مهددا من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا خاصة في ظل تفاقم الاوضاع الامنية في دول الجوار نتيجة لعاملين أساسيين، **الفشل الدولاتي** في دول الساحل الإفريقي، والثاني **سقوط الانظمة السياسية** في كل من تونس وليبيا ومصر، وماترتب عن ذلك من اثار جد سلبية على الامن الوطني الجزائري.

وفي ظل تعقد الامور وتداخلها بزيادة حدة انتشار السلاح والإرهاب . وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والأخطر من ذلك تحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب، وبما أن أمن الجزائر اصبح مهددا من طرف مصادر توجد في دول الجوار، أدركت الدولة أن أمنها وإستقرارها لايتحقق بمجرد تأمين إقليمها الجغرافي خاصة بعد دخول طرف ثالث في المعادلة الأمنية، والذي يتمثل في التدخل الأجنبي حيث يتم الاستثمار في الصراع الإثني والقبلي كما وقع في مالي والحرب التي قادتها فرنسا ما يطرح عدة تساؤلات تتعلق بالنفوذ الجيواستراتيجي للأمن الوطني الجزائري وراء الحدود، خاصة وأن الجزائر تصدت لمدة طويلة للتدخل الأجنبي في دول الجوار الذي يعد من بين مبادئ السياسة الخارجية للجزائر، هذه المبادئ التي أصبحت تزعج القوى الدولية، وتضر بمصالحها خاصة

فيما يتعلق برفض تواجد القواعد العسكرية على التراب الوطني والإقليمي للجزائر، عموماً سنحاول من خلال هذه المذكرة تسليط الضوء على المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وفق تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تبرز أهمية الدراسة كونها تنطلق من حقيقتين: الأولى أن هناك تهديدات أمنية عابرة للحدود تهدد فعلياً الأمن الجزائري تتطلب مقارنة أمنية تتماشى مع التحولات في مصادر وطبيعة التهديدات.

الأهمية العملية:

والحقيقة الثانية: معرفة المقاربة الجزائرية في مواجهة هذه التهديدات مع التمسك بمبدأ عدم التدخل خاصة الأجنبي مما يمثله من مساس بالسيادة والتراب الوطني والإقليمي.

دوافع اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية: تم إنتقاء عنوان الدراسة بعد عملية تنقيب بيليوغرافي، وبعد الإطلاع على عديد الدراسات حول الموضوع، وتتجلى أهم دوافع أختيار الموضوع في:

- حيوية الموضوع حالياً خاصة مع مرور المنطقة بجزات أمنية خطيرة، في ليبيا ومالي وما انجر عنها من انتشار السلاح عبر الحدود الوطنية، والمهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة والارهاب

- معرفة أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مبدأ عدم التدخل وحسن الحوار الإيجابي، وحل النزاعات بالطرق السلمية .

- التعرف على طبيعة التهديدات الجديدة في ظل التحولات الدولية والإقليمية، وطرق مواجهتها من طرف الجزائر وفق مقاربة موسعة وشاملة، في احتواء التهديدات وإدارة المخاطر الأمنية وبناء استراتيجيات إستباقية لمنع حدوث أو تطور التهديدات والمخاطر الأمنية المختلفة.

ب- الأسباب الذاتية:

إنتماء الباحثان إلى دولة الجزائر ومنطقة المغرب العربي حيث نتأثر بما يحدث فيه وبما يهدده مما دفعنا للتساؤل عن الأسباب والمسببات والحلول والنتائج المتعلقة بالتغيرات الأمنية والتحديات التي تواجهها الجزائر والمنطقة ككل.

الدراسات والأدبيات السابقة:

موضوع البحث من الناحية العلمية قليل المراجع الا أن كانت دراسة في محاولة لطرح هذا الموضوع المتحد حاليا نأخذ على سبيل المثال الدراسات الآتية:

- 1- كتاب تحت عنوان " البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، اوربا والحلف الاطلسي " للمؤلف (بن عنتر عبد النور) ويتناول هذا الكتاب عقيدة الامن القومي الجزائري إضافة إلى الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي، الصادر عن المكتبة العصرية في الجزائر سنة 2005، والذي تناول فيه اهم التحديات والتهديدات التي تواجهه، حيث جاء ابرز التهديدات، و الارهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الامني في الساحل.
- 2- مقال للدكتور لخضر راجحي تحت عنوان: الجزائر "ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة" ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، قسم الحقوق ، جامعة عمار ثليجي الاغواط
- 3- مقال للدكتور صالح زباني تحت عنوان تحولات الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، تكمن اهمية هذه الدراسة لفحص طبيعة العقيدة الامنية الجزائرية ومدى تجاوزها للتحويلات التي افرزتها العولمة
- 4- حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الحاج الاخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 حيث عالج فيها الدائرتان المغاربية والافريقية للامن القومي الجزائري وأيضا الدائرة المتوسطة والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية الاوربية.

حدود الدراسة:

المجال المكاني:

يتجلى المجال المكاني للدراسة بطبيعة الحال في المنطقة الافريقية حيث اقتصرت الدراسة على الجزائر في مواجهة التهديدات مع الالتزام بعقيدتها الامنية وفق مبدأ عدم التدخل.

المجال الزمني:

يمكن تحديد مجال الزماني للدراسة منذ اندلاع الثورات العربية بداية من 2011 الى غاية 2017، والتي شهدت تطورات جديدة

إشكالية الدراسة:

تعتبر التهديدات الامنية العابرة للحدود أحد أخطر التهديدات التي تواجه الجزائر في ظل التغيرات وتشابك المسائل الامنية في المنطقة الافريقية ومع احترام الجزائر مبادئ القانون الدولي، وما تعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وخاصة ما يتعلق بدول الجوار ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف ساهمت المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل؟.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- 1- ماهو مفهوم مبدأ عدم التدخل؟.
- 2- فيما تتمثل العقيدة الامنية الجزائرية؟.
- 3- ماهو تأثير التهديدات العابرة للحدود على امن الوطني الجزائري؟.
- 4- ماهي ابرز الانعكسات الامنية في المنطقة على الامن الوطني الجزائري؟
- 5- فيما تتمثل المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة التهديدات؟.

فرضيات الدراسة:

حافظت الجزائر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار مع لعب دور الفاعل في السعي لتحقيق السلم والأمن في المنطقة.

كلما شهدت المنطقة المغاربية والافريقية تدخلات اجنبية كلما قلص ذلك في لعب الجزائر دور الفاعل في تحقيق السلم والامن في المنطقة.

مناهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها، وقد رأينا أفضل المناهج لدراسة المقاربة الامنية الجزائرية بين مبدأ عدم التدخل ومواجهة التهديدات العابرة للحدود هي:

- **المنهج الوصفي:** هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أمنية، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميما وكيفيا.

من خلال البحث في موضوعنا استخدمنا المنهج الوصفي لوصف البيئة الامنية الجزائرية وتوصيف مختلف الفواعل والديناميكيات والتحويلات السياسية والأمنية في المنطقة.

- **المنهج دراسة الحالة:** وهو منهج يهدف للوصول إلى معلومات شاملة عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، حيث يهدف للتعلم في جوانب لحالة لظاهرة معينة بهدف تثبيت الفهم بناء على كافة العوامل المؤثرة في تلك الحالة، من خلال البحث في موضوعنا استخدمنا منهج دراسة الحالة فيما يخص المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود في المنطقة الجيوسياسية للجزائر (المنطقة المغاربية، والساحل الافريقي).

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ضبط أبرز مفاهيم الدراسة

المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية والإستراتيجية الأمنية

المطلب الثاني: مفهوم العقيدة الأمنية:

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستراتيجية الامنية والعقيدة الامنية

المبحث الثاني: مبدأ عدم التدخل في النظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: النظرية الواقعية ورفض التدخل

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية التدخل بين التعددية والتضامن

المطلب الثالث: نظرية النظام العالمي والنظرية المعيارية

المبحث الثالث: مبدأ عدم التدخل والتهديدات الامنية في البيئة الدولية

المطلب الأول: مفهوم السيادة

المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في السياسة الدولية

المطلب الثالث: قراءة في أبرز التهديدات الامنية

الفصل الثاني: البيئة الامنية ومهددات الامن الوطني الجزائري

المبحث الأول: التحولات الدولية الجديدة

المطلب الأول: التحول في الفواعل

المطلب الثاني: التحول في مصادر التهديدات

المطلب الثالث: التحول البنوي الدولاتي من الدولة الوطنية الى الدولة الشبكية

المبحث الثاني: التهديدات الامنية على الامن الوطني الجزائري

المطلب الأول: التهديدات الداخلية على الامن الوطني الجزائري

المطلب الثاني: التهديدات الاقليمية على الامن الوطني الجزائري

المطلب الثالث: التهديدات الدولية على الامن الوطني الجزائري

الفصل الثالث: المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

المبحث الاول: طبيعة المقاربة الامنية الجزائرية

المطلب الأول: تطور العقيدة الامنية الجزائرية

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية

المطلب الثالث: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الجزائر

المبحث الثاني: التصور الجزائري لتحقيق الامن وفق مبدأ عدم التدخل

المطلب الاول: مبدأ عدم التدخل في التصور الجزائري

المطلب الثاني: حل النزاعات بالطرق السلمية

المطلب الثالث: مبدأ الحياد الإيجابي وحسن الجوار

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الامنية

المطلب الاول: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة المحرة غير الشرعية

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الارهاب

الخاتمة

قائمة المراجع

الفصل الأول

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

إن دراسة موضوع المقاربة الامنية الجزائرية بين مبدأ عدم التدخل ومواجهة التهديدات العابرة للحدود يفرض ضرورة الفصل بين المفاهيم المتعلقة بالموضوع خاصة وأن تنوع الدراسات في العلوم السياسية كما ينبغي تحديد معاني ومضامين المصطلحات الواردة والمرتبطة بموضوع الدراسة، كما يجعل من الصعوبة التحكم في المفاهيم حول معانيها ما لم يتم تخصيص مجال للفصل بين المفاهيم، كما ركزا في موضوعا على الاطار النظري حيث يعتبر مدخلا ذو أهمية بالغة يساعد على معرفة الخلفية التاريخية المعلوماتية المتعلقة بجزء كبير من دراستنا وذلك ان الاطار النظري هو الموجه للعملية البحثية طيلة مسار الدراسة.

المبحث الأول: ضبط ابرز مفاهيم الدراسة

ان ما يعترض طريق الباحث خلال دراسته لموضوع معين هو اشكالية تأصيل وتقديم تعاريف للمفاهيم الاساسية التي تحدم بحثه ومن بين المفاهيم هي السياسة الامنية والإستراتيجية الامنية والعقيدة الامنية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية والإستراتيجية الأمنية

أولاً: مفهوم السياسة الأمنية: يعتقد الكثيرون ان السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط لكنها تسعى لاستغلال الفرص والمتاحة من اجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة، ونظرا للتحويلات التي طرأت على مفهوم الأمن في الدراسات الأمنية في فترة مابعد الحرب الباردة، اثر هذا على مفهوم السياسة الأمنية حيث كان الأمن قائما على امن الدولة من التهديدات الخارجية الصلبة فكانت السياسات الأمنية تضمن امن الدولة من اي اخطار تهددها خاصة من الدول الأخرى، ولكن ونتيجة التي مست مفهوم الأمن والانتقال الى الاهتمام بأمن الفرد والمجتمع والبيئة فكان جوهر السياسة الأمنية هو تحقيق اهداف ومصالح وامن الافراد والمجتمعات في إطار مجموعة من البرامج المحددة تشمل كل القطاعات الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية الى جانب القطاع العسكري، كما يحدد "فوشر" ثلاث اسس مختلفة للسياسة الأمنية (القوى الاقتصادية، القوى السياسية، والقوى العسكرية)¹ والدولة في سعيها الى تحقيق سياستها الأمنية وفي ظل تحديات كبيرة والتي تحمل العديد من المخاطر والتهديدات فبالإضافة لمهام الدولة المتمثلة في توفير الأمن الاجتماعي والأمن البيئي والاقتصادي... يعتبر كذلك توفير الأمن للأفراد من المهام الرئيسية والتي يتعين على اي دولة او اي نظام امني اقليمي اخذه بعين الاعتبار في بناء ووضع اي سياسة امنية معينة فالمخاطر الجديدة أفرزتها الحقبة المعاصرة تفرض على الدولة التعامل على اساس وضع كل الاحتمالات وان تبني قراراتها من خلال تقييم كل الاحتمالات والافتراضات بالنظر لتلك التهديدات الأمنية حيث تحدد كل دولة سياساتها الأمنية على حسب إدراكها المخاطر والتحديات التي تواجهها والتي سوف تكون عائقا في طريقها كذلك تحدد السياسة الأمنية حسب خصوصية كل دولة وعقيدتها الأمنية و بنيتها الاجتماعية وفي هذا الإطار . قد تتبنى بعض الدول تعاريف ضيقة للسياسة الأمنية قد تنحصر الى حد اعتبارها سياسة دفاعية في جوهرها، بالمقابل قد تتبنى دول اخرى تعاريف شاملة، تشمل كافة القضايا الأمنية وفي الحقيقة عند الحديث عن بناء سياسة امنية معينة وفي الأخير نستخلص ان السياسة الأمنية لها شقان احدهما داخلي والآخر خارجي

¹ - ماغلين بيوران، اليزابيث مكنور، "القطاع العسكري في محيط متغير" ترجمة فادي حمودي، التسليح ونزع التسليح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ص 453.

1- الشق الداخلي: يتضح من خلال وضع قوة دفاع مدني والتركيز على الوسائل لوضع مفهوم دفاعي امني داخلي شامل (مكافحة الجريمة داخل الوطن، مكافحة انتشار المخدرات بين افراد المجتمع....)، والتركيز على الجوانب الاقتصادية من خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية لتحقيق رفاهية افراد المجتمع كذلك وضع سياسات اجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بجميع جوانبها (العدالة في توزيع الموارد، والمناصب)، وبالتالي فالسياسة الأمنية في شقها الداخلي تركز على البرامج السياسية والاقتصادية داخل حدود الدولة.

2- الشق الخارجي: اما السياسة الأمنية في شقها الخارجي فتتعلق اساسا بوضع الدولة وسياسات تضمن بها امن حدودها الخارجية وأمنها الخارجي سوى من دول نفس الإقليم او دول العالم الأخرى، كما يتضح الشق الخارجي للسياسة الأمنية خاصة بما يسمى بإنسانية الإنسان (بمعنى وضع الإنسان كمستوى أولى لاهتمامات كل المجتمع الدولي بدل الاهتمامات العسكرية) من خلال المساهمة في ارسال الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف وفق الأمن تعاوي والأمن اللين والمساعدة العملية والتدخلات الدولية غير المحصورة بالدائرة العسكرية، نظرا للطبيعة المشتركة للتهديدات بوضع اجندة عمل عن طريق برامج تهدف الى الخروج بسياسات امنية تتضمن تحقيق الامن بجميع مستوياته وأبعاده، فالدول هنا اما تعمل منفردة او مجتمعة (على شكل اتحادات دولية مثل الإتحاد الأوروبي)، لوضع سياسات أمنية تضمن بها امنها الخارجي مع مراعاة السياسات الأمنية الداخلية بالدرجة الأولى لأن تحقيق الثانية هو نتيجة ضرورية لتحقيق الأولى فالتحول والتغير في مضامين الأمن (من الأمن العسكري وصولا لأمن الإنسان) جعل الوحدات السياسية للنظام الدولي او الاتحادات الإقليمية والمنظمات تتبنى سياسات امنية تتماشى وتلك التحولات التي مست مفهوم الأمن فبعدها كانت الجوانب العسكرية هي المسيطرة في بناء اي سياسة امنية لدولة او اقليم ما، اصبح الإنسان محل اهتمام الدارسين في مجال العلاقات الأمنية الدولية، وحتى القيادات السياسية اصبح على القيادات السياسية في بناء اي سياسة امنية مراعاة مصلحة الإنسان¹.

¹ - قريب بلال، "السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور اقطابه- التحديات والرهانات"- رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات دولية (جامعة الحاج الاخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص ص 44، 43.

ثانيا: مفهوم الاستراتيجية الأمنية:

1- تعريف الاستراتيجية: strategy الاستراتيجية كلمة مشتقة من اليونانية strato والتي تعني جيش، ومن مشتقاتها ايضا كلمة stratego التي تعني فن القيادة، وكذلك stratagem التي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو¹

الإستراتيجية مصطلح واسع المعنى متعدد الوجوه، ارتبط تاريخيا بفن الحرب وقيادة القوات المسلحة وعندما ظهر علم الحرب أصبحت الاستراتيجية فرعاً من فروعها، وبدأت الجهود العلمية على نحو جاد بتدوين فن الحرب مع نيكولا ميكيافلي في كتابه " فن الحرب "، وقد عرف كارل فون كلاوزوفيتز karl von clausewitz الاستراتيجية بأنها " استخدام الأشتباك للوصول الى هدف الحرب " أما فونتر جولتز von der Goltz فقد عرف الاستراتيجية بأنها " اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل " وعرفتها ليدل هارت بكونها " فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " فبالتالي فإن مجمل التعاريف السابقة يغلب عليها الطابع العسكري، فهي ترى الاستراتيجية في النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من اجلها فهذه التعاريف تجعل من الاستراتيجية تعبير يستخدم للدلالة على الاستراتيجية العسكرية التي تعني استخدام القوة المسلحة للدولة لتحقيق أهدافها، فهي لا تمثل إلا جانباً من جوانب الاستراتيجية بمفاهيمها ومعانيها.

2- مفهوم الاستراتيجية الامنية:

يشير المفهوم الامني للإستراتيجية بأنها الطريق او السياق او الاسلوب الذي تستطيع الدولة من خلال توظيف كافة الامكانيات والقدرات المتاحة لدى كافة الاجهزة والمصالح والأدوات الامنية لمواجهة موقف او مشكلة او ظرف امني سعياً لتحقيق الامن بكافة مضامينه وتطويع القدرات لتلائم ظروف الواقع وتحقيق الاهداف والغايات المرجوة وبشكل يحول دون وقوع أي خلال أمني او يعوق احتواءه أملاً في توفير الاستقرار الأمني².

ويرى آخرون ان الإستراتيجية الأمنية هي "الكيفية التي بها وعن طريقها يمكن ان نحشد كل الإمكانيات والطاقات البشرية والاقتصادية لدولة ما او مجموعة من الدول ". وبدأ جليا ان الإستراتيجية الأمنية تتضمن العناصر الآتية:

¹ - عبد القادر محمد فهمي، " المدخل إلى دراسة الاستراتيجية"، عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، (2006)، ص16.

² - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "موسوعة السياسية"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1979)، ص

- حصر وتحديد الإمكانيات والطاقت المتاحة وحسن توظيفها
 - ان يتم وفق خطة محكمة وحاسمة تتسم بالمرونة لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف امني
 - ان تهدف الى تحقيق غايات او اهداف محددة تخدم الأمن
- ويرى الخبراء ان السمات والملامح العامة للإستراتيجية الأمنية على الأصعدة المختلفة لابد من مراعاة المنهج والأسلوب العلمي، وذلك من خلال مايلي:
- ✓ الاعتماد على التخطيط الأمني لدراسة حجم الموقف او الظاهرة أو المشكلة، والتعرف على حجم وابعاد كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لتسخيرها بعد ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.
 - ✓ تتسم الإستراتيجية الأمنية بالواقعية سوى في العامل المنشئ لها (الموقف الأمني) اما في تجنيد الوسائل القادرة على مواجهة وتحقيق الأهداف
 - ✓ تتسم الإستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن استهداف مواجهة موقف او مشكلة واقعية يستحيل تحقيق المطلوب بالنسبة لها الا عن طريق عمل استراتيجي يعتمد اساسا على الحركة والتكتيك
 - ✓ تتوقف درجة النجاح في العمل الإستراتيجي على قدراته في تحقيق المبادرة والمفاجئة لمصدر الخلل الأمني سوى تتمثل في موقف او ظاهرة او مشكلة او حالة وذلك حتى لا تتاح الفرصة امام الخارجين عن الأمن او الراغبين في النيل منه للتخطيط لعمل مجهض يحول دون تحقيق الإستراتيجية لأهدافها.¹

¹- بابكر عبد الله الشيخ، "نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية"، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص ص 34-35.

المطلب الثاني: مفهوم العقيدة الأمنية:

أولاً: مفهوم العقيدة الامنية:

يمكن تحديدها على انها مجموعة الآراء، و الإعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة والدول تتبناها عند تعاملها مع التحديات التي تواجهها. وبمعنى آخر هي الأداة التي بإمكان الدولة استعمالها لتعريف أخطاء والتهديدات التي تمس بأمنها فالعقيدة الأمنية هي المقاربة التي من خلالها تتمكن الدولة من الحفاظ على امنها عمليا، ويكون مصدرها، اما النظريات المطروحة وتتبناها الدولة، واما من خلال الإيدولوجية التي تحدد التوجه الفكري للنظام السياسي اذي يتم من خلالها تفسير الواقع، ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق والحفاظ على امن الافراد والدول.¹

ان العقيدة الامنية مهمة انطلاقا من انها دليل يوجه قرار عبر القادة، السياسية الامنية للدولة لبعدها الداخلي والخارجي، ومن هذا نشأت العلاقة بين العقيدة الامنية والسياسة الخارجية، اذا يلاحظ تنامي العقيدة الامنية على توجهات السياسة الخارجية، باعتبارها تمثل مجموعة المبادئ التي تساعد الساسة والإستراتيجيين على تعريف المصالح الجيو سياسية لدولتهم، وتحديد الأولويات منها، كما تساعد على تحديد اهم التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه امنها على المستويات الزمنية المختلفة.²

فبالتالي فإن العقيدة الأمنية انها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي تواجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على مستوى المحلي والدولي والتي تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية، كصفات استخدام القوة القومية بكافة اشكالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية او غيرها) كيفية توظيف هذه القوة لتحقيق اهداف الاستراتيجية .

وتسمح العقيدة الامنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الواقع وتساعدهم على شرح افعال دولتهم للدول الاخرى وتعريف اهتماماتها الامنية الخاصة امام المجتمع الدولي، وفي المقابل تتخذ العقيدة الامنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى، وتكتسي العقيدة الامنية اهميتها من اعتبارها دليل يوجه ويقرر به القادة السياسة الامنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة

¹ - صالح زباني، "تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 05 جامعة محمد خيضر ص 290

² - بوحنية قوي، تقرير، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، ص 2 تم تصفح الموقع يوم 10 مارس 2018، الرابط: <http://studies.aljazeera.net>

بين العقيدة الامنية والسياسة الخارجية، ويلاحظ تأثير العقيدة الأمنية الأقصى باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحضى منها بالأولوية.

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الامنية كتنصيرات كانت موجودة منذ القدم (منذ الحروب النابولية 1799) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية لكن استخدامها لهذا التعبير (عقيدة الامن القومي) هو بالأساس نتيجة للحرب الباردة اذا استخدامه كان لرئيس الولايات المتحدة الامريكية هاري ترومان Harry Truman في مارس 1947 في تأكيده على ان بلده مستعدة لمواجهة التقدم الشيوعي وتدخله العسكري في بؤر التوتر في العالم ورأى انه بموجب عقيدة الولايات المتحدة الامريكية فإن أي إعتداء على الأنظمة الحليفة لها او حتى المتجاوية والمتلائمة مع سياساتها الخارجية يعتبر إعتداء على أمنها القومي، علاوة على هذا وبالاعتماد على عقيدتها الأمنية تلك، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية دفع الدول الإيثنو أمريكية التي كانت حيادية انذاك إلى الإنضمام الى معسكر العالم الحر معبرة على لسان اجد وزرائها أنذاك وهو جون فوستر دولز، أن الحيادية غير أخلاقية.¹

ثانيا: مرتكزات العقيدة الأمنية :

هناك عدة مرتكزات او عوامل تساهم في عملية بناء العقيدة الأمنية لأي دولة منها العوامل التاريخية والإيديولوجية والجغرافية والسياسية... الخ وهذا ما سنبينه في هذا الإطار.

- **العامل التاريخي:** يعد من اهم العوامل المنشأة للعقيدة الأمنية للدول، فالتجارب التاريخية التي مرت بها الدول تساهم بقسط وافر في صياغة عقيدتها الأمنية وتحدد أسسها. فالعوامل التاريخية لها تأثير كبير على العقيدة الأمنية للدولة عند التمييز بين العدو والصديق وعند تحديد المخاطر والتهديدات والتحديات الأمنية فالدول التي حاربت بعضها وشهدت نزاعات وحروب فيما بينها في الماضي، تصنف بعضها البعض كعدو بين او محتمل، او كتهديد كامن كذلك الدول المعروف عنها تاريخيا متنافسة تبني عقيدتها الأمنية على عدم ترك المجال لمنافسيها .

العامل الجغرافي: الجغرافيا عامل مهم أمنيا فموقع الدولة الجيوبوليتيكي يساهم في عملية صياغة العقيدة الأمنية للدولة.

¹ - حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الحاج الاخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص ص 54،55

العامل الإيديولوجي: تساهم الإيديولوجية بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة فهي تمدّها بالإطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة في تعاملها مع الأخطار والتهديدات، وكذلك تحدد وتوجه سلوك الدولة الخارجي فالإيديولوجية تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني والإستراتيجي والعسكري، فالعقيدة الأمنية هي إسقاط لمضمون إيديولوجية الدولة على المجال الأمني، فهي تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها.

العامل السياسي: طبيعة النظام السياسي للدولة (ديمقراطي، تسلطي، شمولي، تيوقراطي...) كذلك مؤسسات الدولة، عوامل لها تأثير كبير في رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة. فبالنسبة للمؤسسات (الحكومية وغير الحكومية)، نجد المؤسسة أو الهيئة التنفيذية للدولة، كرئيس الدولة أو الجمهورية الذي يستعين بمستشاريه في وزارة الدفاع أو الأمن الوطني ووزارة الخارجية واجهزة المخابرات والإستعلامات، والقوات الخاصة واللجان التشريعية... الخ لرسم وصياغة العقيدة الأمنية كما يمكن ان تؤثر المؤسسات الأخرى غير الحكومية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، منظمات...) ومراكز البحوث والدراسات والشخصيات الأكاديمية المتخصصة في عملية رسم وصياغة العقيدة الأمنية للدولة.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستراتيجية الأمنية والعقيدة الأمنية:

تحدد الإستراتيجية الأمنية للدولة عبر عدة عوامل تشمل التهديدات الخارجية، الجغرافيا، الثقافة السياسية القدرات العسكرية، الحاجات أالاقتصادية، رأي النخبة، رأي الشعب (في الديمقراطيات)

بالإضافة الى عقيدة قادتها الأمنية ونظرتهم لمصالح الدولة. وتعتبر العقيدة الأمنية المبدأ التوجيهي والإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الإستراتيجية الأمنية العامة للدولة، وقد تتطابقان أحياناً في الدول.

لكن الأرجح غالباً ان الاستراتيجية الأمنية هي تطبيق واسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع بنحو تكون فيها اداتها لتكرس أفكارها وتصوراتها عن كيفية تحقيق الأمن ومواجهة التهديد.

ولما كان الأمن بكافة ابعاده شرطاً أساسياً لوجود الدولة وبقائها وإضطلاعها بوظائفها وعاملاً حاسماً في تحقيق رفاهية المجتمع والمواطنين كانت ومازالت الإستراتيجية الأمنية على رأس سلم الأولويات بالنسبة لأي حكومة من الحكومات.

¹ - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص16

والإستراتيجية الأمنية هي فن ممارسة العقيدة إياها عبارة عن اطار استخدام لبيان كيفية قيام بلد ما يتوفر الأمن لكل من الدول ومواطنيها، كما يمكن ان تسمى بخطة او سياسة او تصور او "نظام". وتضطلع الإستراتيجية الأمنية بدور آني ومستقبلي، فهي تحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالدولة وتضع الأسس الإرشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية والمتوقعة وفرص وقوعها. وعادة ما تعبر الإستراتيجية الأمنية العامة كلية. اي اشمل من السياسات الأمنية الثانوية والجزئية التي تتناول الأمن القومي بإعتباره يقع ضمن إهتمامات أجهزة محددة، مثل تقويم اداء المؤسسة العسكرية والإستخباراتية

او تحصره في قضايا معينة مثل ازمة حدودية، او مشكلة إثنية، او اي قضية امنية تشكل جزءا من الأمن القومي للدولة ولا تشمله كله. وتسعى الإستراتيجية الأمنية عادة الى الدفاع عن اقليم الدولة وتفادي كل ماهو قادر عن إلحاق الضرر بمصالحها الجوهرية او تفويض نظام حكومتها بكافة فروعها عبر سياسات الدفاع التحالف، او حتى الحياد، الى جانب إضطلاعها بتوفير الأمن للمواطنين وكافة شرائح الشعب عبر حمايتهم من التهديدات. هذا وتسعى الإستراتيجيات الأمنية الحديثة - عبر استشرافها للمستقبل - الى الحيلولة دون وقوع المخاطر والتهديدات من خلال وقوع الإجراءات الوقائية، وعموما، هناك خمسة أسباب رئيسية إلى إعداد استراتيجيات عامة :

- ضمان قيام الحكومة بالتعامل مع كافة التهديدات على نحو شامل عبر تعريف المصالح القومية .
- زيادة فاعلية القطاع الأمني من خلال رفع كفاءة المساهمات التي يقدمها جميع العاملين .
- توجيه عملية تنفيذ السياسة وتحديد الأعمال والوسائل التي تعمل على ضمان الأمن القومي.
- تحقيق إجماع محلي.¹

- تقييم البيئة الأمنية الدولية وتحديد عوامل المخاطرة فيها ورفع مستوى الثقة والتعاون على المستويين الأقليمي والدولي.

1- ولكي تشكل الإستراتيجية الأمنية إطارا شاملا فإنها تتطلب تحليلا معمقا لكافة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي وان كانت التهديدات الداخلية والخارجية في القدم تعالج باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض، فإن الإستراتيجيات الأمنية المعاصرة تتضمن تقييما شاملا لكل من المناخ المحلي والدولي وعند

¹ - حسام حمزة، المرجع السابق، ص 60

إعداد مثل هذه الإستراتيجيات يجب تجميع المعلومات التي تقدمها كافة الهيئات الحكومية ذات الصلة بالجال الأمني

كما يمكن الحصول على مثل هذه المعلومات من الهيئات الدولية والمنظمات الغير الحكومية إن كان ذلك ممكنا .

2- يمكن ان تساعد الإستراتيجيات الأمنية في التوفيق بين المساهمات التي يقدمها العاملون في المجال الأمني بمن فيهم أولئك الذين يعملون على المستوى الوطني او المحلي او قطاع الأعمال (الشركات العاملة في مجال الأمن) . ومختلف منظمات المجتمع المدني بالإضافة الى المؤسسات الإقليمية والدولية. وتساعد عملية صياغة الإستراتيجية الأمنية بالإعتماد على المعلومات الواردة من كل المصادر على الخروج بفهم مشترك للأمن **3-** توفر الإستراتيجية الأمنية الأسس الإرشادية لمختلف العاملين في مجال الأمن القومي، كما توفر التوجيهات الضرورية للتوفيق بين القرارات العملية والأهداف قصيرة وطويلة المدى للأمن القومي وتسمح العملية المركزة لصياغة إستراتيجية الأمن القومي بإستخدام الموارد على النحو الأمثل وتساعد على تفادي الوقوع في التناقضات، التكرار والخلل في صياغة السيايات وتنفيذها .

4- من خلال تعميق الباحث الحوار والتعاون بين مختلف الفواعل الرسمية والمجتمع المدني تساعد الإستراتيجية المنية العامة على تشكيل اجماع حول القيم والمصالح القومية الأساسية ومجموعة التهديدات التي تفرض تحديا امام هذه القيم والمصالح .

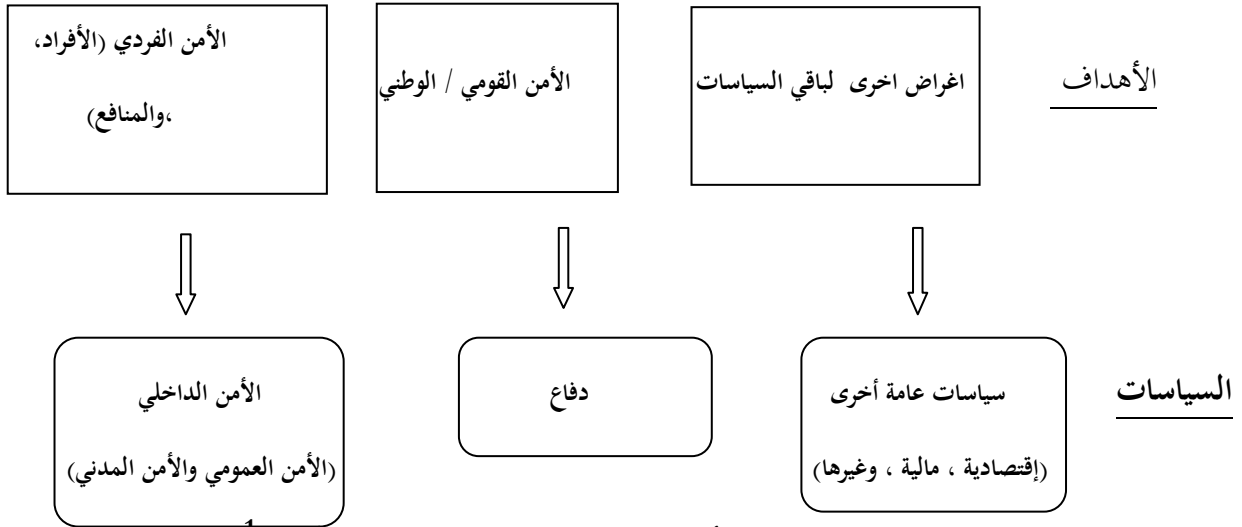
5- تمثل إستراتيجيات الأمن القومي ادوات لبناء الثقة على المستويين الإقليمي والدولي . فالإستراتيجية التي تتسم بالتناسق والشفافية تعرض بالتفصيل الإهتمامات الأمنية الخاصة بالدولة امام المجتمع الدولي مما يؤدي الى تسهيل الحصول على التفهم والتعاون من قبل المجتمع الدولي في هذا المجال.¹

ولتحقيق أهدافها فإن الإستراتيجية الامنية تضم وتوحد مجموعة من السياسات العامة الأخرى فالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وما انجر عليها من تحول في مفهوم الأمن جعلت من المستحيل حصر الاستراتيجية الأمنية في الجانب الدفاعي - العسكري الضيق، واصبحت الدول مطالبة عند صياغتها لإستراتيجياتها الامنية بالأخذ بالحسبان احتياجات افرادها الحقيقية للأمن لا ان تواصل تقديم الردود التقليدية التي كانت شائعة سابقا، لكننا نشير الا ان الأمر يعود الى كل دولة في تحديد سياستها الأمنية، وفي هذا الإطار لا تعبر مكافحة الجريمة في سويسرا مثلا موضوعا من موضوعات السياسة الأمنية، بل هي قضية من إختصاص جهاز الشرطة

¹ - حسام حمزة، المرجع السابق، ص 60

الفصل الأول: _____ السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

والسلطة القضائية، كما تتبنى بعض الدول تعريفا ضيقا للإستراتيجية الأمنية يكون مرادفا للسياسة الدفاعية، وفي المقابل تتبنى دول اخرى تعريفا يشمل كافة القضايا الأمنية .



شكل رقم 01 : الإستراتيجية العامة الأمنية وعلاقتها بالسياسات العامة الأخرى¹.

1- حسام حمزة، المرجع السابق، ص62.

المبحث: الثاني: مبدأ عدم التدخل في النظريات العلاقات الدولية:

ترجع الكثير من الدراسات والأبحاث المتعلقة بمبدأ عدم التدخل والتدخل لدى كثير من الفقهاء القانون ثم اخذت تطورا إلى أن وصلت للشكل الذي عليه الان، بفضل جهود كثير من المنظرين ينتمي أغلبهم الى المهتمين بالمقاربات النظرية في دراسة العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية ورفض التدخل

على الرغم من أن النظرية الواقعية يتم التعبير عنها من خلال عدة اتجاهات إلا أنها ظلت موحدة من حيث جوهرها وبديتها التي تنص على مركزية المشاغل الأمنية، ومركزية الدول، ومركزية السعي وراء القوة وقبل معرفة موقف الواقعيين من قضية التدخل بالواقع الدولي عموما بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي هذا الإطار نجد انصار المدرسة الواقعية، ومازال يرون أن الدول ستظل في المستقبل تحدد اهتماماتها الأمنية وفق لمصالحها الخاصة، وهذه الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من اجل القوة، اين تهتم الدول بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين، لتحقيق مصلحتها المعبر عنها بقوة، وهذا ما يؤكد هانس مورغانثو H.MORGENTHAU بقوله " ¹ إن المرجع الرئيسي للواقعية للسياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناء على القوة "، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه، فكل ما تريد الدولة ان تفعله، لمحاولة تجنب الحرب، هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى لكي لا يستطيع اي طرف ان يحقق السيطرة الكلية، ولهذا يعتبر مفهوم توازن القوى الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية. ورغم إنتهاء الحرب الباردة ظل الواقعيون يرون ان تفسيراتهم ما زالت فعالة فيما يتعلق بجمية الصراع، اما فيها يتعلق بإختيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة فهم لا يرون في ذلك تغيرا جوهريا فمازال الصراع حسبهم هو المسيطر، رافضين الحديث عن امكانية لحدوث تعاون بين الدول. ²

وفي سياق الإتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، جاء بروز مفهوم الأمن المجتمعي يركز على الهوية، اي ان مفهوم الامن المجتمعي يركز على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية.

¹ - وليد عبد الحي، مترجما، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985) ص 64

² - عمار حجار، "السياسة المتوسطة الجديدة للإتحاد الاوربي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل" رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003)، ص 68

وعادات ويرى باري بوزان وهو من الأنصار المدرسة الواقعية ، ان غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة اساسية كنتيجة لتحويلات النظام العالمي، واهم مصدرين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي هو الهجرة والصراع بين ابناء الإثنيات والعرقيات المختلفة، او ما يطلق عليه الهويات المتصارعة حيث ينتج عن الهجرة الخوف من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، كما ان الصراع بين الإثنيات المختلفة يؤثر على الأمن المجتمعي، لكنه ما زال يؤكد على امن الدولة وان الدولة بوجه عام مازالت هي الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية .

إذا لايعني هذا ان مفهوم الأمن المجتمعي جاء ليحل محل مفهوم الأمن الوطني -كما يرى بوزان - فبناء الدولة يتلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين، وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن او ما يطلق عليه "التوحد مع الاختلاف". وبوجه عام فقد جاء بروز مفهوم الأمن المجتمعي في سياق التحويلات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة من اتجاه التكامل والتفكك، في سبيل المثال تفكك عدد من الدول ومنها الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا خلق مشاكل اقلييات مما اسهم في خلق عدم الإستقرار اقليمي وهو مت تطلب جمع هوية وهوية الجماعات الإثنية تحديدا محور مركز التركيز لبعض الدراسات الأمنية.¹

اما بالنسبة للواقعين الجدد فنجد، ان كينيث والتز Kenneth N.Waltz قدم مراجعة لبعض أفكاره فيما يتعلق بعدم تنبؤ اي من النظريات القائمة بانتهاء الحرب الباردة وانهايار الإتحاد السوفياتي، اكد والتز ان النظريات لا يمكنها تقديم تنبؤات محددة لا يمكنها تحديد موعد حدوث اي تغير محتمل فحتى لو كانت النظرية جديدة على حد قوله فما يمكنها تحديده هو نوع التغير الذي سيترتب على تغير ظروف بعينها كما انه لا توجد اي نظرية تشمل كل الأسباب الوطنية والدولية التي تنتج التغير، ويرى هذا ان هذا ليس عيبا في النظرية ولكنه قصورا فيها و اما عن تفسيره لإنهايار الإتحاد السوفياتي فقد ارجعه للفشل الإقتصادي وهو ما يعني تغيرا لآرائه فيما يتعلق بأهمية العامل العسكري دون غيره كمؤشر لقوة الدولة.²

وفي سياق المدرسة الواقعية الجديدة برز وافد جديد اطلق انصاره على انفسهم اسم الواقعية المشروطة ومن ابرز رواده شارل جالسر ويخرج في تحليله عن حتمية الصراع والتنافس في العلاقات الدولية الا انه في حالات كثيرة يمكن ان تحقق الأطراف المتنافسة اهدافها الأمنية من خلال السياسات التعاونية بدلا من التنافس والصرا وفي مثل هذه الأحوال فإن الدول ستختار التعاون بدلا من التنافس فمن وجهة نظره ان المسار

¹ - محمد عقيل وصفي، "التحويلات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، (الاردن 2015)، ص 106

² - Jack donnelly, "**realism and International relations**", (london: Cambridge Universty press,2000),p 232

الذي ستسلكه الدول لتحقيق امنها ستتوقف على الظروف السائدة، و ما مثل خروج عن الفكر الواقعي التقليدي القائم على استحالة وجود تعاون بين الوحدات الدولية في سعيها لتحقيق امنها، يرى انصار هذا الإتجاه ان الدول يمكنها الخروج من المعضلة الأمنية من خلال مزيد من التعاون.

وعلى هذا الأساس يتمثل الفارق بين آراء وانصار كل من النظرية الواقعية التقليدية والنظرية الواقعية الجديدة فيما يتعلق برؤيتهما لمفهوم الأمن، بالنسبة للنظرية الواقعية التقليدية يرون ان غياب الأمن ينبع بالأساس من الصراع بين المقدرات بين الدول فيما يؤثر على هيكل النظام الدولي . حيث يتفق كل منهما حول مجموعة من المفاهيم الموجهة للدول في سعيها لتحقيق الأمن، يرى كينيث والتز ان الدول تتسم بالرشادة في سياستها الخارجية ما يمكن للمحللين من التنبؤ بطريقة إستجابة القادة السياسيين للبعث الوافدة اليهم من البيئة الخارجية فقد اعتبر فكرته عن الرشادة بمثابة عدم قيام حرب اثناء الحرب الباردة وهذا ما ارجعه لوجود نظام الثنائية القطبية وفي هذا النظام هناك سهولة في ادراك كل دولة لقوتها الذاتية وقوة الدولة الخضم.¹

ترتبط هذه القضية بأحد الأسس النظرية الواقعية وهو ان عملية تحقيق توازن القوى التي تقوم بها بعض الدول ضد اخرى تتكرر دائما وتتنبأ النظرية الواقعية بعودة تنازل القوى التي تقوم بها بعض الدول ضد اخرى تتكرر دائما وتتنبأ النظرية الواقعية بعودة توازن القوى الذي يختل الى وضعه الطبيعي يوما ما.

وترى ان القوة التي ليس لها ما يوازنها خطر على أمن الآخرين والدولة القوية قد ترى نفسها تعمل من اجل السلام والعدل وارضاء ونشر حقوق الإنسان في العالم وهي كحالة الولايات المتحدة الامريكية مع ذلك فان رغبة القوى هي التي تحدد معاني هذه الكلمات وهذا ما يختلف لدى الدول الأضعف شعورا بالقلق يدفعهم لتقوية اوضاعهم.²

يحذر الواقعيون من ان التدخلات غي الشؤون الداخلية للدول يضاعف من عوامل الإضطراب ويضعفها بدلا من منعها، حيث انه في عالم من الفاعلين المتنافسين سيؤدي توسيع حدوث التدخل الى انتاج توليفة من النيات الطيبة والنتائج السيئة بالنسبة للأطراف المتدخلة او الطرف المتدخل فيه .

ويرى الواقعيون ان معارضة التدخلات العسكرية لديها جوهر صلب، انه الدفاع عن مبدأ السيادة حجر الزاوية في النظام الدولي منذ القرن السابع عشر، و لا ينظرون الى السيادة كرخصة لإرتكاب التجاوزات

¹ جون بليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة، (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004)، ص 820.

² - محمد عقيل وصفي، المرجع السابق، ص 107.

او الأعمال الوحشية في الداخل او في الخارج، وانما كحماية لأفراد المجتمع وجماعته من السيطرة الخارجية وبذلك تبدو الدولة ذات السيادة حماية امن رعاياها واملاكهم، وحراسة لحقوقهم ومعبرة عن ارادتهم الجماعية وحتى وان كانت هذه الدولة تنتهك بعض هذه الحقوق وتعتدي على امن وملكية بعض رعاياها وتفتقر الى "إرادة عامة" بسبب صدام ارادات الجماعات المتخاصمة الذي يمزق المجتمع فإن التدخل الدولي ينظر اليه باعتباره شرا عظيما¹.

وعلى هذا الأساس يجب على الدول "حسب الواقعيين" ان تعيد النظر في تحليل الإلتزامات الدولية وتكف عن حمل اعباء تضعف من مكانتها النسبية، وألا تتدخل إلا لحماية الإستقرار الدولي ومنع تصاعد اعمال العنف التي تضر بمصالحها الوطنية كذلك يجب عليها ان تحافظ على مبدأ السيادة الذي يوفر الاستقرار الدولي ويقلل تكاليف التدخل العسكري في الكثير من الاحيان.

واعتمادا على اراء الواقعيين فإن الدول لا تتدخل الا عندما ترى ان التدخل يمس بصالحها وتنشأ عندئذ مشكلة الإصطفائية او الإنتقائية ، فعندما تتعرض المبادئ الاخلاقية المتعارف عليها للخطر في اكثر من ظرف واحد، فأن المصلحة الوطنية ستفرض تباينا في الإستجابة .

إن الإصطفائية تعني الإخفاق في التعامل مع قضيتين متشابهتين بدرجة الإستجابة نفسها أو أسلوبها وهنا نشير الى ان التخلي عن المسؤوليات الأخلاقية من قبل المجتمع الدولي تجاه اعمال الإبادة الجماعية كما حدث في روندا ومناطق اخرى وبشكل فاضح من قبل القوى الكبرى يدعونا الى الاعتقاد بوجود توحى الحذر من قبل ان تضع ثقة كبيرة في قادة الدول بإعتبارهم حماة لحقوق الإنسان في السياسة العالمية وهذا بلا شك يعزز من افكار الواقعيين في هذا المجال.

المطلب الثاني : النظرية الليبرالية التدخل بين التعددية والتضامن

على خلاف ما يراه الواقعيين يؤكد انصار المدرسة الليبرالية على ان الدول ليست هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، اذ يوجد بجانب الدول مجموعة من الفاعلين الدوليين المؤثر في النظام الدولي ومنهم الناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركات الدولية متعددة الجنسيات وحتى الجماعات الإرهابية التي اصبح لها تأثير متزايد في العلاقات الدولية وكذلك في استقرار النظام الدولي إلا انهم

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن، "التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000) ص 51.

يؤكدون على ان الدول هي الفاعل الأكثر اهمية في العلاقات الدولية ، بدل من الحديث عن بعد واحد للأمن والتنمية فإنه يجب التركيز على ابعاد مختلفة للأمن وأشكال متعددة للتنمية .

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين يطرح انصار النظرية الليبرالية رؤية خاصة بهم ، اذ يؤكدون على ان السلم يرتبط بانتشار الديمقراطيات في العالم انطلاقا من الديمقراطيات لا تتصارع، فكلما زاد عدد الديمقراطيات قلت احتمالات الحروب فالحكومات الديمقراطية تمثل مصدرا للسلم العالمي ، كون الديمقراطيات لا تتدخل في الحروب مع بعضها البعض ، كما تملك قدرة كبيرة على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية ، وان الديمقراطية على احسن الآليات لترقية الأمن الدولي، وهذا ما يعرف بالسلم الديمقراطي.¹

إن أطروحة السلم الديمقراطي تفترض ان الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض والإفراض بأن الديمقراطيات تشكل فيما بينها منطقة سلام بقوة على ملاحظة وجود علاقة متبادلة عالية بين الشكل الحكومي والمحصلة الدولية. وغيرها غير يجب القول هذا ان التقاء دول بنظام سياسي محدد قد يزيل بعض مسببات الحرب فيما بينها، لكنه لا يستطيع إزالة جميع المسببات، وأطروحة السلم الدولي تبقى صحيحة فقط حتى تكون كافة مسببات الحرب موجودة داخل الدول.

ويقترّب ادراك الليبراليين الجدد من ادراك الواقعيين في ان الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وان الدول فاعل رشيد والنظام الدولي نظام فوضوي .

كما يتفق الليبراليون الجدد من الواقعيون الجدد في التركيز على ان هياكل النظام الدولي يؤثر على سلوك الدول إلا انه بينما يركز الواقعيون الجدد على ان الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد نمط سلوك الدولة، فإن الليبراليين الجدد يرون ان المؤسسات الدولية توفر إطارا بديلا يمكن للدول من خلاله ان تعرف مصالحها وتنسق سياستها المتناقضة .

وينتقد انصار الاتجاه الليبرالي الجديد في العلاقات الدولية كينيث والتز وأتباعه من الواقعيين الجدد في انه في انه من يقدمون تعريفا ضيقا للهيكلة التنظيمي الدولي، كما يرون ان النظرية الواقعية الجديدة عاجزة عن تقديم تفسير سلوك محدد في تفاعلا الإقليمية والدولية .

¹ - عمار حجار، المرجع السابق، ص 79.

ويرى الليبراليون ان تطبيق مبادئ القيم الإنسانية يتم بشكل انتقائي ولكنهم - على عكس الواقعيين متفائلون بأنه يمكن تغيير ممارسات الدول ويتحسد هذا التوجه الليبرالي في نظرية المجتمع الدولي. غير ان الحديث عن نظرية المجتمع الدولي لا يعني ان هناك طرحا واحدا لهذه النظرية، فضمنها تطور توجهان رئيسيان هما: نظرية المجتمع الدولي التعددي ونظرية المجتمع الدولي التضامني، يؤكد التعدديون ان المجتمع يقوم على قول تعددية الفواعل وعلى وجود قانون كأفضل ضمان لحماية الفواعل، وان المجتمع الدولي يسمح بتقسيم القوة بين الشعوب عن طريق الدول، مما يتيح لكل شعب او دولة تطوير اسلوبها في الحياة المحتوى المعياري لكل مجتمع دولي يتحدد بتبادل المصالح في اطار ديمومة المجتمع الولي نفسه، فتعددية المجتمع الدولي تستند على الاعتراف المتبادل بحق البقاء او الوجود . بالنسبة للتعددية، الدول الغير قادرة على الاتفاق بشأن قضايا اساسية كحقوق الإنسان مثلا لكنها مدركة بأنها مقيدة بقواعد السيادة وعدم التدخل، وسيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل هي ضوابط لمصالح الدول وتعددية المجتمع الدولي تؤسس لخلفية قانونية وأخلاقية تسمح للمجتمعات المحلية بالتعبير عن اختلافها وخصوصياتها ولكن بحد ادنى من التدخل الخارجي.¹

ويعرف بأن مفهوم التعددية بأنه مبدأ تستطيع الدول من خلاله الوصول الى اتفاق على بعض الاغراض المحددة فقط، واهمها الاعتراف المتبادل بالسيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

إن موضوع التدخل العسكري موضوع شائك بالنسبة لأصحاب نظرية المجتمع الدولي التعددي حيث ان النموذج الذي قد يتوقع للمجتمع الدولي ان ينجح في اطاره نحو تغليب انصاف الفرد على مبادئ السيادة وعدم التدخل لكنهم يجد بأنه لايجوز السماح بالتدخل لأغراض انسانية عند وجود خلاف حول معنى الخرق الفاضح لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي .

ويجادل التعدديون على ان حقوق الإنسان تنبني على المحتوى الثقافي الخاص وليست بالتالي كونية، اكثر من ذلك الحديث عن كونية الأخلاق او المعايير المشتركة للحكومة الإنسانية يتأسس دائما على قاعدة ثقافية ويلخص كريس براون كل ذلك بقوله إن المشكلة العامة هنا هي ان التدخل لأغراض إنسانية سوف لايستند دائما الى الميول الثقافية لأولئك الذين يملكون السلطة لتنفيذ ذلك.

¹ - مريم دماغ، "اشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الامريكي في كل من: كردستان العراق 1991 و الصومال 1992"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010)، ص 65

وتتجلى مخاوف التعددين في ان غياب اجماع قانوني يحدد مبادئ التي يجب ان تحكم الحق الفردي او الجماعي في التدخل العسكري، من شأنه ان يجعل حقا كهذا قادرا على تفويض النظام العالمي، فالنظام العالمي وبالتالي المصلحة العامة للأفراد يتحقق بذلك بشكل أفضل عن طريق مبدأ عدم التدخل بدلا من السماح بالتدخل لأغراض انسانية .

لذلك يؤكدون على ان التدخلية ليست شرعية ولا قانونية لأنها تخترق ولا قانونية لأنها تخترق القواعد الأساسية للمجتمع الدولي

وخلافا لنظرية المجتمع الدولي فإن دعاة نظرية المجتمع الدولي التضامني يعتقدون بوجود حق قانوني وواجب اخلاقي، للتدخل العسكري الإنساني ولديهم القناعة بأن الدفاع عن حقوق الإنسان يجب ان يسير جنبا الى جنب مع الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنهم من هو مستعد للذهاب ابعد من ذلك، مؤكدا ان فضل الأمم المتحدة في اتخاذ اجراءات فعالة كما كان عليه الحال ايام الحرب الباردة، يعطي للدول الحق الشرعي في التدخل بالقوة لرفع المعاناة الإنسانية.¹

ويؤكد كل من مايكل ريزمان ومرايز ماكدوغال بأن الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الامم المتحدة المواد، 31، 55، 56 تعد اساسا قانونيا للتدخل العسكري الإنساني من جانب واحد ويدعيان ان خلاف ذلك هو تدمير إنتحاري للأهداف المحددة التي أنشأت الأمم المتحدة من أجلها.

وهناك من التضامنيين من يجادل بأن التدخل العسكري الإنساني، شأنه في ذلك شأن موضوع الدفاع عن النفس، انما هو استثناء شرعي لمبدأ عدم جواز استخدام القوة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كما ان هناك قاعدة بديلة يبني عليها الحق في التدخل من طرف واحد اغراض إنسانيه، فإذا ما تصرفت دولة ما بطريقة معينة عبر فترة من الزمن واعتبر تصرفها هذا من مستلزمات القانون عندئذ ينشأ ما يعرف بالقانون الدولي العرفي، ولا يتعين على الدول ان تمارس ما يدعي القانون الدولي العرفي فحسب ولكن عليها ان تمارسه إيمانا بأن هذا التصرف هو ما يمليه عليها القانون ويرمز ذلك بلغة القانون الدولي بتعبير "الإفتاء القانوني".

¹ - الطيب بوعزة، "نقد الليبرالية"، (الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، 1999)، ص 92

وان كان بعض المتضامين انفسهم يرفضون ذلك، ويرون ان ممارسات الدول تكاد لا تعدم الحق الشرعي للتدخل لأغراض إنسانية وبالإضافة الى ذلك لم تقدم نظرية المجتمع الدولي التضامني ردا مقبولا على تساؤل جوهرى مفاده كيف يتسنى للمجتمع الدولي ان يحدد المدى الذي يمكن السكوت عنده على انتهاك حقوق الانسان قبل ان يكون التدخل العسكري مبررا؟¹

المطلب الثالث: نظرية النظام العالمي والنظرية المعيارية

اولا: نظرية النظام العالمي

ليس هناك شك كبيرا في التطورات التي حدثت في العالم الواقعي للسياسة العالمية هي التي ادت الى بروز الاهتمام مجددا بالتحليلات المتأثرة بالفكر الماركسي، فالصدمات النفطية والركود الإقتصادي العالمي العميق اللذان شهدهما العالم في سبعينيات القرن العشرين، مقترنين بعملية الانفراج بين الشرق والغرب التي توازت معها اسهمت كلها في دفع المسائل الاقتصادية الى واجهة قضايا العالم وبدت التحليلات التي كانت بروز الرابطة التي لا تنفصم بين الميدانيين الإقتصادي والسياسي، افضل كثيرا لفهم السياسة العالمية "القائمة بالفعل". وفي غمرة هذه الظروف حظيت الافكار المتأثرة بالماركسية بروج هائل واخذت تتطور بحماسة متجددة .

ويعتبر ايمانويل وولرشتاين من دون شك ابرز الباحثين الذين افرزهم خضم هذا التفاعل الفكري، ويرى ولرشتاين ان العالمين الاقتصادي والسياسي مرتبطان ارتباطا وثيقا لا فكاك منه، انهما مرتبطان ارتباطا جدليا ولا يمكن خفض مستوى احدهما دون مستوى الآخر، كما انه ليس في وسعنا ان نأمل في فهم التطور التاريخي للنظام العالمي ككل من دون ان نفهم اليات التفاعل فيما بينهما.¹

التفوق العسكري عنصر مهم في تحقيق الوضع المهيمن من قبل دولة معينة من دول المركز، ومع ذلك وحتى ولو كانت لدولة واحدة في المركز تفوق عسكري على الدول الأخرى، يجب الإقرار حين ينظر الى الامر من منظار النظام العالمي ككل بأن لدول المركز بشكل اعم قدرة عسكرية أعظم بكثير من دول شبه الطرف او الأطراف، وقد اثبتت دول المركز المذكورة رغبة فائقة في استخدام قواتها العسكرية كي تحافظ على موقعها المسيطر ضمن اطار الإقتصاد العالمي، وقد تدخلت هذه الدول تكرر لضمان الإحتفاظ بقدراتها على الوصول الى مصادر المواد الخام والى الاسواق الكبرى. يضاف الى ذلك، انها قد إستخدمت القوى العسكري ايضا لشل حركة دول الأطراف وشبه الأطراف التي تبدو في نظر دول المركز بأنها تهدف الإستقرار النظام

¹ - جون بيليس وستيف سيميث، المرجع السابق، ص 829.

¹ - جون بيليس وستيف سيميث، المرجع السابق، ص 276.

الرأسمالي العالمي وطبعاً يتخذ التدخلات عدة ذرائع ومبررات منها الدفاع عن حقوق الإنسان المنتهكة ، والمثلة على التدخل العسكري لدول المركز كثيرة وعديدة.

ومن هنا تفسر نظرية النظام العالمي التدخل الإنساني بدوافع اقتصادية كنتيجة لمحاولات الدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي بمنع دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل ومن ثم منع أي تغيير للنظام الاقتصادي الدولي، ولذلك تلجأ إلى استخدام العنف تحت الشعار الإنساني بهدف تغليف الدافع الاقتصادي لإخضاع فقراء العالم أكثر وحتى تستمر علاقة تبعية الجنوب للشمال بمساعدة تحالف مشبوه من الطبقات الحاكمة فيها ولذا يكون التدخل الإنساني حسب انصار هذه النظرية أداة لمنع الدول النامية من الخروج من هيمنة الدول المتقدمة أو أداة لإيجاد الاستقرار السياسي والأمني في الدولة المفككة لحماية المصالح الرأسمالية فيها واستقرار النظام الدولي، خصوصاً ان الحصول على المواد الأولية وزيادة استهلاك الاسواق وتوظيف فائض رؤوس الأموال يمد الرأسمالية المعاصرة بأسباب الحياة.²

وهذه الحجة لا تزال ان تحد من مصداقية بين قادة عديد من الدول المستعمرة سابقاً بما في ذلك دول كبيرة جداً مثل الهند، حيث الخوف من الاستعمار الجديد واسع الانتشار. ولا يعزز هذا الخوف من الاستعمار الجديد واسع الانتشار. ولا يعزز هذا الخوف فقط واقع ان العديد من المستعمرات السابقة قد اصبحت دولاً متعثرة، تعاني من انشقاقات داخلية عميقة و صراعات داخلية عميقة ومعظم التدخلات تحترم بحرص سيادة الدول الكبرى أو على الأقل تتجنب التلويح باللجوء الى القوة بقدر ماتكون هذه القوى معينة.

وهكذا ينبغي ان تفاجئنا نظرية النظام العالمي اذ تذكرنا بكارل ماركس والماركسية بصورة اعم، كانا من العوامل البارزة في تطور نظرية النظام العالمي. وجدير بالذكر ان افكار اصحاب نظرية النظام العالمي وتحليلاتهم تتعرض للاتهام بأنها جبرية بسبب اعتقاداتهم بأن العنصر المتعدد داخل النظام العالمي كالمجموعات الإثنية والطبقات والدول ذات السيادة.... الخ، هي نتاج هذا النظام وبأن سلوك تلك العناصر يتحدد من خلال موقعها داخله. وقد تعرض هذا الموقف لهجوم شديد ولا سيما من قبل اولئك الذين يعتقدون بأن الدول يمكنها ان يكون لها قدر كبير من الاستقلال الذاتي ينبغي إلا يقلل اهميته.¹

2- محمد يعقوب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 55، 56.

1- جون بيليس وستيف سيميث، المرجع السابق، ص 277.

ثانياً النظرية المعيارية

عرفت نظرية العلاقات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرون، عودة النظرية المعيارية للظهور كمركز اهتمام للنظرية الدولية، وقد بقيت النظرية المعيارية للظهور كمركز اهتمام للنظرية الدولية، وقد بقيت النظرية العالمية لعقود سابقة خارج الأضواء بسبب هيمنة النظرية الوضعية التي وصفتها بأنها مشحونة بالقيم، وغير علمية وهذا من المفيد التذكير بأن كل النظريات تنطوي على قيم في كل تحليلاتها، ابتداءً من العناصر التي تختار التركيز عليها بوصفها الحقائق التي ينبغي تفسيرها بالطرق التي تستخدمها هذه النظريات لدراسة هذه الحقائق ووصولاً إلى الوصفات السياسية التي تقترحها، لذلك فكل النظريات تنطوي على افتراضات ومعايير ضمنية لكنها في الغالب غير ظاهرة .

ويقصد بالنظرية المعيارية للعلاقات الدولية حسب كريس براون ذلك الجحيم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، وكذلك المسائل الأوسع المتعلقة بالمعاني والتفسيرات التي يولدها هذا الفرع من فروع المعرفة وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقة بين الدول والمجتمعات.

إحدى الأسس العميقة للمعيارية مستمدة من أفكار الرئيس وودرو ويلسون الرامية في إصلاح النظام العالمي والذي رأى أن العالم يمكن أن يكون أكثر آمناً بالوقاية من الحرب، من خلال اعتماد الأدوات الدبلوماسية لإدارة وحل النزاعات الدولية، ولحماية الدول من التدخلات الخارجية ورأى ويلسون أن النظام الديمقراطي هو الذي يخفف من النزاعات والمشاكل الداخلية والدولية على السواء، وفي هذا الإطار صاغ ويلسون مبادئه الأربعة عشر.

وكان ويلسون يرى أن السلام لا يمكن أن يستتب إلا بإيجاد مؤسسة دولية تقوم بتنظيم الفوضى الدولية ولا يمكن ترك الأمن للصفقات الدبلوماسية الثنائية السرية، وإيمان أعمى بميزان القوى، فكما كان الحال بالنسبة للمجتمع المحلي فإن المجتمع الدولي لا بد له من نظام ينطوي على إجراءات ديمقراطية من أجل معالجة النزاعات.

وهكذا نلاحظ كيف غيرت الحرب العالمية الثانية من أفكار المثاليين بحيث أصبحوا يدركون أن السلام ليس وضعاً طبيعياً، بل هو وضع يجب إقامته ولعل أفكار ويلسون التي سبقت الإشارة إليها كانت واضحة في هذا الاتجاه.

ومع احتفاظها بأفكار المثاليين التقليديين يدور ضمن النظرية المثالية الجديدة للعلاقات الدولية نقاش مهم حول ما إذا كان هناك أساس للحقوق والالتزامات بين الدول في السياسة الدولية؟ أم أن أصحاب هذه الحقوق والالتزامات هم أفراد سواء أكان ذلك باعتبارهم أفراد أو على مستوى الإنسانية ككل.¹

ومن هنا ظهر الحديث عن وضعين معياريين في السياسة الدولية الكوسموبوليتانية والمجتمعية، أما الكوسموبوليتانية فهي الرأي القائل أن أي نظرية معيارية عن السياسة العالمية لا بد أن تركز إما على الإنسانية ككل أو على الأفراد، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعية تدعي بأن نقطة التركيز المناسبة هي المجتمع السياسي (الدولة)، وفي إطار تمييزه بين الكوسموبوليتانية والمجتمعية يستخدم كريس براون ثلاثة نقاط محورية رئيسة للنظرية المعيارية الدولية هي:

- القيمة الأخلاقية التي يجب إسنادها إلى استقلال الدولة.
- أخلاقيات العنف الدولي (أو ما يعبر عنه بنظرية الحرب العادلة).
- قضية العدل الدولي مع إيلاء اهتمام خاص للالتزامات التي تدين بها الدول الغنية في العالم للدول الفقيرة.

وتفصيلاً لهذه النقاط، ترفض الكوسموبوليتانية بوضوح الفكرة القائلة أن للدول الحق في الاستقلال إذا كان هذا الاستقلال يسمح للدولة بانتهاج سلوك يتعارض مع الحقوق الأخلاقية للإنسانية ككل أو للأفراد، وهي بذلك تؤيد فكرة التدخل لأغراض إنسانية انطلاقاً من المبدأ الكوسموبوليتاني الذي ينادي بتساوي جميع الأفراد في القيمة الإنسانية.

أما المجتمعية فتعارض تقييد على الاستقلال لا لينبع من المجتمع نفسه وتدعو في هذا الطار إلى تقوية دور المجتمع المدني ومؤسساته بحيث تتحول لشريك للدول في عملية صنع القرار، خاصة في القضايا التي تمس أمن الأفراد وحقوقهم، في ظل الطبيعة المعقدة لمشاكل "الأمن الإنساني".

فإن هناك حاجة للإستجابة للمشكلات الجديدة، وفهم جديد للمشكلات القديمة وهو ما يتطلب اصلاح النظام القائم للمؤسسات الغير حكومية بما يجعلها قادرة على المشاركة في عملية الحكم.

¹ - منذر محمد، "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص 105.

وبذلك ترى المجتمعية ان التزاماتها للبشرية اقل اهمية من واجباتها تجاه المواطنين في دولتها، فإذا كانت انتهاكات حقوق الانسان في مجتمعات اخرى تنتقص من انسانيتها جميعا، لكن هذا ليس سببا كافيا للمخاطرة بأرواح مواطني دولتها.¹

¹ - منذر محمد ، المرجع السابق، ص 112.

المبحث الثالث: مبدأ عدم التدخل والتهديدات الامنية في البيئة الدولية

من خلال هذا المبحث سوف نحاول دراسة كل من مفهوم السيادة وايضا مفهوم مبدأ عدم التدخل في السياسة الدولية ومراحل تطوره، وبرز التهديدات الامنية.

المطلب الأول: مفهوم السيادة

من خلال هذا المطلب نحاول دراسة كل من مفهوم السيادة ، وذلك بالتطرق الى المعنى الاصطلاحي للسيادة لمجموعة من الفقهاء العرب والفقهاء الغربيين وفق النقاط الآتية :

أولاً: مفهوم السيادة: من خلال هذه النقطة نتطرق الى مجموعة من التعاريف التي تناولت السيادة من قبل فقهاء عرب واخرين غربيين، وكذلك بالوقوف بالدراسة على كل خصائص السيادة ومظاهرها على النحو التالي

1- تعريف الفقه العربي للسيادة: لعل من بين الفقهاء العرب والمسلمين من حاول تعريف السيادة الكثير: نذكر منهم عرف الفقيه محمد طلعت الغنيمي "السادة بأنها حق الدولة في ان تأتي ما ترى من تصرفات بأن يترك القانون الدولي لها حرية اثباتها في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ بقائها وأضاف بأن السيادة حق مطلق الا اذا قام الدليل على تقييده"¹.

وكما يعرفها مصطفى ابو زيد فهمي للسيادة بأنها " هي السلطة الأصلية التي تتبع سائر السلطات الأخرى، منها وهي لا تتبع من أي منها لأنها أصلية."²

وايضا الفقيه بهجت القريني:"اعتبر ان السيادة تركز على انها احتكار واستبعاد، اي احتكار السلطة داخليا من جانب الدولة والتي لا تسمح للآخرين بمشاركتها هذه الميزة، ثم انها لا تتبع خارجيا بالأحقية التمثيلية المطلقة.

وعرف كل من الامين العام المتحدة السابق بطرس بطرس غالي"السيادة على انها فن التسوية بين القوى الغير متساوية، واذاف بأنه بدون سيادة الدولة يمكن ان تدور أداة التعاون الدولي ذاتها وأن يصبح

¹ - تونسي بن عامر، "قانون المجتمع الدولي المعاصر"، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003) ،ص90
² - أحمد سي علي، "التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة"، (الجزائر ، دار الأكاديمية ، 2011) ص 241.

التنظيم الدولي نفسه مستحيلا، والدول ليست العناصر الفاعلة والوحيدة في الساحة الدولية وإنما يجب ان تكون جزء من الروابط الإقليمية والمنظمات العالمية فكلها حق توفر إطار للأمن والتقدم على المستوى الدولي.¹

2- تعريف الفقه الغربي للسيادة:

يعرف الفقيه جون بودان "السيادة على أنها السلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تتقيد بقانون."²

كما يرى الأستاذ مالبرغ كاري " بأن السيادة هي صفة او هي خصائص السلطة . العامة التي بموجبها لا ترضى بأي حال من الأحوال وجود سلطة اخرى فوقها."³

وعرف الفقيه: كوينسي رايت السيادة بأنها المركز القانوني لوحدة تخضع لقانون الدولي وتعلوا على القانون الداخلي.

وايضا عرف الفقيه الفرنسي دوجي السيادة بأنها " سلطة الدولة الآمرة وهي ارادة الامة المنتظمة في الدولة وهي الحق في اعطاء الأوامر غير المشروطة لجميع الأفراد في اقليم الدولة .

وكان تعريف دابان للسيادة على النحو التالي " ان الدولة تكون ذات السادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعمل داخلها، فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات.

وقبل الإنتقال الى مفهوم عد التدخل " نحاول التطرق الى تعريف السيادة من طرف محكمة العدل الدولية، في قضية مضيق كورفو سنة 1949م والذي حاء فيه ان السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في الحدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة وان احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة بعدا اساسا جوهريا من اسس العلاقات الدولية .

¹ - سهام سلسماني، "تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية، دراسة حالة العراق 1991"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005) ص 13

² - أمينة حلال، "تأثير المنظمات غير حكومية على سيادة الدولة القومية"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص 60

³ - عبد القادر بوراس، "التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطني"، (الأزاريطة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص 22 .

كما يمكننا التطرق الى مظاهر السيادة وخصائصها فيما يلي :

ثانيا: خصائص السيادة:

1- مطلقة : إن الدولة هي اعلى هيئة او سلطة ولا يمكن لأي سلطة ان تحل محلها، وهي تخاطب بذلك جميع المواطنين .

2- غير قابلة للتنازل: اي ان السيادة لا يمكن التنازل عمها من لأي جهة كانت، وان حدث ذلك تفتقد احد ركائز قيام الدولة.

3- شاملة : وهذا يعني ان السيادة تطبق على جميع المواطنين في الدولة بدون استثناء اي كل الأفراد المقيمين على اقليمها، ماعدا مانصت عليه الإتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين وكذلك موظفي المنظمات المعتمدين لدى الدولة ومقرات السفارات.....

4- غير قابلة للتجزأ: اي ان السيادة لا تقبل التقسيم اطلاقا، والدولة الواحدة لا تقبل سوى سيادة واحدة لا تحتمل اثنان او اكثر .

ثالثا: مظاهر السيادة:

1- المظهر إيجابي: اي ان للدولة كامل التصرف بحرية كاملة غير منقوصة ودون ان تفرض عليها قيود بصفتها صفة سياسية مستقلة، كما يمكنها فرض قيود بصفة منفردة او عن طريق الإتفاقيات الدولية، وهذا ما يسمى بالجانب الداخلي للسيادة .

2- المظهر السلبي: اي انه لا يحق لأي جهة خارجية مهما كانت التدخل في شؤون الداخلية او الخارجية للدولة وهذا ما يسمى بالجانب الخارجي للسيادة.¹

المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في السياسة الدولية:

ترجع فكرة عدم التدخل الى القرنين 17م -18م ، غير انها لم ترقى لتصبح قاعدة قانونية الا في القرن 20م ومع تطور العلاقات الدولية. تطور مفهوم عدم التدخل، وانعكست عليه التغيرات التي اصابته مفهوم السيادة. الأمر الذي احدث تحولا في تغيره من الناحية الجامدة الى الناحية المرنة .

¹ لخضر رابحي ، الجزائر "ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، قسم الحقوق ، جامعة عمار تليجي ، الاغواط ، ص ص 158 - 159

أولاً: مبدأ عدم التدخل :

إستلمت النظم السياسية التي سادت أوروبا حتى منتصف القرن 16م بكونها نظماً ملكية، غير ان نجاح الثورة الفرنسية عام 1897 م ادى الى تهديدات بالتدخل في الشؤون الفرنسية من طرف الدول الأوروبية رداً على إعلان الثورة الفرنسية إستعدادها لتلبية نداء الشعوب في الإطاحة بالنظم الملكية وقد نص الدستور الفرنسي لعام 1793م على ان يتمتع الشعب الفرنسي عن التدخل في شؤون دولة اخرى. ولا يقبل ان تتدخل الحكومات الاخرى في شؤونها الداخلية.¹

كذلك وبعد الأحداث المتسارعة في أمريكا الجنوبية أدت بالرئيس الأمريكي "جيمس مونرو" إلى إعلان مبدأ الشهير في عدم التدخل من خلال خطابه السنوي أمام الكونغرس بتاريخ 02 ديسمبر 1823م والذي جاء فيه (إن القارة الأمريكية قد وصلت إلى درجة من الحرية لا يصبح معها احتلال أي جزء من أراضيها من قبل الدول الأوروبية) وقد تضمن تصريح مونرو ثلاث مبادئ أساسية

- مبدأ عدم شرعية الإستعمار

- مبدأ عدم التدخل

- مبدأ الإنعزال

وقد عمق هذا المبدأ كارلوس كالفو Carlos Calvo رجل القانون الأرجنتيني الذي دافع عن نمو الهوية الأمريكية المشتركة وعلى إنتشار فكرة ان الدول الأمريكية عليها ان تحمي من أي تدخل من خارج القارة وهو نفس ما دعى اليه الرئيس الفنزويلي (لويس دارغو) عام 1902م بعد الحصار الأوروبي على بلاده بسبب عدم تسديدها لديونها . وتوصلت دول أمريكا اللاتينية لترقية مبدأ عدم التدخل خلال مؤتمر (مونتي فيديو) سنة 1937 م بتبنيها اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول تضمنت انه لا لايحق لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

¹ - علي صادق ابوهيف، "القانون الدولي"، الطبعة الثانية عشرة، (الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 1971)، ص217

- وبنهاية الحرب العالمية الثانية بدأ مباحث عدم التدخل يخرج في إطار الجهوي ليأخذ البعد الدولي .
وأصبحت القاعدة عالمية من خلال ميثاق الأمم المتحدة حيث نص الميثاق الأممي في الفقرة السابعة من المادة الثانية صراحة على عدم حواز التدخل في الشؤون التي تعد صميم السلطان الداخلي للدول.¹

ثانيا: تحول مبداء عدم التدخل من التفسير الجامد الى التفسير المرن

كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المصطلحات المهمة والخطيرة -في الوقت نفسه- الواردة في الميثاق الأساسي (السلم والأمن الدوليين، العدوان ، تهديد السلم)، ورد إصطلاح الإختصاص الداخلي مبهما و غامضا، وهو الأمر الذي أدى الى بروز خلافات حادة داخل الأمم المتحدة حول الجهة التي من حقها تحديد مجال هذا الإختصاص، ومن أين يبدأ وأين ينتهي ففي الوقت الذي أكدت فيه العديد من الدول احقية محكمة العدل الدولية في هذا المجال بإعتبارها هيئة قضائية دولية، فضلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الرجوع الى مجلس الأمن في هذا الخصوص.

غير أن القضية الجوهرية تبقى معرفة ماهية الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي والتي يعبر عنها ايضا بالمجال المحفوظ ولتحديده فقد سلك الفقه الدولي الأكثر نفوذا كمعهد القانون الدولي اسلوبا بسيطا وفعالا لتحديده عندما عرفه بأنه: " ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مفيدة بالقانون الدولي " . وينتج عن هذا التعريف مسألة في غاية الأهمية، وهي ان المجال الخاص للدولة يتقلص كلما توسعت التزاماتها ذات الطبيعة التعاقدية او العرفية.

وبزيادة التعاون الدولي أن تؤكد ان المجال الخاص للدول يتقلص باستمرار كما إنخرطت الدول في علاقات منظمة قانونيا مع الأشخاص الآخرين في المجتمع الدولي، كالتزامها بالاتفاقيات المتعددة الأطراف سواء ما يتعلق بحقوق الإنسان، او حفظ السلام او تحقيق مبادئ الإعتماد المتبادل، وعادة ما تكون الدولة مضطرة بمقتضى التزامها الى التنازل عن بعض الإختصاصات التي كانت تندرج سلفا ضمن المجال المحفوظ، وذلك لفائدة مؤسسات دولية أو تنظيمات إقليمية.

أما الدول الغربية فتمسكت بالتفسير المرن لمبدأ عدم التدخل، بإعتبار ان الدول والمنظمات الدولية لها الحق في حماية حقوق الإنسان في أي دولة أخرى، لأنها تهم الإنسانية وتفرض واجبا على الدول بحمايتها بغض

¹ - إدريس بوكرا، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)

النظر عن التنظيم القانوني الذي ينتمي إليه الإنسان بجنسيته. عليه لا يجوز ان تصدم حقوق الإنسان بمبدأ السيادة

لأنه لا يمكن إعمال مبدأ السيادة إلا إذا كان المتدخل أجنبياً، ولا يعد اهتمام اي فرد من أي دولة بانتهاك حقوق الإنسان في أي دولة أخرى أجنبية على إعتبار ان فكرة حقوق الإنسان نفسها تنادي بوحدة الإنسانية بصرف النظر عن الإختلافات الدينية أو العنصرية، فالإنسانية وحدة واحدة شاملة تشمل أفراد لهم الحقوق نفسها، وعلى كل عضو فيها واجب إحترام هذه الحقوق والعمل على فرض إحترامها وحمايتها.

ثالثاً: مبدأ عدم التدخل بين المصلحة والشرعية

مبدأ عدم التدخل شرطاً أساسياً لتحقيق السلام الدولي كما انه ضمان يقدم الحماية للدول الصغيرة من التدخل من طرف القوى الكبرى، حيث يضمن حرية الضعيف في وجه القوي ويحقق الإستقلال الذي هو المضمون الثابت للسيادة وهكذا يحرص مبادئ عدم التدخل ضمان حرية الدول في أن تتبع السبيل الأكثر نجاعة لمصالحها الوطنية ويضمن تحريم اللجوء الى التدابير الإكراهية ضد ارادة الدولة، رغم ان مبدأ عدم التدخل شكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية نشأة الأمم المتحدة، فإن الممارسات الدولية كشفت عن عدم تقيد الدولة في سياساتها الخارجية لهذا المبدأ فهي تبرر التدخل إذا اتفق مع مصالحها الدولية وتستنكره إذ لم يكن لها فيه مصلحة.

ومما لا شك فيه ان التطور الدولي اثبت عدم ملائمة مبدأ عدم التدخل بصيغته التقليدية المطلقة ولذلك جاءت الممارسة الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة تعكس في مجملها تراجعاً لهذا المبدأ الذي اضحى بين جذب المصالح و أولويات عالمية من جهة ومصالح انفرادية ضيقة من جهة اخرى.¹

المطلب الثالث: قراءة في أبرز التهديدات الامنية

أولاً : تعريف التهديد الأمني

إشتقت كلمة التهديد من الناحية اللغوية من لفظ(هدد) ويقصد به محاولة الحاق الضرر والأذى بشئ معين قصد الإخلال بالأمن، أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية وهي مرحلة.

¹ - عمر سعد الله، "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب"، الطبعة الثالثة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005) ص ص 198-199

تتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، والاقتصادي، والعسكري والاجتماعي مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة الى اللجوء الى استخدام القوى العسكرية معرضة الاطراف الاخرى للتهديد .

ثانيا: طبيعة التهديدات الأمنية وأنواعها

1- التهديدات الفعلية : هي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوى العسكرية بالفعل او التهديد الجاد باستخدامها.

2- التهديدات المحتملة : هي وجود الاسباب الحقيقية لتعرض الدولة لتهديدات دون وصولها الى مرحلة استخدام القوى العسكرية .

3- التهديدات الكامنة: هي وجود اسباب للخلاف بين دولتين او أكثر دون وجود اي مظاهر مرئية لها على السطح .

4- التهديدات المتصورة : هي تلك التهديدات التي لاتوجد اي مظهر لها في المرحلة الآنية، حيث ان النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية تشير الى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.¹

وايضا طرح باري بوزان تصنيفا قطاعيا لأنواع التهديدات الأمنية، وهي كالتالي:

أ- تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وتستهدف المساس بالقدرات العسكرية يهدد وحدتها الترابية.

ب- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصاد: ويتعلق الأمر هذا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان، بما يجعلهم بمأمن عن البطالة والفقر.

ج- تهديدات ذات طابع مجتمعي : تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية

د- تهديدات تستهدف القطاع البيئي : وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة.¹

¹ - سليمان عبدالله الحربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته"، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19، 2008، ص 29

ثالثاً- التهديدات الهجينة:

ظهر مفهوم التهديدات الهجينة في بعض الدراسات ونقاشات مراكز بحث امريكية في العقد الماضي، ويتعلق الأمر بتهديدات تبرز فيها فواعل غير دولانية ووسائل ، مثل الحرب التقليدية والجريمة المنظمة والإرهاب والاعمال التخريبية الانقلابية السياسية والاجتماعية وتطورت بالأساس في الاقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، لكنه بحكم طبيعتها العابرة للاوطان في الاغالب قد تضرب في مناطق مختلفة وبعيدة خصوصا ان الحدود لم تعد حاجزا يقوي الدول من التهديدات ومن منظرو التقنيات والاستراتيجيات القتالية.

تعتبر العمليات الهجينة بحد ذاتها نمطا قتاليا فهي تقوم على استراتيجية متكاملة تستخدم اناط قتالية تقليدية وإستراتيجية اعلامية قوية جدا لا سيما الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وتعرف الجماعات التي تعتمد تقنيات هجينة بتحكمها الكبير في تكنولوجيات الاتصال التي توظفها لتحقيق مآربها كما يدل على ذلك مثال داعش وفروعه اليوم والقاعدة بالأمس القريب ويرى بعضهم ان التهديدات الهجينة نصفها سياسي ونصفها اجرامي كالتفاعل، التعاون مثلا بين جماعات ارهابية وجماعات اجرامية وبالفعل نلاحظ اليوم ان هذه الجماعات تتعاون فيما بينها في التجارة بالمخدرات وفي تهريب الوقود لا سيما على الحدود بين الدول، لكن غالبا ما تتولى الجماعات الارهابية بنفسها تهريب المخدرات حتى تضمن مواردها المالية.²

¹ - Barry Buzan ، "People state and fear:international Security problem in international relation"(Great Britain :Wheatsheef book LTD1983)

² - عبد النور بن عنتر، "تهديدات هجينة"، تم تصفح الموقع يوم : 28 مارس 2018. الرابط:
<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/04/10>

خلاصة الفصل الاول:

- يتضح من خلال كل ما سبق أن نستخلص من مضمون الفصل الاول الاستنتاجات التالية:
- السياسة الامنية نابعة من تصورات وقيم كل دولة او كتلة او اتحاد دولي وهذا راجع الالخصائص التي يتمتع بها كل فاعل، حيث تختلف من دولة الدولة اخرى حسب الامكانيات التي توفرها كل دولة للتحقيق أمنها
 - تعتبر الاستراتيجية الأمنية ركيزة اساسية لكل دولة حيث تضم مجموعة من السياسات العامة حسب الظروف التي تشهدها الساحة الدولية وما انجز من تحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة، فبالتالي من المستحيل حصر الاستراتيجية الامنية لكل دولة في الجانب الدفاعي الضيق بل تتعدى ذلك لتشمل كافة القضايا الامنية والأخذ باحتياجات الافراد داخل الدولة.
 - إن مواجهة لمختلف التهديدات الأمنية، يتطلب وجود عقيدة أمنية للدولة تستند للمجموعة من المرتكزات التي تحدد هذه التهديدات ومواجهتها وفق استراتيجيات محددة من طرف صناع القرار في الدولة.
 - عند معرفة العلاقة بين الاستراتيجية الامنية والعقيدة الامنية نرى ان الاستراتيجية الامنية هي تطبيق وإسقاط مبادئ العقيدة الامنية للدولة.
 - تعددت النظريات والمدارس الفكرية التي تناولت مبدأ عدم التدخل انطلاقا من تفسيرها للعمل التدخلي وتصوراتها له، كون أن مبدأ عدم التدخل مفهوم متغير في ظل المستجدات الدولية الجديدة وبوروز منطق العولمة مما ادى الى اختلاف بين مدارس العلاقات الدولية.
 - أن مبدأ السيادة دائم مستمر لا يتغير، إلا أن صورتها وحقيقتها والمسئوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها.
 - على الرغم من أن مبدأ عدم التدخل يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية فإن الممارسة الدولية كشفت عن عدم تقييد الدول به في سياستها الخارجية فهي تسوغ التدخل إذا إتفق مع مصالحها الوطنية وتستنكره إذا لم تكن لها فيه مصلحة وبذلك تعرض مبدأ عدم التدخل الأهتزاز.
 - إن طبيعة التهديدات الامنية شهدت تغيرات في مصادرها مما كان لها الاثر على البيئة الامنية الدولية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: البيئة الأمنية ومهددات الأمن الوطني الجزائري

الفصل الثاني: البيئة الأمنية ومهددات الأمن الوطني:

أصبح الوضع الأمني بعد الحرب الباردة أكثر تعقيدا، حيث أصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز قدرات الدولة في مواجهتها منفردة، كذلك أخذت القضايا الأمنية أبعادا جديدة، فلم تعد تقتصر على البعد العسكري، ولكن توسع ليشمل قطاعات أخرى، وبرز فواعل ماتحت، وما فوق دولاتية، حيث لم تعد الدول هي مصدر التهديد الوحيد لبعضها، كما كان في السابق، كل هذه التحولات في القضايا، والفواعل أثرت وبشكل كبير في توجهات الدول من أجل التصدي لهذه التهديدات الجديدة العابرة للأوطان، على غرار الجزائر التي بدورها تأثرت بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الدولية والإقليمية على الخصوص

وفي ظل بروز مخاطر وتهديدات جديدة ومتعددة، ولعل أخطرها الإرهاب العابر للحدود، كما عرفت منطقة الساحل كذلك إنتشار الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، والهجرة غير الشرعية، مما يفرض على الجزائر تحديات في مواجهة هذه التهديدات، وخاصة مع تنامي الإهتمام الدولي الأجنبي بالمنطقة، ومحاولة القوى الكبرى الفاعلة من أجل تحقيق اهدافها وسياساتها في المنطقة .

المبحث الأول: التحولات الدولية الجديدة:

يشهد العالم تحولات عميقة التي ظهرت منذ فترة نهاية الحرب الباردة الى يومنا هذا اذ فرضت البيئة الامنية جملة من التفاعلات مما انعكست على طبيعة التهديدات الامنية.

المطلب الأول: التحول في الفواعل:

إن الفعل في العلاقات الدولية هو كل دولة أو سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص له القدرة على لعب دور مهم على المسرح الدولي، وقد يتطلب لعب هذا الدور إتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل ما، ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية مرتبط بمدى تأثيره ومساهمته في التدفقات الدولية وليس مرتبط بوضعه القانوني.³

أولاً: تراجع الدور التقليدي للدول:

لم يعد الفعل والتأثير في السياسة العالمية حكراً على الدولة القومية، بسبب بروز ومزاحمة فواعل تفتقد للصفة الدولية وتعمل خارج إطار السيادة وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية كوظيفتي الدفاع / الأمن مما ساعد على ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح لا تطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس الدول القومية . (اختراق فوقى)، كما ان عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سوى كمصدر او كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يحتفي تحكّم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لإستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، وهدفها بالتالي ليس الإستلاء على السلطة بل أنها تعتمد على استراتيجية اشاعة الفوضى يجعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام المليشيات شبه عسكرية.⁴

الأمر الذي أدى إلى تحول في طبيعة الصراعات وأصبحت معظم الصراعات داخلية بين جماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات الى من بين 61 صراعاً شهدتها عقد التسعينيات من القرن العشرين كان منها 58 منها صراعاً داخلياً أي انه بنسبة 95% تقريباً - و 90% من ضحايا تلك الصراعات

³ - لندة عكروم، "تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، (ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 64.

⁴ - أحمد فريجة ولدلمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم مابعد الحرب الباردة"، وفاق السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، ص 164

كانوا مدنيين وليسو عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد خارجية، لا أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها (اختراق تحتي).¹

ثانيا: بروز مؤسسات أمنية ذات مجال حركي عالمي :

أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في واشنطن في افريل سنة 1999 اقر قادة دول الحلف بضغط من الولايات المتحدة الامريكية مفهوما استراتيجيا معدلا يتيح لقوات الناتو الحق العمل في اي مكان في العالم في ظل ما اسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير "العولمة الأمنية" بخلاف ما اقترحه الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949 المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو الأطلنطي وصار للحلف ان يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة.²

ثالثا: تعقد علاقات الفواعل الدولية :

إن ظهور الفاعلين الجدد الغنى احتكار الدولة للأمن سوى كمهدد للآخرين، او كصاحبة الآداة الوحيدة في استرجاع الأمن والقضاء على التهديدات الأمنية او ادارتها، فعلى رأي الباحثة البريطانية سوزان سترانج susan strange فإن تحول في مفهوم السيادة من جانب الدول الى الكيانات والمشروعات العملاقة تؤدي الى تخريب الإنتماء الوطني مما يؤدي الى تراجع سيادات الدول ما ينعكس بشكل واضح على امنها والدفاع عن مجتمعها حيث تحولت ما بعد نهاية الحرب الباردة ستقود الى تقزيم وحجم دور الدولة في مجالها الأمني والدفاعي وتضيف سوزان سترانج التي اهتمت بصورة خاصة بصعود المشروعات الكبرى المتعددة الجنسيات و الاسواق المالية الحرة الى السلطة، و بأن الدول في السابق هي سيدة الاسواق.

¹ - حسن نفعة ، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي" ، تم تصفح الموقع يوم 10 مارس 2018 الرابط: <http://afkaronlin.org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia.html>

² - أحمد فريجة ولدلمية فريجة ، المرجع السابق، ص 164.

لكن اليوم صارت الاسواق هي السيدة، وهذا ما اثر على سيادة الدول، ويضيف جيمز روزنو James Rosnau : "بأن الدولة لا تختفي لكن لم تعد تمتلك حرية الإختيار ولم تعد تسيطر على التحولات" وفي رأيه أن النظام بين الدول لم يعد يشكل المحور الرئيسي للحياة الدولية، فالدولة تتعايش مع نظام متعدد المراكز حيث يصير الفاعلون غير الحكوميون المحددين الرئيسيين لسياسة الخارجية، وكذلك ما عقد علاقات الفواعل الدولية هو استمرار عوامل التقدم التقني في النقل والاتصالات، حيث اصبح الحصول على المعلومات متاحا.¹

لقد اتاح الجانب المعلوماتي الاتصالي تطورا تصاعديا في تقنية الاتصالات وتطور انظمة الشبكات والدوائر الفائقة التقدم واستخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم البعض مما ازال حواجز المكان والزمان.²

لذلك يمكن اعتبار ان التكنولوجيات الحديثة ادت إلى موت المسافات وأصبحت آلية السرعة متاحة لفواعل جديدة من منظمات، و مؤسسات، و مراكز البحث، وحتى الافراد مما سهل بناء علاقات ترابطية فيما بينها، فحتى الدول في عالم اليوم أصبح من السهل عليها التعرف على تحركات غيرها من الدول بشتى الوسائل والطرق المدعمة بالتكنولوجيات الحديثة، ان التطورات التي شهدتها عالم الاتصالات مجتمعة تشكل تغيرا اساسيا في بنية السياسة الدولية، وهذا ما جعل سيادة الدول تتأثر بالعلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية فأصبحت الدول تواجه خيارات محدودة في إحكام سيادتها، أما أن تفسح المجال في استخدام وسائل الاتصال مقابل ان تضحي بفقد السيطرة على العمليات التي تتخطى الحدود، واما ان تتحمل التكاليف الباهضة لإقامة نظام محكم، في محاولة تزداد صعوبة يوما بعد يوما في مراقبة الاتصالات وضبطها، وإما أن تقوم بإغلاق مرافق معينة كمنع حدوث عمليات اقتصادية- بمستوى يتجاوز حدود الدولة- وهذا غير متاح في ظل توسع مجال التجارة الدولية، وتوسع وتعقد شبكات الإتصال.³

¹ - لندة عكروم ، المرجع السابق، ص 66 ص 67

² - عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الامن المجتمعي، تم تصفح الموقع يوم 10 مارس

2018، الرابط: www.geocities.co/adelweggqh/reconl1html,?2008

³ - لندة عكروم، المرجع نفسه، ص 67 ص 68.

المطلب الثاني: التحول في مصادر التهديدات :

إن الوضع الجديد الذي افضت اليه نهاية الحرب الباردة جعل التهديدات الأمنية متعددة الاتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها كما انها تختلف من حيث الشكل والمضمون عن تلك التي سادت اثناء الصراع القطبين فتهديد الحرب النووية الفاصلة انحصر ليفسح المجال لظهور تهديدات غير محددة المعاني، كما ان القوى العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهتها، فالتهديدات من قبيل الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة السرية غير متعلقة اساسا بزيادة الإنفاق العسكري على التسلح، وتعزيز القدرات العسكرية الدفاعية، ذلك انها تتسم بالشمولية والقوى وتعتمدها جماعات منظمة عابرة للوطنية، ومن ثم لم يعد بالمقدور التحكم فيها بإعتماد الوسائل العسكرية بإعتبارها تعرف بطبيعتها غير العسكرية فهي عابرة للحدود ولا تستثني أي دولة مهما كانت قوتها ومكانتها او موقعها.¹

فالأمن اليوم في عالم يموج بتغيرات سريعة لم يعد مرتبطا فقط بتأمين سلامة الدول من مغبة الوقوع تحت سيطرة القوات العسكرية لدولة اجنبية فقد زعزع هذا المفهوم على نحو ابرز التساؤل حول مدى اطلاقته وفعاليتها في ادراك التهديدات المحدقة بالأمن فالعدو لم يعد محدد والتهديدات لم تعد عسكرية بطبيعتها، وحتى الدول لم تعد هي صاحبة الحل والربط في هذا المجال، فنحن اليوم اذ نعيش "عصر علامات الإستفهام" تهديد/ امن بتعبير كين بوث ken booth والذي يبرر هذا الحكم حسب التنامي المقلق للأمن في بعده العالمي تأسيسا على ماسبق فإن حالة "اللانظام العالمي الجديد".²

ما يفضل أن يسميه سميير امين "امبراطورية الفوضى" او "حالة الفوضى المعقدة" جعلت العالم كله خاضعا لمنطق توزيع المخاطر diffusion des risque كما انه قد اصبح "ضال الوجهة ومحروم الإحساس بالتوجه" فهذا العالم يعرض علينا بصورة مكدره ومخزنة فوضى شنيعة نجم عنها حدة وتعدد مستوى الأمن اصبحت سمة الحاضر والمستقبل المنظور فالمجتمع الإنساني يواجه تحديات متعددة الإتجاهات لم يسبق له عبر تاريخه، واجهها فالسياسة العالمية اليوم تواجه بأنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات Traditionnel Interstade conflict ولكن مهددة بإستراتيجيات مبتكرة من غير الدول كما انها في مجملها ذات طبيعة غير عسكرية، كما انها تفتقد لقاعدة ارضية خاصة (لإمكانية التهديد/ نهاية الجغرافيا)

¹ - أحمد فريجة ولدمية فريجة، المرجع السابق، ص 66

² - بن صغير عبد العظيم، "الحرب على الارهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني" العالم الإستراتيجي، العدد 03، ماي 2008

وبالتالي لا يمكن التعاطي معها ولا الضغط عليها، فالخطر المحقق بالأمن هو اللاتيقين، فالعدو هو ذلك المجهول والخوف والتهديد يأتي من ذلك التغيير السريع الوتيرة ومن "عدو" لا تستطيع ان تراه او تلمسه او تحسه.¹

فالسباق ذاته دائما اورد "هيلد" Held و آخرون Globalisation Transformation ستة فرضيات اساسية حول تأثير العولمة في قضايا الأمن التقليدية نوردها على ان نستدل بأخرها لما لها من علاقة ارتباطية مباشرة بما تقدم ذكره وهي:

- إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم تعني انه بينما يطور المجددون ويستخدمون حدود فاصلة في الأسلحة المتطورة، فإن دولا اخرى تضطر للحصول على احدث المعلومات والأنظمة أو إن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي امنها .

- لم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج الى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة لإعلام الرأي العام تحتاج معظم الحروب الآن الى الهدوء السياسي لأنها الآن رأس مال شديد وإمكانات محددة أكثر

- العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية فتقنيات المعلومات تحول القدرات العسكرية الموجودة، وإدارة الحروب والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة

- تجعل انظمة الإتصالات الآنية إدارة الحروب اسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل .

- العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات الميدانية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي الإلكترونيات او البصريات تتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعا لقرارات اعمال سلطات اخرى او شركات وراء مجال التشريع القومي .

- تصبح تهديدات امن الدول، اكثر انتشارا ولم تعد عسكرية بطبيعتها .

- تفرض العولمة تغييرات جذرية في الدول وتسلب الضوء على عجز الحكومات القومية عن ضبط امن مواطنيها وسعادتهم .

¹ - غربي محمد، "الدفاع والأمن اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية" العالم الإستراتيجي، العدد

- يتوصل غراهام اليسون في اطار محاولة تبينه لأثر المتغيرات الجديدة في الأمن القومي والعالمي إلا انه لا يمكن حل المشكلات عبر الاممية بما فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية والإرهابية والثقافية والإجرامية، والتهديدات الاخرى للامن القومي بوسائل قومية فقط، لأنها تحتاج الى حلول تعتمد آليات اقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق، حيث ان هذه التهديدات تخلق طلبا على الحكم فوق القوم مادام يتعذر على القادة السياسيين كمسؤولين عن مشاكل اضيق (المشاكل المرتبطة بالمجال الداخلي للدولة) معالجة ذلك.¹

المطلب الثالث: التحول البنيوي الدولاتي من الدولة الوطنية الى الدولة الشبكية :

ان كل هذه هذه التحولات سوى من حيث الفواعل او من خلال مصادر التهديد كلها تفرض بالضرورة احداث تغيير جذري في بنية الدولة الوطنية لتحول الى الدولة الشبكية، لان شبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية، هي التي اصبحت تحدد الواقع القائم في النظام الدولي، وقد ادى ذلك الى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط Linkage Politics، بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع الداخلية المحلية، او العكس.

وتبرز نقطة الاختلاف الرئيسية بين الولة الوطنية والدولة الشبكية، ان الأولى ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطها، في حين ان الثانية لاتقوم على اطار اقليمي محدد، لان العولمة ادت الى اعادة توزيع القوى بين الدول والاسواق والمجتمع مدني، ومن ثم وجدت الدول من يشاركها في القيام بادوارها الاقتصادية، السياسية، الإجتماعية والأمنية، وذلك من خلال رجال الأعمال والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي ووسائل الإعلام وغيرها، ويلخص عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بال" Daniall Ball هذا الوضع في عبارته الشهيرة "الدولة اصغر من ان تتعامل مع المشكلات الكبرى، واكبر من ان تتعامل بفاعلية مع المشكلات الصغرى"¹

فالدولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثلة في المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، اضافة للمنظمات غير الحكومية والتي قفز عددها من بضع مئات في مطلع القرن الى بضعه آلاف حاليا..اما في الأسفل فإن الضغط يتمثل في الثقافات الفرعية .

¹ - محمد شريف الطراح، مترجما، "أثر العولمة في الامن القومي والعالمي"، (مكتبة العكيبات 2002)، ص 132

¹ - مازن غرابية ، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية" (ورقة بحث قمت في الملتقى الدولي ، الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر (2004)، ص 07

اما الباحثة جوزيف لاروش Joséphe Laroche ترى ان مبدأ الإقليمية لم يعد بشكل سوي إطار للولاء جرى تجاوزه، ÷ حيث ان الدولة اخفقت في وظائفها ذات الطابع الأمني الأكثر تقليدية بفعل شبكات إرهابية او مافيات ونشأ منذ بداية التسعينيات توازن جديد للقوى بين الدول، تشكله المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والمضاربين الماليين والمهاجرين وما لا يحصى من الفاعلين الآخرين.²

ومع هذه التحولات لم يعد يجدي تركيز الإهتمام على الدولة فقط كموضوع مرجعي للأمن لان الدولة اصبحت وسيلة لضمان امن الفرد، ولا يمكن ان تكون هي المعنية وحدها بالأمن، فحماية الفرد او الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات تتوافق على حماية امنها وامن افرادها وهذه التحولات الجذرية التي اسفرت عن قضايا وإشكالات جديدة تواجه الدولة في عصر العولمة الذي يفرض تطوير المهمة الامنية للدولة وتحديد اساليبها، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة الى بعض القضايا الجديدة وما تتطلبه من ادوار امنية على المستويين الداخلي والخارجي .

1- التعرف على انواع الجرائم التي تهدد الامن الوطني ، كالجرائم الاقتصادية، ومنها غسبا الأموال، والتلاعب بالبورصة، حيث ان الآثار الناتجة عن مثل هذع الجرائم على امن الدولة لاتقل عن التهديدات الخارجية ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الإلكترونية والجريمة الدولية، وتجارة المخدرات، ودفن

النفائيات النووية والكيميائية الى غيرها من الجرائم التي تهدد امن الدولة وهكذا نجد ان مجالات الوظيفة الامنية فقد اتسعت وتعقدت بصورة غير مسبوقه .

2- مواجهة التطرف والإرهاب حيث ان ظاهرة التطرف والارهاب تعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الامن الوطني وعلاج هذه الظاهرة لا بد ان يجمع بين الاساليب الامنية والاقتصادية والاجتماعية، والنفسية

3- فيما يتعلق بمفهوم الامن الخارجي والذي يدور حول الحفاظ على سلامة الاقليم برا وبحرا وجوا، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي وتوفير القدرة اللازمة للتصدي لهذا المفهوم للأمن الخارجي لم يعد قاصرا على هذه الجوانب فإختراق الدول لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة ، وانما يتم بوسائل تكنولوجية متطورة.¹

² - لندة عكروم ، المرجع السابق، ص66

¹ - محمد شلبي، "الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة"، اعمال النلتقى الدولي الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2004 ص157.

المبحث الثاني: التهديدات الامنية على الامن الوطني الجزائري

ان طبيعة التهديدات للأمن الوطني ماهي إلا محصلة لجملة من التهديدات المتداخلة والمتشابكة التي شكلت تهديدا صريحا للأمن الجزائري نتيجة لحالة الأستقرار التي مر بها العالم بفعل التحولات السياسية الامنية.

تشمل التهديدات التي تواجه الامن الجزائري مجموعة من التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية وفي مايلي دراسة اهم التهديدات التي تواجهها المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي التي عرفت تحولات سياسية واضطرابات امنية تميزت فيها صراعات سواء كانت داخلية او بين الدول وتدخل الدول الخارجية في المنطقة الافريقية مما تمحضت عنه انعكاسات على الامن الوطني الجزائري.

المطلب الأول: التهديدات الداخلية على الامن الوطني الجزائري

اولا: ضعف البناء السياسي والأداء التنموي

تواجه الجزائر على غرار الدول المغاربية والافريقية تحدي كبير في بناء الدولة العصرية بالرغم من أن الجزائر تبنت مقاربة تعتمد على الأمن الشامل منذ انخراطها في مسار برشلونة، التي تربط بين الأمن والديمقراطي، حيث كان أول محور هام هو الأمانة السياسية واحلال الديمقراطية، ثم ضرورة ترقية الحوار المدني السياسي والأمن، ثم البحث في الهوة بين الأمن والاستقرار ومحاولة بناء المؤسسات وترقية الأداء السياسي، كذلك الى جانب البناء السياسي نجد تعثر الاقتصاد الوطني الذي ينعكس على التشغيل وامتصاص البطالة، حيث تبقى مشكلة التشغيل من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر خاصة في ظل تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط وتعكس الأزمة التشغيل العديد من الرهانات الأمنية. اذ تدفع البطالة الى توسيع دائرة الفقر والعجز عن تغطية الحاجيات الأساسية للمحرومين. وكذلك تعكس أزمة التشغيل حركة النزوح الريفي نحو المدن. أو الهجرة نحو الخارج. كما يدفع بعدها الاقتصادي الى تعاطي المخدرات والتطرف.¹

¹ - عمرانى كربوسة، "مستقبل الدولة الوطنية فظل التحديات الحراك الراهن" مجلة المفكر، العدد 11، (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص 248.

ثانيا: ضعف البناء الاندماجي المجتمعي:

كرس الإستعمار الفرنسي للجزائر منطق الجهوية الضيقة لخدمة اهدافه الهيمنية، بالرغم من كل عناصر التجانس والتماثل، توجد بعض الخصوصيات الثقافية داخل الجزائر، حيث نجد الطوارق، القبائل، الشاوية ولكن هذا التعدد يظل امرا طبيعيا طالما يبقى في حدود الإجتماعية في ظل تحقيق قدرا من العدالة الإجتماعية وتوزيع الأدوار المجتمعية داخل فئات المجتمع، وكلما اسقطت السياسة الداخلية من حسابات هذا التنوع فإنه يتحول الى تركيب قبلي عصوي مغلق لأن الصراع الداخلي بين التشكيلات الثقافية والإجتماعية ليس لنتيجة لوجود هذه الخصوصيات في المجتمع، وإنما هو نتيجة شعور هذه الأخيرة بأنها كيانات مهمشة.¹

فالأنسجام المجتمعي يعبر عنه مشروع مجتمعي يجسد الاجماع الوطني، بحيث يكون شاملا لجميع القيم العليا دون حذف أو تهميش، وتنسجم مع هذه القيم مجموع النخب فيما بينها من جهة ومع الشعب من جهة اخرى بحيث يتحقق وفاق وطني يكون بمثابة إطار لا يمكن تجاوزه أو نفيه مهما يكن الأمر.

وبغياب مشروع مجتمعي يؤدي الى تغيب الإنسجام بين مقومات الهوية ، كما يؤدي الى حالة من الإغتراب تساعد على وقوع اللآمن من اللإستقرار ، نتيجة النزاعات عرقية ولغوية وهوياتية ، وهو ما يفرض بدوره العنف الذي يساعد بشكل ما او بأخر على تأزيم الوضع، لسيما مع التغيرات الدولية الراهنة وبروز هيئات دولية تقر بإمكانية التدخل الأجنبي بحجة دعم وحماية الأقليات وحقوق الإنسان، وهو ما يفرض السيادة الوطنية المزايادة ، وتعتبر ازمة الهوية من بين اعقد الإشكالات التي تعيق بناء المشروع المجتمعي في الجزائر والوطن العربي ككل وذلك من خلال ما تفرضه من انشقاقات وتناقضات على المستوى الإجتماعي والثقافي والذي ينعكس بدوره على الجانب السياسي .²

- إن من غير المعقول أن يتم توجيه المجتمع لبناء المشروع المجتمعي، وفي نفس الوقت لا تراعي هويته وتاريخه وقيمه الفعلية فالانسجام و الاندماج السياسي والاجتماعي هو حالة من التماسك تقوم بين اعضاء المجتمع السياسي عبر تفاعل مبني على القبول وإرضاء أكثر منه على القهر.

¹ - ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير في علاقات دولية، العزيز، (جامعة محمد بن أحمد وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص 42

² - رفيق بن حصير، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير في دراسات متوسطية ومغربية في التعاون والأمن، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 136.

تستند إلى الشرعية الدستورية، وذلك بتحقيق الحد الأدنى من الإدارة الجماهيرية هذه الأخيرة يجب ان تتحلّى بالوعي السياسي في تحمل قدر من المسؤولية وهنا يبرز دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في التشجيع على قيام المسؤولية السياسية داخل الجماعة الوطنية حيث تعمل على بلورة المصالح وصياغتها وتجميعها ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية¹.

ثالثا: التهديدات البيئية

تعد مشكلة التصحر تهديدا للأمن الوطني الجزائري فظاهرة التصحر ، تقارب أكثر فأكثر شمال البلاد مما سيخلف تأثيرا بيئية خطيرة للغاية ترتبط بالغطاء النباتي والمياه مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية ترتبط بالغطاء النباتي والمياه ويشمل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا فقط ليس على التنوع البيولوجي فحسب بل ايضا على استدامة انتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش وبدورها مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر وكذلك الاستغلال والتسيير المتواضع لها تحديا امنيا خاصة و ان مجمل الأبحاث ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان وحاجات التنمية الاقتصادية بالإضافة البنى التحتية في ظل تنامي مشكلة التصحر ، فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا إلى قضايا التلوث والمخلفات.

فالجزائر من الدول التي تعرف مشكلا في تفاقم مشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية و السكانية، وتمركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية، والذي يولد مشاكل صحية، وظروف معيشية بيئية كما تعيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر

¹ - محمد السويدي، "علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها"، (ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1996)، ص 167

رابعا : التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية

تعتمد الدولة الجزائرية في صادراتها على المحروقات بنسبة عالية جدا، وهي من الدول ذات الإقتصاد الريعي كما انها لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات متعددة الجنسيات إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر و إتمادها على الإقتصاد الريعي، تطرح فعلا غياب إستراتيجية امنية لتأمين حياة الأجيال القادمة إما على المستوى التكنولوجيا فإن بروز تهديدات الأمن الوطني الجزائري، وعلى رأسها الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية وتتعدد مثل هذع الجرائم (المواقع الإلكترونية الرسمية ، والشخصية) وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية والمغرضة تعبر عن تنامي القيم الحضرية والديمقراطية وحرية التعبير لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تحدث شرخا بين النظام السياسي والمواطنين.

المطلب الثاني: التهديدات الاقليمية للامن الوطني الجزائري:

أولا: الحراك السياسي العربي انعكاساته على الامن الوطني الجزائري:

كان للحراك السياسي الذي شهدته الدول العربية مع نهاية سنة 2010 عدة تداعيات وانعكاسات على الاقليم العربي ككل، ولم تقتصر على بلد بعينه كسقوط بعض الانظمة السياسية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن مما نتج عنه حالة من الفوضى وبروز صراعات قبلية وجهوية ومطالبة البعض الجماعات بالانفصال وبروز فاعلين جدد من غير الدول في الاقليم العربي كالجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة والادرع المسلحة للثنيات والاقليات والقبائل كالحشد الشعبي¹.

1- الازمة التونسية:

منذ اندلاع الأحداث السياسية في تونس نهاية 2010 وبداية 2011 عرفت تونس حالة من الإضطرابات السياسية والإقتصادية والأمنية ، كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي، وعلى دول الجوار خاصة الجزائر تعتبر أكثر المتأثرين مما يحدث في تونس مباشرة بسبب القرب الجغرافي والإعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى وبالتالي فإن إنعكاسات الأحداث السياسية والأمنية في تونس على الجزائر كان بشكل كبير، وعليه نحاول رصد وتحليل اهم هذه التداعيات والإنعكاسات على الأمن الوطني الجزائري.

¹ عبادة كحيلية ، "الثورة والتغير في الوطن العربي عبر العصور"، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2004) ص 9 .

أ- مسألة تأمين الحدود:

تزايدت الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس بسبب الإضطرابات والمشاكل الداخلية، وضعف الإمكانيات، وقلة الخبرة، والإحترازية التونسية في ظل هذه المسائل الأمنية الخطيرة، إضافة الى الإختراقات الأمنية الخطير للحدود التونسية.¹

فمنذ اندلاع الحرب في دول الجوار اي مع نهاية سنة 2010، وميزانية الدفاع الوطني في إرتفاع متزايد ومستمر، في دول الجوار، وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني والإستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات اضافية كبرى على الحدود مع تونس وتكليف العمل الأمني لإحباط اي عملية من شأنها المساس بالأمن الوطني وامن الأفراد والمجتمع.

ومن الجدير ان تخصيص الجزائر لهذه الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس وفي ظل الإضطرابات والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، من شأنه يعمل على تشتيت القوى وادخال الجزائر في دوامة امنية لإستنزاف امكانياتها وقدراتها وتثبيت جهودها وهذا له انعكاسات خطيرة سوى على المستوى العسكري او على الجانب الإقتصادي لأن هذه الإمكانيات المسخرة من شأنها ان توجه لأنشطة وبرامج تنمية وطنية احسن مما تذهب في أنشطة إستنزافية لمقدرات البلاد.

ب- النشاط الإرهابي في تونس وانعكاساته على امن الجزائر

كانت الجبهة الشرقية الجزائرية وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة الإستقرار امني بالنسبة للجزائر قبل اندلاع الأحداث مع تونس مع نهاية سنة 2010 ومع بروز النضاط الإرهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذا التهديد على حدودها وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم لتونس ماديا ولوجيستيا، والقيام بعمليات التعاون، والقيام بعمليات التعاون والتنسيق الأمني بين الجانبين لواجهة التصدي لهذه التهديدات ومحاصرة والقضاء على الإرهاب الذي بات يشكل تهديدا مشترك للطرفين.¹

¹ - سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، 2010-2014، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والإستراتيجية، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 146

¹ - سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 147

وما يلاحظ هو ازدياد التحقاقات الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية والجماعات الرديكالية المتطرفة، فمن منفذي الإعتداء الإرهابي بعين اميناس بالجزائر (الجنوب) كان من بينهم 11 تونسيا، كما ان من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين.

ج- تزايد الجريمة المنظمة

يلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية (مع الجزائر وليبيا) أين استغلت جماعات وشبكات الجريمة والتخريب الإضطرابات والمشاكل الداخلية في تونس للقيام بأعمال التخريب خاصة المخدرات والأسلحة التي اصبحت تشكل حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة. ولعل ابرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتخريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه الى تونس و ليبيا، اين يتم تخزين و استعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال إرهابية وجزء آخر يمر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو مايشكل تهديد صريح لأمن واستقرار الجزائر، فوصولا هذه الكيات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الإرهابية المسلحة- خاصة وأن ليبيا باتت تشكل خزانة سلاح في المنطقة للجماعات الإرهابية. يعني المزيد من الإجرام والعمليات الإرهابية والمزيد من الضحايا في الأرواح ومزيد من الخسائر المادية ومزيد من عدم الاستقرار.

2- الأزمة الليبية

أدى تعقد الأزمة في ليبيا منذ انهيار النظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على امن واستقرار الجزائر، حيث تربطها بليبيا حدود على طول 980 كلم وهي مساحة كبيرة جدا تغطيتها امنيا خاصة ماتطلبه الامر من حشد الجزائر لإمكاناتها ومواردها المادية والبشرية لتأمين الحدود الجزائرية التونسية حتى وجدت نفسها امام تهديد اخر لا يقل على خطورة في حدودها مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي مما ترتب عنه اهم التهديدات والتحديات التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزموية في ليبيا.

أ- إنكشاف الحدود الشرقية للجزائر

في ظل الأزمة السياسية التي تعرفها تونس، والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية- التونسية، وما تطلبه الأمر من إمكانات وموارد مادية وبشرية كبيرة، وجدت الجزائر نفسها امام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، حيث ادى سقوط نظام القذافي الى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك اصبحت ليبيا

مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

ب- تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية:

فبعد سقوط نظام القذافي استفادت من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من ان المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط هذا النظام مستفيدة من إنتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا.

ج- تهريب والمتاجرة بالسلاح:

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة "الثوار"، وهو ما أدى الى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. وعلى رأسها الجزائر. فتهرب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن وإستقرار المنطقة، كما أن حالة اللآمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الإستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال امام المنظمات الإجرامية والإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.¹

د- إنتشار وتنامي الجريمة المنظمة:

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكتثا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وامني ومؤسسي، جعل منها دولة هشّة او دولة في طريق الفشل والإنهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لإنتشار الجريمة المنظمة وهو ما اصبح يهدد امن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين وتشير الإحصائيات الى تزايد نشاط تجارة المخدرات والسلاح وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية الغير قانونية، في هذه المناطق الحدودية اصبحت تستخدم ايضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية كما ان المنطقة اصبحت فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسبب.¹

¹ - مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح يوم 20

مارس 2018، الرابط: <http://studies.eljazeera.net>

¹ - سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 170

وهذا ما يفرض على الجزائر اعباء اضافية مادية وعسكرية وأمنية... الخ من اجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عم هذه الأنشطة الإجرامية الخطيرة .

ثانيا: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة لأمن الجزائر الوطني خاصة ما شهدته المنطقة في السنوات الأخير

فالدول الساحل من افقر الدول وهي غير قادرة بالقيام بدورها كدولة والإضطلاع بمهمة مراقبة مجموع تراثها الوطني خاصة وانه يتكون من آ راضي شاسعة قاحلة وجرعاء، وذات كثافة سكانية متدنية جدا الشيء الذي حول اجزاء كبيرة منها الى ملذات للجماعات الإرهابية هذه الجماعات فرت من الجزائر بعد اشتداد حرب السلطات الجزائرية عليها لتجد ملاذا امنا في الساحل حيث انتعشت وتكاثرت الى جانب العصابات الاجرامية الدولية المتخصصة في تهريب الاسلحة و المخدرات وتجارة البشر والهجرة السرية فالساحل اصبح يعرف بطريق الكوكايين، اذ تعبر منه سنويا نحو 150 طن من المخدرات القادمة من امريكا الجنوبية بإتجاه اوروبا

كما اصبح الساحل اليوم مجالا لتدول وانتشار الأسلحة الثقيلة منذ سقوط نظام معمر القذافي، حيث تعتبر ظاهرة تهريب الاسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة الغير شرعية بخصوصها من الأنشطة الاكثر رواجاً وربحاً من اي نشاط تهربي اخر عبر العالم¹

من إضطرابات سياسية وأمنية خطيرة وتمثل مالي أبرزها منذ حدوث التمرد للطوارق في شمال مالي وبعد الانقلاب على الرئيس المالي (أمادوتوماني توري) من طرف أحد الضباط بالجيش المالي . مما أدى الى تعفن الأوضاع وتدخل فرنسا بعملية عسكرية تحت غطاءً دولي في شمال مالي ضد متمردي الطوارق وتمثل مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الإفريقي والأكثر عرضة لعدم الإستقرار وقد تسعى بعض الأطراف الى دعم

¹ - محمد بوبوش، "الامن في منطقة الساحل الصحراء"، (عمان، الاردن، دار الخليج للصحافة و النشر، 2017)،

مشروع يهدف لى إنشاء دولة للطوارق تظم أجزاء من الجزائر وليبيا ومالي و النيجر في حالة نجاح إنفصال شمال مالي وقيام دولة إزواد

كذلك من بين إنعكاسات أزمة مالي على الجزائر تزايد عدد اللاجئين الماليين والمهاجرين غير الشرعيين بالجزائر خاصة وأن الجزائر ترتبط بحدود برية مشتركة مع مالي طولها 1376 كلم وتفرض الازمة في مالي على الجزائر بذل جهد أكبر فهي تنشر حوالى حولي 35000 جندي على حدودها مع مالي ناهيك على ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح لمستويات قياسية منذ استقلال الجزائر فنظرا لنامي الهواجس الامنية فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع سنة 2014 لتصل الى 20 مليار دولار وهي الاعلى من ضمن كافة القطاعات حيث تشكل حوالى 15% من الميزانية العامة منها 09 مليار دولار للدفاع و 06 مليار دولار للأجهزة الداخلية ويرجع المختصون الزيادة في الميزانية الى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال افريقيا والساحل بسبب انهيار النظام الامني في عدد من دول المنطقة. خاصة في ليبيا ومالي وازدياد قوة الجماعات المتشددة والتي تجعل الجزائر مضطرة الى اتخاذ اجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها.²

المطلب الثالث : التهديدات الدولية على الأمن الوطني الجزائري

يبرز مفهوم النظام الدولي الجديد بأبعاده الإقتصادية والإستراتيجية والثقافية الذي يكرس سيطرة الرأسمالية العالمية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية التي عملت على وضع اسس هذا النظام العالمي الجديد في عهد ادارة الرئيس جورج بوش الاب بعد حرب الخليج الثانية 1991م . برزت فيه هذا النظام العالمي مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم الأمن العالمي التدخل الإنساني والحرب الوقائية

1- الولايات المتحدة الامريكية : تقسم الولايات المتحدة الامريكية وفق تصنيف ما يسمى بالمخاطر على النحو التالي : الدائرة الأوراسية (الإتحاد السوفياتي سابقا) والمناطق الممتدة بين باكستان وتركيا

2- المناطق ذات المخاطر الضعيفة: وتشمل

²- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 03

مناطق شمال افريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية (الساحل الإفريقي)، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في هذه المناطق وإقامة قواعد عسكرية فيها ضمن تقدير الاستراتيجية الامن الوطني الأمريكي (NSS) الصادر سنة 2002 حيث يحمل هذا التقرير مشروع لإحتواء كافة الدول الإفريقية راضية او مكروهة تحت الغطاء العسكري الأمريكي بالتدرج، وقد تم ترشيح اربعة دول كبداية هي (جنوب افريقي، كينيا، نيجيريا، اثيوبيا) للقيام بدور الحليف الاستراتيجي لمكافحة الارهاب كغطاء من اجل التدخل العسكري في المنطقة، حيث سارعت بمنطقة الصحراء الكبرى بالقيام بمجموعة من المبادرات التدريبية العسكرية والمناورات المشتركة، بالإضافة الى وضع برنامجين للتحرك، والتعاون العسكري الأول تحت اسم "مبادرة عموم الساحل" والثاني تحت اسم (مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء) بالإضافة للقيادة العسكرية الموحدة "افريكوم" وقد صرح سابقا قائد القوات البحرية الأمريكية "جوردان انجيلاند" في اوت 2006 بأن القوات البحرية تسعى لتعزيز عملياتها في منطقة الساحل والصحراء، لذلك فمن المقرر ان يزيد الاطول السادس من وجود وحداته وقطعه البحرية.¹

بالإضافة الى مهام مكافحة الإرهاب توجد ايضا مهام اقتصادية للوصول الى منابع الطاقة وتأمينها كسبب لضرورة وجود القيادة العسكرية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية اصبحت قلقة من تزايد تحركات الصينية والروسية في القارة الإفريقية على غرار النشاط القديم الفرنسي في المنطقة، حيث بدأت الكثير من النخب الفرنسية والسياسية والأمنية تشعر بالقلق وترفع التحدي لمواجهة الإختراق الأمريكي كما يعتبرونه للصحراء الكبرى بوابة افريقيا ويعتبرون هذا الإختراق الأمريكي بمثابة تهديد امني واستراتيجي لمنطقة تعد ضمن المناطق التقليدية التي كانت خاضعة للنفةذ الفرنسي، وقد عبرت مجلة لوموند ديبلوماسيك" في احدى مقالاتها عن الموقف الفرنسي الامني من التواجد الأمريكي حيث كان عنوان المقال "عبد الرزاق البار بن لادن" الذي شككت فيه النوايا الامنية في منطقة شمال افريقيا والساحل الافريقي التي تريد النفوذ ذو السيطرة عليها ببناء قاعدة عسكرية تضمن لها الحماية الكاملة (شركاتها النفطية للبتروال الافريقي

1- نبيل بوزيية، "الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية"، رسالة ماجستير، في الدراسات السياسية، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009)، ص 48.

ثانيا: فرنسا

منذ تدفق البترول في حاسي مسعود بالجزائر في نهاية الخمسينيات وبناءا على ذلك تم اعتماد مشروع القانون المنشئ للمظنمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O CRS) في شهر سبتمبر 1956 ونشر في جانفي 1957 في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، حيث اعتقد الفرنسيون ان الأمر يتعلق بمجال خال من السكان وبالتالي خال من المطال الإستقلالية ويمكن بسهولة الحاقه بطريقة يتم بها ادماج هذا الإقليم الواسع ليكون امتدادا لفرنسا.¹

وبذلك تضمن فرنسا اقليما مستقلا مرتبطا بباريس وافر الخيارات شبه منعدم للسكان بالإضافة الا ان فرنسا كان تعتبر المنطقة الشمالية من الساحل الإفريقي وخاصة المقار الجزائري بمثابة عمق استراتيجي لها ولا يمكنها ايجاد منطقة أكثر امن من اجل حماية صواريخها النووية من ضربة مفاجئة، لذلك لا زالت فرنسا في سعي دائم للحصول على قواعد عسكرية قرب برج باجي مختار اقصى الجنوب الجزائري

كذلك تركز فرنسا على القوة الناعمة في الساحل الافريقي وشمال افريقيا مركزة على المجال الثقافي والقيم والمعايير الثقافية الفرنسية، كما يقول فرنسوا بيرو: الأطر التربوية والثقافية تمنح لفرنسا ليس فقط ادوات معرفية او ثقافية لكنها تؤسس اولا وقبل كل شئ لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول .

كذلك يقول تيبو (سوف تقدم سياسة التعاون الثقافية الفرنسية على ضمان استمرار عمليات الهيمنة الفرنسية على المنطقة لان هذه السياسة سوف تخلق بنية فوقية خادمة للأمبريالية الفرنسية، خاصة بعمل النخب المتنفذة على تشكيل الشعور الجماعي بما يتماشى ومنطق ترويض الارادات واستبعادها كما ان النخب التي تكونت بلغة مولنيزا وتستخدمها كأداة اصالية خطابية وادارية تقوم بتطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار الأصناف الثقافية

وهذا يجعل التعاون الثقافي كما يقول الفريد قروسي مجرد آلية شيطانية لإحكام الهيمنة الفرنسية على المستعمرات السابقة وتقوم هذه السياسة على استخدام مجموعة من آليات إحكام التبعية الثقافية منها:

أ- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية خاصة في مجال التربية والتعليم

¹ - نبيل بوذبية، المرجع سابق، ص ص 146-147.

ب- تدعيم الجيش الفرنسي بدعم الأدوار الإعلامية الخاصة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والمسرحية والموسيقية ج- تدعيم المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في دول المنطقة لنشر الثقافة واللغة والقيم الفرنسية.¹

¹ - سالم برقوق، "الابعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، العالم الاستراتيجي، العدد 03 (الجزائر 2008)، ص 2.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال كل ما سبق أن نستخلص من مضمون الفصل الثاني الاستنتاجات التالية:

- إن في تعقد البيئة الامنية الراهنة حيث شهدا مفهوم الامن تغيرا على مستوى العمودي والافقي بحيث اصبح يشمل عدة قطاعات الى جانب القطاع العسكري كما اضاف باري بوزان قطاعات اخرى تشمل القطاع السياسي، والاقتصادي، والبيئي، و المجتمعي، والثقافي.
- كذلك اصبح العالم يعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تعرف بالتهديدات العابرة للحدود، كالارهاب الدولي، والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية... الخ.
- برز واقع جديد بعد الحرب الباردة حيث لا يمكن لاي دولة أن تضمننا امنها لوحدها في ظل بيئة دولية تتعدد فواعلها، وتتنوع بتعدد مجالات تفاعلها.
- تواجه الجزائر تهديدات داخلية، تمس التماسك المجتمعي وتجانسه في ظل تحديات تخص البناء السياسي الداخلي، ورفع التحدي في مجال التنمية المستدامة وتحقيق الحكم الرشيد.
- كذلك تواجه ايضا تهديدات اقليمية جراء الوضع في دول الجوار، لما شهدته من ازمات وانفلات امني لم يسبق له وان شهدته المنطقة وما نتج عنه من تهديدات أمنية على الأمن الوطني الجزائري، من انتشار الاسلحة والجريمة المنظمة، والارهاب... الخ.
- نتيجة للوضع الهش وبوروز دول فاشلة كحال ليبيا ومالي مما جعل الدول الكبرى تتنافس لفرض مشاريعها وتثبيت اقدامها في المنطقة، خاصة في ظل الوضع الامني بحيث اصبحت المنطقة ملاذا آمنا للجماعات الارهابية، مما اعطى مبررا انسانيا واخلاقيا للدول الكبرى في التدخل في المنطقة بحجة مكافحة الارهاب وحماية حقوق الانسان.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ علم التدخل

الفصل الثالث: المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل:

تدافع الجزائر عن عقيدة أمنية تقوم على مجموعة من المبادئ، تبنتها منذ إستقلالها، والموروثة عن الثورة التحريرية، والتي تصر عليها الجزائر في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، والتي تحكم تحركاتها، فالجزائر تقر بأن التعاون الدولي في المجالات الأمنية والسياسية لا مفر منه لمواجهة التهديدات الجديدة العابرة للحدود، فإنها تصر أيضا على وجوب إحترام السيادة لكل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث رفضت الجزائر كل اشكال التدخلات العسكرية المباشرة في ليبيا، على سبيل المثال لا الحصر، وأكدت على الحلول السلمية في حل النزاعات الدولية ضمن الفضاءات الإقليمية، دراء لكل تدخل أجنبي أو دولي في الدوائر الجيوسياسية للجزائر، والوقوف في وجه كل المشاريع الأجنبية في المنطقة، حيث طرحت الجزائر مقاربة شاملة تحيط بمختلف الجوانب الأمنية ومختلف ابعاده ومستوياته ضمن رؤية حديثة تتماشى مع المستجدات الأمنية الدولية.

المبحث الأول: طبيعة المقاربة الامنية الجزائرية:

ان بناء العقيدة الامنية الجزائرية مرهون في احد أهم ابعاده بطبيعة الظروف والمتغيرات في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي و تعمل الجزائر قصارى جهدها لإيجاد مقاربة أمنية تتماشى مع الظروف التي تحيط بيه خاصة التي تهدد امنها الوطني وامن الدول الجوار وهي تبذل مجهودا كبيرا في معالجتها وفق مقاربة تقوم على مبدأ التنمية والحوار بعيدا عن خيارات القوة والتدخلات العسكرية.

المطلب الأول: تطور العقيدة الامنية الجزائرية:

لقد شكل المتغير التاريخي بعد استقلال الجزائر عاملا اساسيا في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تأثرت في السنوات التي تلت الإستقلال بمسألة الحدود ورسمها مع دول الجوار، خاصة الجهة الغربية للحدود فبحكم البيئة الإقليمية والدولية التي إتسمت بتصاعد كبير بتأثير حركات التحرر في العالم الثالث جعل بريق الثورة الجزائرية يعطي دفعا قويا للجزائر كي تقود هذا التيار العديد من المستويات الإقليمية والدولية، حيث شكلت أداة فاعلة لتوظيف الثقل التاريخي المرتبط بالشرعية الثورية على المستوى الإقليمي وممارسة دور الزعامة في المغرب العربي ونجد انه خلال فترة الحكم الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" نوع من جدلية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، من خلال السياسة الخارجية الناشطة على حساب الوضع الداخلي على عكس فترة الرئيس الراحل "الحواري بومدين" الذي كانت له استراتيجية اعطاء الأولوية لإعادة بناء وتنظيم الداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة الوطنية على حساب العمل الخارجي.¹

وكانت السياسة الخارجية في فترة بن بلة قد طرحت اربعة خيارات استراتيجية وهي:

- التضامن مع حركات التحررية في العالم

- الوقوف في وجه الإمبريالية

- تقوية الإستقلال والسيادة الوطنية

- الحياض

فتضامن الجزائر مع حركات التحرر في العالم له دلالة منطقية بحكم المعطى التاريخي لثورة التحرير الجزائرية وبالتالي فالتعاطي مع حركات التحرر امر طبيعي، كما ان التوجه نحو مناهضة الإمبريالية والذي شكل

¹- Grimand Nicol, **La politique extérieure de l'Algérie**,(paris : Editions Karthala, 1984), p 376.

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

محور الدبلوماسية الجزائرية شكل نوعا من الميول نحو المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، كما شكل مسار تقوية معالم الإستقلال والسيادة الوطنية استمرار الفكر الثوري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، والحياد كخيار استراتيجي يترجم ارادة الجزائر في تثبيت سياسة فعالة وذات دلالة من اجل اىصال وجهات النظر والخيارات السياسية والإجتماعية لدول السائرة في طريق النمو مما جعل الجزائر تقود دول العالم الثالث في مسير المطالبة بالعدالة من خلال دعم المسائل الإقليمية في المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا¹.

كما وظف ايضا الثقل التاريخي السياسي، الإقتصادي الجغرافي والسكاني في صياغة التصور الأمني الجزائري هذا ما عبر عنه ب " التوازن الطبيعي " في المغرب العربي وعلى عكس بقية دول المنطقة التي ابرمت اتفاقيات او معاهدات دفاعية مع قوى اجنبية لم تبرم الجزائر مثل هذه الإتفاقيات لعدم تناسبها حسب الخطاب الرسمي والتوجهات السياسية الإستقلالية للبلاد. ووفق هذا التصور رفضت منع تسهيلات عسكرية لقوى اجنبية او قبول قوات عسكرية اجنبية على اراضيها.²

كما ان الدور القيادي الذي حاولت الجزائر القيام به خلق نوع من التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب الذي يسعى الى لعب نفس الدور وفي نفس المجال الإقليمي، وهو ما جعل التنافس الحاد يتصاعد الى حد التوتر في العلاقات بين الجارين على خلفية الأطماع والمطالب الترابية للمخزن في التراب الجزائري والذي كان سببا مباشرا في اندلاع حرب الرمال سنة 1963، وشكلت هذه الحرب منعرجا حاسما في ادراك مصادر التهديد بالنسبة للجزائر، اذا تبلورت السياسة الدفاعية للجزائر على اساس ان المغرب اصبح يمثلا تهديدا برياً وهو ما جعل منطقة الغرب العربي تعيش نوع من الاستقطاب أحل بالتوازنات الإقليمية، واثر مباشرة على البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الجزائرية، في ظل هذه البيئة الأمنية المتوترة، تشكلت قناعة لدى صناع القرار في الجزائر بأن التهديد الآتي من المغرب ذو بعد بري، وبالتالي مسألة تطوير وتحديث القوة في شقيها البري والجوي اصبح اكثر من ضرورة.¹

كما تأثر الإدراك الأمني الجزائري بتأثر الأحداث التي عرفها الجناح الشرقي للعالم العربي والذي كان مرتبطا بالتهديدات الإسرائيلية التي ترى العالم العربي مجالا حيويًا لسياستها الأمنية والدفاعية، وتفاقم الأزمات

¹ - سليم بوسكين ، المرجع السابق ، ص 234.

² - عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري... الجزائر - اوريا والحلف الأطلسي "، (الجزائر: المكتبة

العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص 92.

¹ - سليم بوسكين ، المرجع السابق ، ص 235

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

في المنطقة المتوسطية خصوصا الأزمة القبرصية والمناخ المتوتر في المتوسط من خلال الخلاف الإسباني المغربي حول ستة ومليمة ونزاع التركي اليوناني على بحر إيجه، والخلاف الإسباني البريطاني حول جبل طارق فهذه الديناميكيات والتهديدات التي تعرفها المنطقة المتوسطية صعبت من امكانية تأسيس اي نظام مستقر في المنطقة.

وارتبطت مدركات المنظومة الأمنية الجزائرية بطبيعة مصادر التهديد التي تطورت منذ الاستقلال الى غاية نهاية الحرب الباردة على اساس الخطر برى المصدر ، ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوى البرية التي تعطي الأولوية لتطور وتحديث القوى البرية على حساب القوات الأخرى لكن مع سقوط المعسكر الشرقي تم إعادة النظر في المنظومة العسكرية.²

أما في ظل التحولات التي اعقبت الحرب الباردة وازدياد عملية الاعتماد المتبادل اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للإرتكاز على عناصر جديدة وعلى رأسها قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات وذلك بالإنتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية الى البعد الداخلي الذي اثر بشكل واضح في صياغتها وامام هذا المناخ الذي يسود التنافس والتوتر سعت الجزائر بحكم موقعها الإستراتيجي الى البروز كقوة اقليمية لاغنى عنها في مكافحة الإرهاب لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية وبفضل هذه المساعي تبرز بصفتها الشريك الإستراتيجي القوي الذي يمكن الإعتماد عليه على رسم السياسات الأمنية في المنطقة.³

وشكلت سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف هاجسا امنيا سخرت له السلطات الجزائرية موارد ضخمة لوضع حد لحالة عدم الإستقرار الأمني داخليا وسعت الدبلوماسية الجزائرية الى بلورة مقاربة أمنية تستطيع من خلالها ادارة الأزمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الجيدة مع الشركاء الإستراتيجيين في الجزائر في تلك الفترة يمكن القول انها عرفت حصارا حقيقيا من طرف بعض الأطراف والدول التي حولت الإستثمار في الأزمة الجزائرية . بما تسبب بدخول الجزائر في شبه عزلة دولة تقريبا ¹.

² - محمد السيد سعيد، "الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف" السياسة الدولية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، العدد 168، 2007، ص 73.

³ - عمر السعداوي، "الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الاقليمية الجديدة التحديات والبدائل"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012-2013)، ص 84.

¹ - برعة علي جهاد، "الجزائر بين التوجه الإستراتيجي وعقيدة أمنية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تم تصفح

الموقع يوم 03 افريل، الرابط : <http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com>.

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية :

لكل عقيدة امنية لأي دولة جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها ، فالعقيدة الامنية الجزائرية تقوم على معرفة القضايا التي تواجهها، و تقوم بالتعرف على التهديدات والمخاطر التي تواجهها فهي تمثل تصور امني تحدد بها منهجياتها التي تقارب بها امنها كما يحدد افضل السبل لتحقيقه عادة ماتكون اطروحات صناع القرار وعليه فأن العقيدة الامنية الجزائرية تبلورت من جملة من العوامل التاريخية والجيوبوليتيكية والأيدولوجية ساهمت في تشكيلها وبلورتها.²

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية، إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بالهوية العربية الاسلامية وثبت على أصوله ومبادئه الوطنية، وتعد الثورة التحريرية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بافكارها ومبادئها وقيمها، اهم روافد ومنطلقات العقيدة الامنية الجزائرية في فترة الاستقلال.

ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي والأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات، وتهديدات ومخاطر، إلا أن هاجز التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الاجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض تطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني لفلسطين، ودعم حركات التحرر في العالم ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.¹

كما تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائري الاستراتيجي في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، واعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا و استراتيجيا هما الاتحاد الاوروي والملق الإفريقي، وباعتبارها دولة متوسطة محورية، كما انها

² عبد الكريم باسماويل، "العقيدة العسكرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"، من أعمال الملتقى

الدولي حول : سياسات الفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 12-13- نوفمبر 2014.

¹ - سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 230.

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

دولة الاكبر مساحة افريقيا و عربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة و محورية جيوبوليتيكية، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جهات، وعليه فان عملية صياغة العقيدة الامنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الاعتبار هذه الانكشافات الامنية.²

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلة قضايا دعم حركات التحرر في العالم و الدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية أما في ظل التحولات التي اعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الأنكشافات الأمنية للجزائر وزيادة درجات الاعتماد المتبادل والترايط وتشابك على العديد من المستويات اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية للارتكاز على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا، وكان من بين اهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

كما كان البعد الأيديولوجي أحد أهم مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية منذ الاستقلال فقد مثلت الاشتراكية مبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار والامبريالية الغربية مصدرا قيما لهذه العقيدة الأمنية واستمر ذلك لعدة عقود، كما أن الخيارات السياسية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال كخيار الحزب الواحد دوره في بلورة هذه العقيدة الأمنية فحسب هذا الاختبار والإيديولوجية تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء جامع لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات السياسية الأولى التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وعليه أكدت الميثاق الوطنية لسنوات و 1976 و 1986، وهي مراجع اساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي النهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال.¹

لقد رسمت الايديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي ضد الكيان الصهيوني الغاصب، والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، والاستعانة بالمؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في جهود التنمية وبناء الوطن.

² - صالح زياني، المرجع السابق، ص - ص 290-291.

¹ - سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 231.

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

وأثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الايديولوجية التي ظلت مصدرا للعقيدة الأمنية الجزائرية لعقود طويلة، فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر، وضعت الأمن الوطني أمام محك صعب، لاسيما أن الجزائر كانت تمر بتحويلات عميقة ضمن مستويات مختلفة خاصة السياسية و الاجتماعية إذ يعبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر بعد احتقان طويل، وبشكل واضح، عن العزلة والترهل الذي كان يعاني منه النظام ككل، فقد كان من اهم مؤشرات توسع الشرخ والقوة بين النخبة الحاكمة وعموم المواطنين، وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على مستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وأفول أيديولوجيته، لتحل محلها الليبرالية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية التي ظلت مصدر الهامل للعقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال.²

فمن أجل الحفاظ على الأمن الجزائري ورغبة في مباشرة العديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية، حدث تحول هام في العقيدة الأمنية للجزائر لتتلاءم مع عملية التحول المرن والسلس نحو الديمقراطية، ومواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل، وتزامنت عملية إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة، بروز ظاهرة العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة، تهديد حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، وهو ما استلزم بلورة عقيدة أمنية في الجانب الامني الصلب واللين للتعاطي مع هذه الظاهرة المعقدة ، فظاهرة العنف والإرهاب وارتباطها مع قضايا اخرى مثل تجارة الخدرات والجريمة المنظمة وتهريب السلاح، ساهمت كلها في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديدات الجديدة، وذلك بالتركيز والبحث عن سبل وصيغ وميكانيزمات التعاون والتنمية والتنسيق والتشاور محاصرة هذه التهديدات والمخاطر الجديدة.¹

إن هذه المرتكزات والعوامل هي التي ساهمت في تحديد معالم العقيدة الامنية للجزائر منذ اعلان الدولة الوطنية الجزائرية الى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة، فأن التعاطي مع هذه التهديدات هي التي شكلت هذه العقيدة ويبقى أن الإطار العام لتلك العقيدة هو أنها انتقلت مع مرور الوقت من كونها تعتمد أكثر على مفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن الواسع وذلك في ظل التحولات التي تعرفها البيئة الداخلية والخارجية للجزائر والتي يشهدها العالم ككل خلال العقد الاخيرين.²

² - صالح زباني، المرجع السابق، ص 291.

¹ - سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 232

² - صالح زباني، المرجع السابق، ص 292

المطلب الثالث: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الجزائري:

تواجه الجزائر في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت في عدد كبير من الهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة أعادت النظر في المفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية والعقيدة الأمنية المشتركة و التعاون و الاعتماد المتبادل أمنيا خاصة مع ازدياد التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة في المنطقة المغاربية و الساحل الافريقي وهو ما سيتم تناوله في النقاط التالية:

أولا- الجغرافيا الطبيعية: بحكم موقعها الجغرافي، توجد الجزائر في قلب منطقة جيوسياسية (المغرب العربي) قريبة من أوروبا يفصلها عنها المتوسط، في الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي و تضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء، تبلغ مساحتها 2381741 كم² ومن أقصى نقطة شمالا الى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كم ومن أقصى نقطة شرقا الى أقصاها جنوبا على مسافة 1955 كم و من أقصى نقطة شرقا الى أقصاها غربا على امتداد 1829 كم³

تفتح الجزائر على سبع دول و على واجهة بحرية ممتدة على طول البحر المتوسط بشريط ساحلي مسافته 1200 كم، يحدها من الشرق كل من الجمهورية التونسية بشريط حدودي يمتد على مسافة 960 كم، من الجنوب الغربي كل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية على امتداد 47 كم، ما يعني أن للجزائر شريطا حدوديا برياً يمتد على مسافة 2342 كم فضلا عن شريطها البحري أي 1200 كم.¹

شكل 01 - الخريطة السياسية للجزائر²

³ - عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 49

¹ - منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 213، ص

² - Alexis arieff, algeria : crurent issues cogreeional research service, Novembre 18,2013



المصدر:

Alexis arieff, algeria : crurent issues cogreeional research service,

Novembre 18,2013 p :05

انتج الموقع الجغرافي المتغذي من شساعة المساحة تنوعا في الطبيعة التضاريسية للجزائر، رسمت ثلاث امتدادات أفقية تتمثل أساسا في:

أ- منطقة السهول: المتميزة بخصوبة أراضيها

ب- منطقة الهضاب العليا: التي نجد لها الأطلسين التلي و الصحراوي وتمتد على أراضيها شبه قاحلة تعرف بالسهوب وهي مناطق رعوية

ج- الأطلس الصحراوي الواقع جنوبا وبه قمة تاهات بجبال الهقار بولاية تمنراست أعلى قمم الجزائر على ارتفاع 2981 متر على مستوى سطح البحر¹

¹ - منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 169

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

ثانيا- الجغرافيا البشرية: بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2017 (7، 41) مليون نسمة فقد ارتفع عدد السكان في الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية، نظرا لحجم الجزائر و موارد الطاقة و الخبرة في مكافحة الارهاب والجيش الكبير.

نستخلص ان الجزائر تمتد على امتدادات متعددة تتنوع أسس تواجدها بين ما رسمته جغرافيتها الطبيعية و ما نسجته جغرافيتها البشرية فهي تحرز موقعا جيوسياسيا محوريا تلتقي عنده الامتدادات التي مكان لتقاطعها أن يكون اثر على الأمن الوطني وما تتطلب إستراتيجية الحفاظ عليه، إذ تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والإلتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء كان ذلك على الصعيد السياسي او العمل العسكري المباشر خصوصا مع تردي الأوضاع في المنطقة الافريقية إذ تعتبر الجزائر ممرا لكل الأخطار باعتبارها تشارك في حدود واسعة مع هذه المنطقة الكبيرة التي يبتعث فيها مع تهريب السلاح والسجائر و المخدرات والإتجار بالبشر كما تشهد هذه المنطقة اختطاف متعدد هدفها الرئيسي رعايا غربيين وذلك بغية تحصيل كمية كبيرة من المال لشراء الأسلحة والعتاد .

لم يكن للجزائر خيار لمواجهة التحديات الأمنية امام ما تعلنه ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الاخرين لإنشاء نوع من الاجتماعات الإقليمية -اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي تجاوزت اللقاء 60 لقاء في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013 وهو ما حول الجزائر الى محج سياسي وامني ودولي متعدد الأطراف، وكتوظيف الجزائر لمقاربة كمحدد مهم للعلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي، اذ يعرف الدور بأنه احد مكونات السياسة الخارجية وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الدبلوماسي اذ تظهر هذه العملية الأمنية البالغة التعقيد في ثلاث مؤشرات:

- المؤشر الأول : الدبلوماسية الأمنية التي اصبحت تحكم الجزائر والتي اضحى لزاما إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "المش والمتأزم" ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيا او اجرائيا انما يأتي في فترة لاحقة وتعتبر المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية اذ تشير الإحصائيات قلة وضعف التبادل الاقتصادي الإفريقي والجزائري - الإفريقي .

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

- **المؤشر الثاني:** وضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهج إنكفائي على الذات قوامه تأمين الأمن "وذلك نتيجة لما يحصل في دول الجوار بعد اسقاط نظام معمر القذافي وسقوط شمال مالي سنة 2012 بيد الجماعات المسلحة، ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها الى قبول دور الفاعل لتتمكن من ادارة التعقيد في البيئة التي تميز منطقة افريقيا باعتبارها ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة .

- **المؤشر الثالث:** في لغة سياسية غير معلنة تتراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية هو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولا هشة وحسب تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة:"تعد الدول هشة عندما تفتقر هيكل الدولة للإرادة والقدرة السياسية على الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية امن سكانها وحقوقهم الإنسانية وقررت التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي تحويل التركيز الى الدور المحوري للشرعية وتطلعات المواطنين من خلال تحويل التركيز الى الدور المحوري للشرعية ، وتطلعات المواطنين من خلال تعديل تعريف الدول الهشة بأنها الدول غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها او التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية⁵ .

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر فقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع العام 2014 الى 20 مليار دولار، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالي 15 بالمئة من الميزانية العامة للبلاد، ويرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل، بسبب إختيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة ليبيا ومالي ، وماخلفته من فوضى السلاح والإنفلات الأمني، والتي تجعل الجزائر مضطرة الى اتخاذ اجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها، وهو ما تطلب رفع موازنة الدفاع والأمن.

ان دراسة مكانة او محورية الجزائر في الفضاء الإفريقي تعتمد على استكشاف امكانياتها وحدود الدور الذي تقوم به وذلك اعتمادا على مسلمة **القوة+القدرة+التأثير** .

اذ تعد الجزائر من الدول الأكثر استقرارا في المنطقة على خلفية مشهد ملؤه الفوضى العارمة جراء تزامن تأثيرين كبيرين هما الفشل المزمن في المنطقة الإفريقية بفعل عوامل امنية سياسية واخرى اقتصادية والربيع العربي الذي اوجد نفس التأثير الذي تركه الغزو الأمريكي للعراق اي فراغا استراتيجيا اضاف الى غياب نظام اقليمي

⁵ - بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال الى الدور اللعبي الفاعل في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات"، تم تصفح الموقع

03 افريل 2018، ص 03 <http://studies.eljazeera.net>

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

عربي قادر على رفع التحديات الجيوسياسية في المنطقة عامل فشل انظمة سياسية كثيرة كان لدى العديد منها عل الأقل مهمة منية في احتواء مخاطر الجماعات الإرهابية والتهديدات. الأخرى المترافقة مع ظاهرة الإرهاب من جريمة منظمة، تهريب، تجارة المخدرات.¹

من مقومات الجزائر التي يتم التركيز عليها في الوقت الحالي عن قوة اقليمية او دولة ذات دور محوري في المنطقة المغاربية والساحلية:

- توفرها على مخزون مريح من العملة الصعبة بما يزيد عن 240 مليار دولار جراء الارتفاع المستمر لسعر البرانت النفطية الجزائري.

- توفرها على مخزون نفطي وغازي كبيرين في اطار ما يعرف بالمخزونات الصخرية بما يعزز مكانتها المستقبلية في سوق الطاقة .

- توفرها على جيش قوي بمعدات حديثة بعد اعتماد عمليات شراء كبيرة للسلاح المتطور وخاصة من روسيا.

- توفر الجزائر على عوامل تأثير كبيرة في المنطقة الساحلية لأدوات مالية (جراء توفرها على المخزون المذكور من الأموال)، عسكرية(جراء توفرها على الأداة الصلبة الأكثر جاهزية في المنطقة)، إضافة الى الأداة الدينية العائدة الى الصوفية (التيحانية على وجه الخصوص) المنتشرة في الساحل والتي توجد غالبية شيوخها ومقرها الرئيسي في الجنوب الجزائري غرداية والأغواط)

وعلى الرغم من كل هذا، فإن اغلب ما يثار عن هذه المقومات انما غير ذات اهمية في المنطقة المغاربية وخاصة في منطقة الساحل حيث وصفت بالعملاق الخائف من ظله بسبب توفره على ادوات تأثير كثيرة لكن بدون قدر على تحويلها الى وسائل تأثير فعلية تقلب موازين الأحداث في الساحل وانتشرت في السنوات الأخيرة تحليلات مفادها امكانية تأدية الجزائر لأدوار حيوية في المنطقة كونها "دولة محورية لكن عند النظر في حقيقة مكانة بلد جامد في تحركاته وغير مؤثر في احداث المنطقة بتاتا ذلك ان تلك الوضعية لدولة محورية لا

¹ - بوحنية قوي، المرجع السابق، ص ص 3-4

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

تتجسد الا من خلال عمل مستمر مرتكز على مشروع متكامل الأركان للعب دور القوة الإقليمية او دور الدولة المحورية في المنطقة المتوسطية او منطقة الساحل على حد سوى.¹

¹ - محمد سي بشير، "الجزائر دولة محورية الامكانات وحدود الدور في غرب المتوسط"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية"، جامعة قسدي مرياح ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014)، ص 02

المبحث الثاني: التصور الجزائري لتحقيق الامن وفق مبدأ عدم التدخل:

سنتطرق في هذا المبحث لمقاربة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع الإقرار بمبدأ الاستقرار الخاص للدول.

المطلب الاول: مبدأ عدم التدخل في التصور الجزائري:

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ المستقرة في القانون والعمل الدولي حيث أنه نتيجة منطقية للمساواة بين الدول واحترام سيادتها، وهو ما دعى اليه الفقهاء.¹

وأكدت المادة 30 على ان مبدأ السياسة الخارجية المؤسسة في دستور 1976 والمتمثلة في مبدأ تضامن الجزائر مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والإقتصادي. والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري كما تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على هذا الاساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتبني ميثاق الامم المتحدة.

وأشارت المادة 29 تالى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . باعتباره عقيدة جزائرية بأن تتمتع الجزائر من اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحررتها وتبذل جهدا لتسوية.²

ولالإشارة فقد تطور مفهوم التدخل في ظل العولمة بحيث اصبح من الصعب التمييز بينما يعد شأنًا داخليا وما لا يعد كذلك، وهذا ما وسع من نطاق التدخل وصل حد تغيير الأنظمة السياسية وهو امر ترفضه الدبلوماسية الجزائرية رفضا تاما في سياستها الخارجية.³

¹ - علي حسين الشامي، "الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"،

(بيروت، دار العلم للملايين، 1994)، ص 591

² - عائشة بوزيد، "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا" أطروحة

دكتوراه في الدراسات الدولية (الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017)، ص 135.

³ - رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد

التاسع، 2016، ص 158.

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

فإنطلاقاً من رفض الجزائر للتدخل في شؤونها الداخلية الذي يمس ثابت الاستقلال فهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول لذلك شكل هذا المبدأ ثابتاً سيادياً بالنسبة للجزائر في هندستها لسياستها الخارجية يضمن لها المحافظة على استقلالها فقد كان موقف الجزائر صارماً وحازماً. فالجزائر التي تمسكت دوماً بالمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وخاصة مبدأ عدم التدخل لا يمكنها ان تسمح بتدخل اجنبي في شؤونها الوطنية كما تندد الجزائر مرة اخرى بسلوك لبعض التدخلات الاجنبية في المنطقة الافريقية خاصة المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي، إذن من شأن سلوك كهذا أن يمس بسيادة الدول.¹

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدبلوماسية الجزائرية للدول في الممارسة الدبلوماسية الجزائرية رافقت جدل واسع بين مؤيد معارض للإلتزام به، خاصة بعد احداث الربيع العربي اين عصفت الاحداث الداخلية بأنظمة سياسية كانت تشكل حليفاً استراتيجياً للدولة الجزائرية فهذا المبدأ في نظر التيار المؤيد هو من ساهم نسبياً في بقاء العلاقات الثنائية بينها وبين الدول التي شاهدت موجات تغيير، بينما يرى التيار المعارض انه مبدأ غيب الدور المتوقع من الدبلوماسية الجزائرية وانه لا بد من التخلي عنه مستقبلاً ازاء قضايا مشاهمة نالا ان الجزائر لم تتخلى عن هذا المبدأ الذي أكد على وجوده القضاء الدولي بواسطة محكمة العدل الدولية في بعض القضايا مثل قضية كورفو ونيكارجو، حيث اعترفت بحضر التدخل في الشؤون الداخلية للدول.²

ومن مواقف رفض الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية للدول موقف الجزائر للإحتلال الامريكى البريطاني للعراق في عام 2003، حيث جاء على لسان وزير خارجيتها ان "الجزائر التي سعت سعياً دؤوباً في سبيل ترقية حل سلمي يتماشى والشرعية الدولية لتأسف إنقطاع الجهود الدبلوماسية وانطلاق الضربات العسكرية ضد العراق فإنها تدعو الى التوقف الفوري للنشاطات الحربية والعودة الى السبل السلمية لتسوية الخلافات فالجزائر تجدد المطالبة بالتقيد الدقيق بإحترام استقلال الجمهورية العراقية ومبادئها وسلامتها الترابية . وانها لتتعاطف مع الشعب العراقي الشقيق وتتضامن معه في هذه المحنة المفروضة عليه وهنا تأكيد على ضرورة إحترام استقلال العراق وسيادته.

كما رفضت الجزائر التدخل فيما سمي بالتدخل في الثورات العربية لإعتبرها شأناً يخص الدول المعنية رغم قوى الجر التي مورست عليها خصوصاً بعد التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي في ليبيا وعدم التدخل في مالي رغم قوى الدفع الممارسة لجرها الى التهديدات الامنية في الساحل خصوصاً بعد التدخل

¹ عائشة بوزيد، المرجع السابق، ص 136

² رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 159

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

العسكري الفرنسي في مالي بهدف ضرب عقيدة الجزائر ولكن الجزائر واعية كل الوعي بخطورة ضرب ثوابتها السيادية على بقائها في زمن ضرب الثوابت والمبادئ بإسم "حق التدخل الانساني" وغيره من الاعذار بهدف تشويه المبادئ الاممية والتشويش عليها.

وبناء عليه تسعى الجزائر جاهدة الى قطع الطريق امام اي تدخل اجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الارهاب حيث جاء الرد الجزائري سريعا على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد على رفض الجزائر القطعي لان تكون اراضيها مقرا لقاعدة افريكوم AFRICOM

ولم يلزم الرئيس بوتفليقة الموقف الجزائري فقط بل دعا دول الساحل الافريقي بوضوح الى تأمين الحدود من مخاطر الارهاب وتهريب السلاح بعيدا عن الوصاية الامريكية وهي اشارة واضحة لأن تنتهج المنطقة خطة مشتركة للدفاع عن نفسها انطلاقا من قناعة ان المطلب الامريكي ينطوي على نوايا واهداف تذهب الى ابعاد من ملاحقة القاعدة والتهريب، لتمس بسيادة وكرامة شعوب المنطقة، وبدأت تتبلور خطة الدول الافريقية في الدفاع عن نفسها بنفسها لمواجهة مسرور الافريكوم بمشروع الافريبول.¹

المطلب الثاني: حل النزاعات بالطرق السلمية :

أولا: مبدأ التسوية السلمية للنزاعات :

إن ظهور هذا المبدأ حديث نسبيا، فالدول دائما ما تسعى لفرض آرائها بهدف حل نزاعاتها عن طريق اللجوء إلى القوة العسكرية، فكان أول عقد briand kellog المبرم في باريس في 1928/08/27، الذي تشكل أول نص دولي وضع الحرب "خارج القانون" وحسب هذا العقد فإن الدول المصادقة تلتزم بإسم شعوبها على التنديد باللجوء الى الحرب من أجل تسوية النزاعات الدولية وتبنيها كوسيلة سياسية وطنية ، حيث نصت المادة الثانية من عقد briand kellog ان تسوية النزاعات يجب ان يتوصل اليه بواسطة الوسائل السلمية وقد نص ميثاق هيئة الامم المتحدة على منع اللجوء الى القوة في عدة نصوص.

اولها ديباجة الميثاق ثم تأتي المادة الثانية فقرة 02 بنصها على ان (تمتع اعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية على اللجوء الى التهديد أو الى استعمال القوة سواء ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لكل دولة او اي طريق اخرى مخالفة لأهداف الامم المتحدة)، غير ان منع اللجوء الى القوة ليس منعاً مطلقاً، كما هو معمول به دولياً حيث وبمفهوم المخالفة يمكن استعمالها او بطرق موافقة لأهداف الامم المتحدة ووضعوا ميثاق الامم المتحدة حيث كانوا متيقنين من ان اللجوء الى القوة شكل او يشكل ويبقى يشكل (ان ادنى

¹ - عائشة بوزيد، المرجع السابق، ص 137

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

شكل وسيلة سهلة لتسوية النزاعات الدولية، ولذلك نص ميثاق الهيئة، ونظم انشاء على المنع من اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية .

1- الإستثناء الأول:

تعترف المادة 15 من ميثاق الهيئة للدول¹ (بالحق الطبيعي للدفاع الشرعي الفردي او الجماعي) بحيث يوجد شرط في الموضوع غير منصوص عليه في الميثاق لكنه مرتبط بإستعمال هذا الحق يجب ان يحترم ، وهذا التناسب بين الاعتداء العسكري والرد بالفعل الشرعي، واخيرا يجب استعمال العسكري هذا الحكم تحت رقابة مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة اي تطبيقا لمضمون المادة ذاتها (حتى يتخذ مجلس الامن من الاجراءات الضرورية للحفاظ على على الأمن والسلم الدوليين)

2- الإستثناء الثاني:

الخاص بمنع استعمال القوة، والذي نص عليه ميثاق الهيئة ويتمثل في تطبيق ما جاء في الديباجة تحت مسمى "الصالح العام" ومعنى ذلك إمكانية لجوء الأمم المتحدة إلى القوة عملا بالفصل السابع من ميثاق الهيئة. ثانيا: حرية اختيار وسائل الحل السلمي للنزاعات:

إن حرية اختيار وسائل الحل السلمي للنزاعات الدولية مصدر المادة 33 فقرة 1 من ميثاق هيئة الامم المتحدة (إن الأطراف في كل نزاع يجب عليهم البحث عن الحل قبل اي شئ عن طريق المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التحكيم التسوية القضائية، اللجوء الى الاجهزة او الاتفاقيات الدولية الجهوية او بواسطة وسائل سلمية اخرى حسب اختيارهم.²

كذلك في قضية اختيارهم الوسائل السلمية لحل النزاعات نص عليه في ميثاق BOGOTA لمنظمة الدول الامريكية في 1948/04/30، الذي بعد ذكره لمختلف طرق التسوية السلمية للنزاعات (المادة 21) اكد في (المادة 22) أنه يمكن للأطراف ايضا "الإتفاق على اي وسيلة سلمية تسمح بالوصول الى حل" ونفس الشئ ذهب اليه ميثاق جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945

¹ - المادة 15 من ميثاق هيئة الامم المتحدة

² - المادة 33 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة

ثالثا: الجزائر ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية :

تسعى الجزائر لإرساء الأمن و الاستقرار في مناطق التوتر خاصة على المستوى الإقليمي وهو ما يتطلب مساندة الأدوات السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة بين اطراف النزاع، او مساعدة طرف ثالث وهي المساعدة التي تأخذ صورا مختلفة ابرزها الوساطة بأشكالها (الفردية والجماعية).¹

كما تسعى الجزائر دائما في تمرير رؤاها الخاصة لحل النزاعات سلميا بمناسبة ازمة الساحل الإفريقي حيث كان لهذه الاخيرة تأثيرا على الحدود الجنوبية الجزائرية ، فمنطقة شمال مالي تسودها علاقات متوترة مع السلطات المركزية من جهة ومع الجماعات المتمردة من جهة اخرى كما كان لظهور ازمة الأزواد (دور كبير في تأجيج الوضع من خلال تمسك مختلف الطوائف والأقليات بمطالبها هنا جاء دور الجزائر في احتواء الوضع ولعب دور مهم في المفاوضات والوساطة بين الاطراف.

وفي سبيل التوصل لحل الازمة اسست الجزائر مقاربة مبنية على اساس التفاوض والتسوية السلمية للأزمة ثم الرجوع للشرعية الدستورية، والبحث في حل سياسي دائم يحافظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية او السيادة المالية، بعيدا عن اي تدخل عسكري اجنبي.²

فلقد اسس التدخل الجزائري في منطقة الساحل على مبدأ حسن الجوار الذي يعد من المبادئ الرئيسية لها حيث نشطت منذ عقود دخلت في سبيل ذلك باحتضانها العديد من عمليات الوساطة بين الطوارق والحكومة المالية وأحيانا تعدت الوساطة الى الحكومة النيجيرية بسبب الحدود المشتركة وتوجت الجهود بعقد قمة رباعية في جانت في سبتمبر 1990 ضمت الجزائر ليبيا مالي النيجر أكدت على عدم استعمال القوة لحل مشكل الطوارق .

كذلك مع نهاية 2006 تدخلت الجزائر وقادت عملية المفاوضات بعد طلب الوساطة الجزائرية على اثر تمدد الطوارق افضى لتوقيع اتفاق سلام في جويلية 2006 وثلاث بروتوكولات تنفيذية له
2007/02/20

¹ - محمد عاشور مهدي، "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الأفريقية"، افاق إفريقيا، العدد 88، 2013، ص 25

² - مخلوف ساحل، "اشكالية الازمة المعقدة في الساحل الأفريقي"، (ورقية بحث قدمت في مؤتمر دولي مغربي حول: "التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 27-28 فيفري 2013)، ص

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

وبعد تجديد الصراع على السلطة في 2012 دخلت مالي مرة أخرى في حالة من الفوضى بعد هجوم حركة ازواد على مجموعة من المدن فكان تدخل الجزائر على ثلاث محاور أساسية تلخص في رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة وبعث الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة وضرورة السعي للحل السلمي.

ورغم مصادقة مجلس الأمن على قرار التدخل العسكري في مالي إلا أن موقف الجزائر لم يتغير وظلت تنادي بالحل السلمي للنزاعات، سواء تعلق الأمر بالنزاع في مالي أو غيرها من الدول، متمسكة في ذلك بمجموعة مبادئ عملت على إقرارها والدفاع عنها كما بذلت جهوداً حثيثة لإقامة هيئات، جديدة على مستوى القارة الأفريقية على غرار مجلس السلام والأمن والبرلمان الإفريقي وهيئة النيباد. وتجدد الإشارة أن التحرك الجزائري، مرتبط باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية ولطالما اعتبر حفظ السلم والأمن الوليين من أكبر الرهانات فكانت الجزائر تعزز التعاون بين الدول من جهة، وبين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من جهة أخرى فيما يتعلق بفض النزاعات في القارة الأفريقية. محافظة على محيطها الإقليمي لدرء النزاعات وإبعاد التدخل الأجنبي في المنطقة.¹

المطلب الثالث: مبدأ الحياد الإيجابي وحسن الجوار :

أولاً: مبدأ الحياد:

إن مبدأ الحياد في الموقف الجزائري يأخذ المعنى الإيجابي وهو عدم تأييد طرف، على حساب الآخر لكن في نفس الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم، مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق العالم، مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الشعوب في التصرف بشؤونها الطبيعية، ومبدأ الحياد الإيجابي يتطلب المحافظة على نفس المسافة المتساوية بين أطراف النزاع، وهذا ما تحاول الجزائر سلوكه دائماً، بتقريب وجهات النظر بين بين الأطراف وكان دور الجزائر في جانفي 2017 بمصر بحضور عشرة دول للجوار الليبي لأجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين إن السمة المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية هي موقف الحياد الإيجابي الذي تلتزم به كل الأزمات والنزاعات الدولية و لإقليمية وعدم إنحيازها لأحد الأطراف ولعل حالة عدم الإنحياز هذه قد اكتسبت الجزائر ثقة المجتمع الدولي، وهذا الموقف الحيادي قد ورثته الدبلوماسية الجزائرية عن الحركة الوطنية التي التزمت الحياد في الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها ولم تتفق إلى جانب أحد أطرافها.¹

¹ - بوحنية قوي، المرجع السابق، ص ص 4-5

¹ - لخضر رابحي، المرجع السابق، ص 162

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

وهذه السمة الحياد الإيجابي التي تتميز بها الجزائر أدت على سبيل المثال بالفرقاء في مالي منذ بداية الأزمة في جانفي 2012 الى قبول الوساطة الجزائرية غير منحازة لأي طرف بتوقيع الفرقاء في مالي بالعاصمة باماكو في 2015/05/15 إتفاق السلام والمصالحة، الذي وصف بالتاريخي والذي حضره العديد من قادة الدول الافريقية .

ثانيا: مبدأ حسن الجوار الإيجابي:

من الخطأ اعتبار الجوار مصدر دائم للنزاعات الاقليمية حيث ادى العامل الجيوبوليتيكي دورا هاما في العلاقات الدولية فالموقع الجغرافي للدول وظروف الجوار وميزاتها لها بالغ الأثر على تطور الدول وسياساتها الخارجية فالجوار كان معروفا منذ بداية التاريخ بين الشعوب، ومن ثم بين الدول حيث ان العلاقات بين الدول المجاورة قد لعبت دورا هاما في الحياة الدولية وبمقدار تطور هذه العلاقات كان مقدار الأثر الإيجابي على الوضع الدولي والعكس غير صحيح فقد كانت النزاعات المتكررة بين الدول المتجاورة سببا في نشوب حروب عالمية.²

إن هذا الوضع الذي كان يسود مجمل تاريخ العلاقات الدولية مازال قائما وقتنا هذا، فأن العلاقات الجوار الذي يفرضها الواقع الجغرافي وبعض المظاهر السياسية و القانونية اثار بعيدة المدى ، حيث ترتبط هذه العلاقات قبل أي شيء اخر بتعيين الحدود بمايطلق عليه نظام الجوار.

وانطلاقا مما سبق جاء موقف الجزائر منسجما ومتوافق مع هذا النظام، فالجزائر التي كانت من المطامع التوسعية لجيرانها تسعى جاهدة لإنهاء الخلافات الحدودية بين الدول العربية والافريقية مستندة في ذلك على مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وتمسكها بوحدة تراب ليبيا والتشاد وواصلت الجزائر مجهوداتها للمساهمة الفعالة في إيجاد حل عادل ونهائي للخلاف الحدودي التشادي الليبي، ويكرس ميثاق الاتحاد الافريقي ومن قبل ميثاق منظمة الوحدة الافريقية هذا المبدأ الذي نصت عليه الدساتير الجزائرية ضمينا في المادة الثالثة عشر من الدستور " لا يجوز التنازل عن أي جزء من التراب الوطني، وقد كانت نتيجة ذلك ضبط الحدود مع الدول المجاورة منذ حدوث الاعتداء على الارضي الجزائرية من طرف دولة المغرب ماتسمى بحرب الرمال سنة 1963م ولأجل ذلك عقدت اتفاقية افران في 15 جانفي 1969 واتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970 في معاهدة في 15 جوان 1972، كما عقدت اتفاقيات مع دول الجوار الأخرى من أجل ترسيم الحدود معها، فتم التوقيع مع تونس في جانفي 1970 واخرى في 19 ماي 1983 بالإضافة الى اتفاقيات مع موريتانيا والنيجر ومالي والخلاصة ان مبدأ قداسة الحدود الموروثة من الاستعمار سمح

² منير البعلبكي واخرون، "تاريخ العالم المعاصر"، بيروت، دار العلم للملايين، 1975، ص 181

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

للجزائر تجنب الازمات مع دول الجوار، والحفاظ على ترابها الوطني، وهو ما جعلها ترفض إنفصال شمال مالي وندعو مرارا الى الحفاظ على الوحدة الترابية لدولة مالي.

فحسن الجوار الإيجابي مبدأ أعلن عنه الرئيس الأسبق " الشادلي بن جديد" في خطابه يوم 20 سبتمبر 1981 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني معلنا أن :

"حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار والوفاق"، كما يواصل التأكيد على ضرورة إضفاء التفسير الإيجابي الذي يعني " إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التحلي عن كل اسباب التوتر".¹

¹ - تسعديت مسيح الدين، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي: الرهانات والتحديات"، الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، 2015، ص 10

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الامنية:

إن التطور التي شهدتها المنطقة عبر الامتداد التاريخي، فأنها تعرضت للعديد من التهديدات مما ادى بالجزائر تبني مقاربة امنية برغماتية على مواجهة التهديدات الامنية والانتقال بمستوى التحليل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزائري "من مبدأ عالمية الحلول لعالمية التهديدات، إلى أفرة الحلول للتهديدات الافريقية" وفق مبادئها.

المطلب الاول: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة هي عبارة عن مؤسسة اجرامية ذلت تنظيم هيكلية محكم، تمارس أنشطة غير مشروعة من اجل الحصول على هدف، او المساس بالمصالح الإستراتيجية، والأمن العام للدولة، أو لعديد من الدول مستخدمة في ذلك العنف والقوة والفساد، وهذا التعريف يتضمن الخصائص الجوهرية للجريمة المنظمة ووجه الشبه بين الجريمة المنظمة والإرهاب تظهر في طبيعتها العابرة للحدود، واستخدام القوة المادية والعنف والترويج.

أولاً: اشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى:

يمكن حصر مجال نشاط المنظمات الاجرامية في:

1- الإتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية:

يعتبر مجال الإتجار الغير شرعي بالمخدرات، القطاع الأقدم والأكبر في نشاط الإجرام المنظم، ويعد من المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية خاصة على الحدود الجنوبية الجزائرية- المغربية¹

2- فوضى السلاح في المنطقة:

يعد الإتجار غير القانوني بالسلاح أحد أوجه الجريمة المنظمة، الأكثر خطورة لما له من إنعكاسات على الواقع الأمني في أي منطقة بالعالم، بإعتباره الأكثر رواجاً. خاصة في المناطق التي تعرف توترات وعدم استقرار اذ تقول الباحثة ماري بيترسون "MERRY PETERSSON" من جامعة اريزونا في هذا الصدد (اننا نعلم من دون شك أينما وجدت الأسلحة سيكون بالتأكيد هناك نزاع).

وتشير عديد الدراسات الى ان تهريب السلاح اصبح مربحاً أكثر من أي نشاط تهريبي آخر، وحسب الإحصائيات الدولية هناك أكثر من 800 مليون قطعة سلاح تروج سنويا عبر العالم، وتتسبب في مقتل

¹ - نبيل بوزيية، المرجع السابق، ص 160

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

نصف مليون شخص منهم 31 الف في نطاق حروب ونزاعات مسلحة وبالرغم من القلق الكبير الذي ينتاب الدول حول انتشار السلاح وتغذيته لبؤر التوتر لم تكن المنطقة المغربية تطرح هذا الموضوع بجدة وقلق عميق بإستثناء بعض السلاح الذي كان بحوزة الجماعات الإرهابية ومع التطورات الأمنية التي عصفت بالمنطقة والناجمة في تلك التحولات السياسية منذ 2011، بدأ هذا النوع من المخاطر يبعث بالقلق لدى دول المنطقة، حيث شكل فتح مخازن الأسلحة الليبية معضلة نحو إتساع تعقيدات الأزمة الليبية التي بات منطق السلاح فيها حاضرا بقوة لا سيما في ظل تلاشي نفوذا السلطة المركزية حيث أكدت تقارير امريكية على نفاذ أكثر من 45 الف قطعة سلاح من مخازن الأسلحة الليبية.¹

في حين اشار تقرير أعده فريق من خمسة خبراء لدى الامم المتحدة على استمرار تدفق الاسلحة الى ليبيا، ومنها يجري تهريبها الى 14 دولة على الاقل، ويتورط أكثر من 1700 مليشية ليبية بالتنسيق مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية الناشطة عبر المنطقة ويؤكد التقرير على الإنتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروضة على ليبيا، والذي يشكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل الإستقرار داخل البلد والمنطقة، وبحسب التقرير الذي سلم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم 2011/1773، فإنه على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد اعادة بناء القطاع الامني الليبي إلا ان الأسلحة .

في معظمها تحت سيطرة الميليشيات التي تشتغل من ضعف مراقبة الحدود فرصة لترويج هذا النشاط، ما يزيد من اعباء الدول المجاورة ومنها على وجه الخصوص الجزائر في تقرير صادر عن صحيفة "همادي تايمز " سنة 2013 يؤكد على ان بوبكو حرام استطاعت تأمين طريقهما لتهريب السلاح السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ ارض- جو كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIMI)، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال اقليم ازواد (MNL) من السيطرة على شمال مالي وإدخال المنطقة في حرب اهلية اعقبها دخول القوات الفرنسية الى مالي بحجة ضرب الإرهابيين في المنطقة ولقد كانت ابرز العمليات الناجمة عن تعاضم مصائب السلاح الليبي هو استخدامه حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وهذا ما أكدته مختار بلمختار أحد امراء التنظيمات الإرهابية والذي اعلن عن شراء كميات كبيرة من السلاح، وأن اغلب الهجمات التي تتعرض لها الجزائر مصدرها السلاح الليبي.¹

¹ - ياسين سعدي، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة

وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص 107

¹ - ياسين سعدي، المرجع السابق، ص 108

ثانيا- إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها:

1- المقاربة العسكرية

شكل تهريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة جد خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية واتضح ان عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تشكلها شبكات تهريب الأسلحة مهما كانت الإمكانيات تبقى فوق السيطرة، مما حذى بالجزائر بإتخاذ استراتيجية أمنية وإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم حدودها الشرقية والجنوبية مع ليبيا وتحديدا بمناطق الدبداب، وجانت بإستنفار نحو 20 الف عسكري على الحدود مع ليبيا ومع مالي.

كما ان القوات الأمنية المختلطة من الجيش والدرك المتمركزة قرب الحدود مع ليبيا منذ فترة .

2- المقاربة السياسية

لم تفقد الجزائر الأمل من اجل التوصل الى تسوية سلمية رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري انتهى بالتدخل العسكري الفرنسي في ليبيا.

حيث تعتمد الجزائر على الطرق والوسائل السلمية، وترتكز على آليات الوساطة على النزاعات الدولية والدبلوماسية الجزائرية تنشط بقوة كبيرة لحلحلة الأزمة الليبية التي تعتبر سببا رئيسيا في تنامي الجريمة المنظمة لذلك عملت الدبلوماسية بكثافة وحركية دائمة لضمان الإستقرار في محيطها الإقليمي وهو ما جعل الجزائر في سنة 2012 فقط من عقد لقاءات أمنية متعددة الاطراف والتي تجاوزت 60 لقاء وما يقاربه سنة 2013.

وهو ما حول الجزائر الى وجهة سياسية وامنية دولية كما تمت عدة لقاءات بين مسؤولين من الجزائر وليبيا تم فيها التنسيق من اجل تبادل المعلومات وتجهيز خطة لتأمين الحدود في ظل التدهور الأمني على الحدود وانتشار شبكات تهريب السلاح بشكل يزيد من الهواجس الأمنية الجزائرية وترتكز المقاربة الجزائرية على اربع محاور رئيسية هي:

- تعزيز مراقبة الحدود
- تعزيز الحوار بين الفرقاء الليبيين
- ترسيخ الحوار

➤ العمل ضمن أطر مؤسسية وإقليمية.¹

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

أولاً: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إلى وقت قريب جدا هناك تشريع يعالج الهجرة الغير شرعية في الجزائر التي تنامت فيها الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث تنامت هذه الظاهرة بشكل خطير وغير مسبوق تشكل تحديا وتهديدا واضحا لأمنها واستقرارها في جميع المجالات ولقد ساهمت عدة عوامل في تصاعد هذه الظاهرة واستفحالها الكبير، اهمها العاملين التاريخي والجغرافي، حيث ظلت الجزائر حلما ومقصدا للمهاجرين الأفارقة سوى من اجل الاستقرار فيها او من اجل العبور منها الى اوروبا عبر البحر المتوسط وساعد في ذلك عامل الحدود، فكما هو معروف فإن الجزائر تتقاسم آلاف الأميال في حدودها مع الدول الإفريقية، التي تعتبر مصدرا للهجرة الغير شرعية حوالى "7000 كلم"، حيث يستغل هؤلاء المهاجرين الغير شرعيين العلاقات التاريخية التي تربط قبائل الحدود، وخاصة قبائل الطوارق مع نظيرتها في كل مالي والنيجر وليبيا بصفة خاصة فمعظم القبائل المتواجدة على الحدود من الجانبين هي من البدو الرحل، وهي لا تعترف بحدود الدول اطلاقا، بل تعتبر اختراقها وتجاوزها امر عادي بل ومشروع، نتيجة الترابط العائلي والعلاقات القوية الموجودة بين هذه القبائل²

¹ - عبد الباسط مقدر، البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي (2010-2016)، رسالة

ماجستير في تحليل السياسة الخارجية، (جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص ص 45-50

² - محمد مجدان، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها و محاربتها، حوليات جامعة الجزائر"، العدد

29، (الجزائر: 2016)، ص ص 64-65

ثانيا: الإجراءات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

1- اسباب ودوافع الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية :

رغم ان الهجرة الغير شرعية للجزائر قديمة، فإنها عرفت تطورا واتساعا كبيرين وخطيرين في السنوات الاخيرة، مما حتم ويحتم على الدولة الجزائرية القيام بإجراءات فعالة من اجل مواجهتها ومحاربتها، ولهذا فقد بات الزاما على الجزائر ان تضع سياسة محكمة لذلك، وهو ما ظهر بالفعل من خلال مختلف الخطابات السياسية الرسمية للمسؤولين الجزائريين واهتماماتهم، وكذلك من خلال الإجراءات القانونية والتشريعية من جهة، والإجراءات الأمنية من جهة أخرى من اجل التحكم في هذه الظاهرة وحسن ادارتها ومواجهتها.¹

2- الاجراءات الامنية المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

أ- معرفة التدفقات: من اجل السيطرة الافضل على التدفقات سارعت الجزائر بنشر منذ سنة 2000 نشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة لتسجيل الاحصائيات الخاصة بحركة السكان الاجانب على الاراضي الجزائرية كما يجري منذ سنوات انشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت اشراف وزارة الداخلية والهدف من وراء هذا بمساعدة مصادر موثوق بها من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الاجانب اي وزارتي الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، والعمل والتضامن الاجتماعي والاخلية والوحدات المحلية والشرطة الوطنية والإدارة العامة للأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي الوطني .

ب- السيطرة على التدفقات: فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية وتتنوع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الاجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الاراضي الجزائرية بين ثلاث انواع من الاعمال.

¹ - محمد مجدان، المرجع السابق، ص 67

- التوقيفات.

- السجن والطرء: الاشخاص الموقفين بسبب الاقامة الغير شرعية على الاراضي الجزائرية اما يقادون الى الحدود او يدخلون الى السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة.

- الحكم المتسامح: لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الاجانب على الاراضي الجزائرية وبذلك، فضلت السلطات الجزائرية بدوافع انسانية تفادي اللجوء الى الطرد والسماح بتجميع الاشخاص الموقفين في مواقع تحت المراقبة.¹

3- الاجراءات القانونية المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

تظهر الحاجة الماسة الى التعامل مع المهاجرين في اطار القانون من اجل محاربة الهجرة الغير شرعية وذلك بإتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تمثلت في احداث التجديد والتغيير في التشريعات القائمة التي ظل معمول بها بموجب القانون رقم 08-11 ل 21 جويلية 2008 الخاص بدخول واقامة وتنقل الاجانب داخل الجزائر فقد غير هذا القانون الجديد بصورة هامة ويشكل جذري التشريعات التي كان معمول بها من قبل "قانون 1966"²

وسعى هذا القانون الجديد للتعامل مع الهجرة في اطار قانوني بما يناسب حالة تدفق الهجرة وزيادتها وخطورتها ويهدف هذا القانون الجديد الى تحديد شروط دخول وخروج الاجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر بناء على طرق عملية وفي حالة انتهاك القوانين الداخلية من قبل الاجانب في الجزائر يتم تنفيذ القانون فورا اذ يحدد القانون الجديد الاجراءات الجنائية الواجب اتخاذها في هذا الانتهاك يعاقب عليه بالترحيل وفق المادة 66 من القانون المذكور، وبموجبها يطلب من الاجنبي مغادرة التراب الوطني في اجل اقصاه 30 يوم.

فهناك اجراءات قمعية امنية صارمة يتم تطبيقها بموجب هذا القانون الجديد فهناك الترحيل لمن يشكل وجوده تهديدا للأمن العام وامن الدولة وللمصالح الوطنية الجزائرية وهناك الطرد لمن لم يستوفي شروط الدخول كما يمكن تطبيق عقوبات جنائية بفرض غرامات مالية، او بالسجن ضد الاجانب المتواجدين في وضعية غير

¹ - رشيد ساعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني"، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 93

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ، المتضمنة القانون رقم 08-11 ل 21 جويلية، 2008، العدد 36، ل 21 جويلية 2008

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

قانونية، فيمكن ان يحكم على مرتكب مخالفة غير قانونية بالسجن لمدة 06 اشهر وفرض غرامات مالية عليه والغرض من هذا التشدد في العقوبات هو ردع ومحاربة الهجرة غير الشرعية.¹

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الارهاب:

أولاً- الآليات السياسية والدبلوماسية الأمنية

تبني الجزائر تصورها في تحقيق الأمن على مقاربة أمنية إقليمية في منطقة الساحل الإفريقي، تدعو خلالها دول الساحل إلى ضرورة التعاون فيما بينها لمواجهة التهديدات الأمنية وكذا العمل مع المجتمع الدولي إطار التنسيق والتعاون بغية إيجاد حلول للمشاكل القارة الإفريقية وذلك بالعمل على افرقة الحلول وإيجاد أطر إقليمية ونبد أي تدخل اجنبي، وتبني الجزائر تصورها إنطلاقاً من مرجعين اساسيين

- من خبرتها العميقة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب

- والثوابت الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر

والتي تتمثل في مبدأ حسن الجوار الإيجابي القائم على مبدأ المساهمة في مساعي إنهاء النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ عدم المساس بالحدود واحترام السلامة الترابية، ودعم الشعوب في تقرير مصيرها.

ويمكن رصد رصد اهم الجهود الجزائرية في هذا الشأن في النقاط الآتية:

● تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج على الرهائن المختطفين، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الحصول على تأييد دول الإتحاد الإفريقي في دورته العادية مدينة (مدينة سرت) الليبية سنة 2009 ، لتبني مقترح تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية وعلى المستوى العالمي، من خلال الدور الرائد الذي لعبته في استصدار مجلس الامن القرار 1904 في ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الافراج على الرهائن المختطفين .

● الإتفاقية الافريقية لمكافحة الارهاب ومنعه سنة 1999

● إجتماع فريق رفيع المستوى لحمومات دول الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الارهاب والجريمة

المنظمة في القارة الافريقية، الذي عقد في الجزائر سبتمبر 2002

¹ - محمد مجدان، المرجع السابق، ص 68

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

- إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب 2004
- ندوة الجزائر حول الأمن والإستقرار في الساحل الإفريقي مارس 2010
- ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية، احتضنتها الجزائر ديسمبر 2011
- المنتدى العالمي أسسته دولة بمدينة نيويورك الأمريكية في سبتمبر 2011 على هامش انعقاد الجمعية للأمم المتحدة
- إتفاق تمارست ومأسسة العمل الأمني إنعقد هذا الإتفاق في 12 و 13 اوت 2009 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد في بماكة في نوفمبر 2008
- وحدة التنسيق والإتصال (UCC) unité de coordinatio de communication
- لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC" comite d'etat major opérationnel إعلان تأسيسها بتاريخ 21 أبريل 2010.

كما ترجع الجهود السياسية والدبلوماسية الجزائرية في معالجة مشكلة الطوارق في كل من النيجر ومالي منذ تسعينيات القرن الماضي، من خلال الوساطة الجزائرية بين مختلف الحركات والفصائل الطارقية والحكومة المركزية في مالي وفي ظل الأزمة الاخيرة 2012 ظلت الحكومة الجزائرية وفية لالتزاماتها.¹

تانيا- الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية:

مما لا شك فيه أن الفقر والبطالة وغياب التنمية البشرية أن الفقر والبطالة وغياب التنمية البشرية من أهم المنابع الأساسية للإنتقال الأمني، وتساعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث تشير الكثير من الدراسات إلا أن انخفاض المستوى المعيشي، وحالات الفقر والحرمان كلها اسباب تؤدي الى بروز التطرف وانتشار ظاهرة العنف وعليه فإن الجزائر تكمن مقاربتها فيما يخص بناء الامن في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية ومن زاوية اخرى التنمية السياسية المرتبطة بنويا بالديمقراطية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الانسان حيث تعمد الجزائر الى الموازنة بين الأمن الوطني "مكافحة الارهاب" وحقوق الانسان، تتبنى تشريع الوسائل التي لا تتعد من حقوق الانسان من اجل تحقيق الامن

¹ - العربي بومدين و فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، المستقبل العربي، العدد 456، (مركز الدراسات الوحدة العربية: 2017)، ص 128

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

الوطني، كذلك لا بد اعتماد المقرب التوازي ذلك ان تشريعات مكافحة الارهاب اخطر في بعض الاحيان من الارهاب فيحد ذاته

بناء على ماسبق تبنت الحكومة الجزائرية هذه المقاربة في سياق مكافحتها للإرهاب في إطار دبلوماسية انسانية قائمة بالدرجة الاولى على حماية حقوق الانسان.

كما يتجلى البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في "قمة الإليزية" حول السلم والأمن في افريقي في 06 و 07 ديسمبر 2013، التي ركزت على ثلاث محاور حول السلم والأمن في افريقيا والشراكة الاقتصادية والتنمية، اضافة الى التغيرات المناخية .

وفي خصم الحرب الاخيرة في مالي التي ادت الى انهيار كل كل ابنية الدولة شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 2013/05/15، ضمن 45 وفدا من وزراء ومسؤولين من مالي وليبيا، إضافة الى مانحين دوليين مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الافريقي لتمويل خطة تنمية للنهوض بالبلاد على مدى سنتين "2013 و 2014" بعدما دمرتها الحرب ضد الجماعات المسلحة المتشددة في شمال مالي.

وعليه فإن الجزائر تسعى جاهدة لمقاربة أمنية شاملة تسعى من خلالها لتعزيز الاطر السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتنمية، الى جانب الآليات العسكرية في اطار تصور يجمع ما بين فكرتين "الأمننة والأمننة" سعيا لتفعيل منطق الامن الإنساني كمدخل لتحقيق الأمن الوطني.¹

ثالثا- الآليات العسكرية:

في الشق العسكري لمنظومة الدرع الأمني الصحراوي ادركت الجزائر مبكرا طبيعة عمليات مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بإعتبارها مواجهة ضد تهديد لا تماثلي يستغل البيئة الطبيعية التي تتميز بتضاريسها الصعبة، لذلك فهي بالأساس استعلامات ومعلومات أكثر منها مباشرة مع العدو.

إلا جانب اهمية عنصر الاستعلام والمعلومة الامنية المسبقة لإجهاض مهددات الامن الوطني الجزائري فرض هذا النوع الجديد من العروض اللاتماثلية على القيادة الجزائرية ضرورة اعادة نشر قواتها العسكرية في الجنوب الاستراتيجي، وذلك بالتنسيق مع باقي الاسلاك الأمنية من أجل تأمين مسار الحدود الجزائرية.

- المراقبة الدقيقة للحدود

¹ - العربي بومدين و فوزية قاسي، المرجع السابق، ص 129

الفصل الثالث: _____ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل

- تكثيف عمليات الاستطلاعية
- غلق المعابر الحدودية الجزائرية وخصوصا الليبية
- وضع خطط التدخل السريع
- تعزيز القدرات الجيش للتدخل السريع في الازمات الامنية و الانسانية.¹

¹ - عمر سعد الله، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، (الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2007)، ص38

خلاصة الفصل الثالث:

- يتضح من خلال كل ما سبق أن نستخلص من مضمون الفصل الثالث الاستنتاجات التالية:
- تنتهج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية، والسياسية في البيئة الإقليمية، وهذا لضمان الأمن والإستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسية للجزائر، التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة.
 - تقوم العقيدة الأمنية الجزائرية على مبادئ ثابتة، أهمها وأبرزها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث شكل المتغير التاريخي بعد الإستقلال عاملا أساسيا في بلورة العقيدة الأمنية للجزائر، والتي تأثرت في السنوات التي تلت الإستقلال بمسألة الحدود وترسيمها مع دول الجوار.
 - لقد تم صياغة التصور الأمني الجزائري وفقا للثقل التاريخي والسياسين والإقتصادي، والجغرافي والديمقراطي، أو ما يعرف "بالتوازن الطبيعي"، وهذا التوازن منح الجزائر إمكانية أداء أدوار قيادية على المستوى الإقليمي، ومنه شكلت مسألة الدفاع مسألة نابعة من متطلبات السيادة الوطنية، كمحدد ثابت في السياسة الخارجية، ورفض ربط الدفاع الوطني باطراف خارجية رفضا تاما.
 - إن دخول الجيش الجزائري في صراع مسلح مع الجماعات الإرهابية أفرز قراءات جديدة للتهديدات مما أدى بالقيادة بإعادة تشكيل وهيكله قوات الجيش وفق المفهوم الجديد الذي يتمحور حول حرب العصابات، مما إستدعى إنشاء وإستحداث هيكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية الأخرى، وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللامتماثلة.
 - كذلك تواجه الجزائر تهديدات أمنية لاتقل خطورة عن الإرهاب الدولي، كالجريمة المنظمة، المهجرة غير الشرعية، إنتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، حيث سخرت لها الجزائر الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وفق مقاربة شاملة تمس كل الجوانب الأمنية، سياسية إقتصادية.

خاتمة

تتمتع الجزائر بمركز حيوي بين الدول مما أهلها للعب دور ريادي في مواجهة التهديدات الراهنة على المستوى الإقليمي او القاري او العربي، والشبى الذي أضفى مصداقية على دور الجزائر، هو إنتماءها للبناءات العضوية القارية كإتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، والإتحاد الافريقي، ومنظمة المؤتمر الاسلامي كذا دورها في اطار هيئة الأمم المتحدة ولقد سعت الدول منذ الاستقلال الى تبني جملة من المبادئ والأسس التي تحدد تعاملها مع المجتمع لدولي بحكم موقعها الجيواسراتجي، كونها بوابة افريقيا وقلب المغرب العربي، ومن جهة أخرى تعتبر الجزائر فاعل محوري في شمال افريقيا ومنطقة الساحل، خاة بعد دورها في استتباب الأمن ولعبها دور الوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة، خاصة في الدول التي شهدت الحراك الأخير 2011 حيث عرفت أزمات داخلية وتعاني من تهديدات أمنية جديدة ومتجدرة لامثالية العابرة للحدود من فواعل أخرى غير الدول ووسائل متعددة ومتنوعة على غرار مالي وليبيا وتونس، هذا كله من أجل ضمان الحفاظ على الحدود الاقليمية للجزائر ومن السمات المميزة للمقاربة الجزائرية مجموعة المبادئ والمواقف التي تبناها الجزائر والتي تعتبر من الثوابت التي تعمل وفقها وتتحرك بناءا عليها، ومما تقدم يمكن لنا استخلاص مجموعة من النتائج المتوصل إليها:

- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل *action diplomacy* على الدبلوماسية التصريحات، وهيتترك دائما وفق هذا الاطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات

- ترى الجزائر أن تعاطيها السياسي مع الفضاء الافريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا للاستقرارها وقدأفلحت الجزائر في ادارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال محافظة على كيانها الموحد، بل انها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقتها في التصدي لما يعرف بظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة .

- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في افريقيا أن التحرك، الجماعي ضمن المجموعة الافريقية هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية

- السعي بعدم ترك الساحة الاقليمية للتدخلات الأجنبية التي يمكن أن تتدخل في قضايا دول المنطقة

- تبني الجزائر عقيدة أمنية وفق مبادئ وأسس ثابتة كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لاسيما دول اجوار.

- كما تناد الجزائر حسن الجوار الايجابي والحرص على التمسك بالحياد الايجابي في جميع النزاعات والالتزامات الاقليمية والدولية بالوقوف نفس المسافة المتساوية مع جميع أطراف النزاع مما يعزز مكانتها ودورها في المنطقة .

- إن التحرك الجزائري محكوم بإحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على ان تكون تحركها وفق هذا الأساس.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة تبين لنا أن تأثير الامن الحدودي للجزائر بالتهديدات المحيطة بها بتداعيات الجيوسياسية جد معقدة، وانها لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل أردنا طرح جملة من التوصيات والاقتراحات الآتية:

- يتطلب التعاون تحولا في مواقف الحكومات ومفاهيمها حول أمن الحدود، بحيث أن رصد الحدود تعاونيا يساعد في تحييد المخاطر، ويقلل من الحالات التنافسية والخلافية، وكذا يخفف حدة التوترات البيئية في أدنى مستوياتها، ولكن هذا التحول يتطلب توفر وعي وإرادة حقيقية لدى النخب السياسية بضرورة إعادة صياغة مفهوم أمن الحدود في المنطقة، وطرق التعامل معه لصيانة أمنها الوطني وضمان امن المناطق الحدودية هو محصلة للتعاون الاقليمي في الاخير.
- ضرورة إصلاح وتقوية بنى ومؤسسات الدول المنهارة والفاشلة المغاربية والساحلية، لشد عضد الجماعة الامنية، فالدول الفاشلة محليا، لا يمكنها أن تكون فاعلة اقليميا.
- تتطلب معالجة المشكلات العابرة للحدود التي تنطوي عليها عمليات التهريب، الجريمة المنظمة الارهاب.... معالجة وحلول أمنية واقتصادية تنمية للمناطق الحدودية المعزولة، نظرا للعلاقة الارتباطية لمتطلبات الامن الحدودي، والخطط التنموية المستقبلية.
- كذلك يجب تعزيز الاطر الجهوية والاقليمية في ما يخص التعاون المالي والاستخباراتي بين حكومات المنطقة، في إطار تحقيق امن اقليمي لاستبعاد أي تدخل أجنبي من شأنه تعقيد الامور، والعمل والابقاء على المبادرات الاقليمية على غرار الاتحاد الافريقي.

- إن الافراد اليوم وفي ظل النزاعات العرقية والإثنية ليسوا مجرد ضحايا ، بل أضحووا يمارسون العنف بكل انواعه، ومن ثمة تصبح أي عملية لبناء السلام لا يمكن أن تنجح بدون اشراكهم، حيث ان هناك مقولة تقول " انه في عالم صارت الحرب منتشرة في كل مكان، لابد أن تصبح الدبلوماسية شغل كل إنسان".
- يجب العمل على المقاربة الجزائرية وتفعيل العمل الدبلوماسي، والوقائي لإحتواء التهديدات والفواعل المحيئة المهدة للأمن الوطني والإقليمي، من خلال مدخل التنمية ودعم الديمقراطية، وتعزيز القيم الإنسانية.
- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر، والتكاليف الإقتصادية والبشرية، التي تتكبدها الدولة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي، تبقى الجزائر تواجه مجموعة كبيرة من التحديات والتي هي في الحقيقة ليست بالمستحيلة في التصدي ومواجهتها، بقدر ما هي تعكس خصائص بنيوية متجذرة في معظم أنظمة المنطقة مع غياب فرص التنمية، والتي تعد في جزئها الأكبر نتاج ضعف الإرادة السياسية في هذه الدول لمعالجة فعالة للمشاكل المطروحة في الوقت الذي ترتبط به مع دول أجنبية غريبة لا تجني معها سوى تعميق التبعية.
- كذلك لم تستخدم الجزائر كافة امكاناتها الإقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الإقتصادي، يرجع الى قلة اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمامها الموجهة نحو دول الشمال .
- في المجال الثقافي والديني، لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط الشعوب بالمنطقة، على غرار عامل الدين كاستخدام الزوايا ومثال على ذلك الزاوية التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة.
- على الجزائر تعزيز دور وسائل الإعلام لمساندة المقاربة الجزائرية، وذلك يدخل في اطار القوة الناعمة.

قائمة المراجع

➤ قائمة المصادر والمراجع:

➤ المصادر:

- (1) المادة 15 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- (2) المادة 33 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- (3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمنة القانون رقم 08-11 ل 21 جويلية، 2008، العدد 36، ل 21 جويلية 2008.

➤ المراجع:

أولاً: الكتب

أ- الكتب باللغة العربية:

- (1) ابو هيف علي صادق ، القانون الدولي، الطبعة الثانية عشرة، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 1971.
- (2) البعلبكي منير واخرون، "تاريخ العالم المعاصر"، بيروت، دار العلم للملايين، 1975 .
- (3) بليس جون و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- (4) بن عامر تونسي ، "قانون المجتمع الدولي المعاصر"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- (5) بن عنتر عبد النور، "البعء المتوسطي للأمن الجزائري...الجزائر- اوربا والحلف الأطلسي"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005
- (6) بوبوش محمد، "الامن في منطقة الساحل الصحراء"، عمان، الاردن، دار الخليج للصحافة و النشر، 2017
- (7) بوراس عبد القادر ، "التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية" ، الأزارطة، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2009.
- (8) بوكرا إدريس ، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

- (9) بيوران ماغلين ، مكونر اليزابيث ، " القطاع العسكري في محيط متغير " ترجمة فادي حمودي" ،
التسلح ونزع التسليح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية .
- (10) سعد الله عمر، " حقوق الإنسان وحقوق الشعوب "، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات
الجامعية، 2005 .
- (11) سعد الله عمر ، الحدود الدولية النظرية والتطبيق، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2007.
- (12) السويدي محمد ، " علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن
عكنون الجزائر، 1996.
- (13) سي علي أحمد ، " التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة "، الجزائر ، دار
الأكاديمية ، 2011.
- (14) الشامي علي حسين، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات
الدبلوماسية، (بيروت، دار العلم للملايين، 1994.
- (15) الطيب بوعزة، " نقد الليبرالية "، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، 1999،
- (16) عبد الحي وليد ، مترجما، " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية "، بيروت: المؤسسة الجامعية
للدراستات، 1985.
- (17) عبد الرحمن محمد يعقوب ، " التدخل الإنساني في العلاقات الدولية "، مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الإستراتيجية، 2000.
- (18) عبد الله الشيخ بابكر ، " نحو استراتيجية عربية لمكافحة القرصنة البحرية رؤية مستقبلية "،
الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- (19) عكروم لندة ، " تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب
المتوسط "، ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.
- (20) كحيله عبادة ، " الثورة والتغير في الوطن العربي عبر العصور "، القاهرة : مركز البحوث والدراسات
الاجتماعية ، 2004.
- (21) الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
1979.
- (22) محمد شريف الطراح، مترجما، " أثر العولمة في الامن القومي والعالمي "، مكتبة العكبيات
2002، ص 132
- (23) محمد فهمي عبد القادر، " المدخل إلى دراسة الاستراتيجية "، عمان، الأردن: دار مجدلاوي
لنشر والتوزيع، 2006 .

24) منذر محمد، "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001 .
ب- الكتب باللغة اجنبية:

- 1) Barry Buzan ، **"People state and fear:international Security problem in international relation"**(Great Britain :Wheatsheef book LTD1983
- 2) donnelly Jack, **"realism and International relations"**, (london: Cambridge Universty press,2000)
- 3) Nicol Grimand, **La politique extérieur de l'Algérie**,(paris : Editions Karthala, 1984), p376.

ثانيا: المجالات والدوريات:

- 1) أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم مابعد الحرب الباردة" ، وفاق السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016.
- 2) بن صغير عبد العظيم، "الحرب على الارهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني" العالم الإستراتيجي، العدد 03، ماي 2008 .
- 3) تسعديت مسيح الدين، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي: الرهانات والتحديات"، الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الرابع، 2015.
- 4) سالم برقوق، "الابعاد الاستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، العالم الاستراتيجي، العدد 03 (الجزائر 2008).
- 5) سليمان عبدالله الحربي، "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته"، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) المجلة العربية للعلوم السياسية العدد19، 2008 .
- 6) صالح زياني، "تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد05 جامعة محمد خيضر .

- 7) عبد الكريم باسماويل، "العقيدة العسكرية بين المحددات القانونية والتحديات الأمنية الجديدة"، من أعمال الملتقى الدولي حول : سياسات الفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 12-13- نوفمبر 2014.
- 8) العربي بومدين و فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، المستقبل العربي، العدد456، (مركز الدراسات الوحدة العربية: 2017).
- 9) عمrani كربوسة، "مستقبل الدولة الوطنية فظل التحديات الحراك الراهن" مجلة المفكر، العدد 11، (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).
- 10) غربي محمد، "الدفاع والأمن اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية" العالم الإستراتيجي العدد 03 ماي 2008.
- 11) لخضر راجحي ، الجزائر "ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل التحديات الراهنة" ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، قسم الحقوق ، جامعة عمار ثليجي ، الاغواط .
- 12) مازن غرايبية ، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية" اعمال الملتقى الدولي ، (الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2004).
- 13) محمد السيد سعيد، "الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف" السياسة الدولية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، العدد 168 ، 2007 .
- 14) محمد سي بشير، "الجزائر دولة محورية الامكانات وحدود الدور في غرب المتوسط"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية" ، جامعة قصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 12-13 نوفمبر 2014.
- 15) محمد شلبي، "الأمن في ظل التحويلات الدولية الراهنة" ، اعمال النلتقى الدولي الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2004 .
- 16) محمد عاشور مهدي، "دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الأفريقية"، افاق إفريقية، العدد 88، 2013.

- 17) محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، (الاردن 2015).
- 18) محمد مجدان، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها و محاربتها، حوليات جامعة الجزائر"، العدد 29، (الجزائر: 2016).
- 19) مخلوف ساحل، "إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الأفريقي"، (ورقية بحث قدمت في مؤتمر دولي مغاربي حول: "التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 27-28 فيفري 2013).
- 20) منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 213، رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية"، الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد التاسع، 2016.

ثالثا: مذكرات

- 1) بن حصير رفيق ، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير في دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).
- 2) بوزيد نبيل، "الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية"، رسالة ماجستير، في الدراسات السياسية، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009).
- 3) بوزيد عائشة، "هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا" أطروحة دكتوراة في الدراسات الدولية (الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017).
- 4) بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، 2010-2014 رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والإستراتيجية ، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).
- 5) حجار عمار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الاوربي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل" رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003).

- 6) حلال أمينة ، "تأثير المنظمات غير حكومية على سيادة الدولة القومية" ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2007) .
- 7) حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الحاج الاخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) .
- 8) ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني"، رسالة ماجستير في الدراسات المغاربية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012) .
- 9) السعداوي عمر، "الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الالاقليمية الجديدة التحديات والبدائل"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2012-2013) .
- 10) سعيدي ياسين ، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) .
- 11) سعيدي ياسين ، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، رسالة ماجستير في علاقات دولية، العزيز، (جامعة محمد بن أحمد وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) .
- 12) سلسماني سهام ، "تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية، دراسة حالة العراق 1991"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005) .
- 13) قريب بلال، "السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور اقطابه- التحديات والرهانات"- ر مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية تحت اشراف الاستاذ الدكتور عنتر عبد النور (جامعة الحاج الاخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) .
- 14) مريم دماغ، "اشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الامريكى في كل من: كردستان العراق 1991 و الصومال 1992"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010) .
- 15) مقدر عبد الباسط، البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي (2010-2016)، رسالة ماجستير في تحليل السياسة الخارجية، (جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017) .

رابعا: مواقع الانترنت:

- 1) برعة علي جهاد، "الجزائر بين التوجه الإستراتيجي وعقيدة امنية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، تم تصفح الموقع يوم 03 افريل، الرابط: [http /www.bchaib.net/mas/index.php?option=com.](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com.)
- 2) بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال الى الدور اللع الفاعل في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات"، تم تصفح الموقع 03 افريل 2018 <http://studies.eljazeera.net>
- 3) بوحنية قوي، تقرير، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 3 جوان 2012، ص 2 متوفر على الرابط الأكتروني ، <http://studies.aljazeera.net>
- 4) حسن نفعة ، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي " ، تم تصفح الموقع يوم 10 مارس 2018 الرابط: [http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia.html](http://afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia.html)
- 5) عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الامن برنامج البحث في الامن المجتمعي، تم تصفح الموقع يوم 10 مارس 2018، الرابط: www.geocites.co;/adelweggqh/reconl1html,?2008
- 6) عبد النور بن عنتر، "تهديدات هجينة"، تم تصفح الموقع يوم : 28 مارس 2018. الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/04/10>
- 8) مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح يوم 20 مارس 2018، الرابط: <http://studies.eljazeera.net>

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
(05-01)	مقدمة
(07-06)	خطة الدراسة
(39-08)	الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة
(18-09)	المبحث الأول: ضبط ابرز مفاهيم الدراسة
09	المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية والإستراتيجية الأمنية
13	المطلب الثاني: مفهوم العقيدة الأمنية
15	المطلب الثالث: العلاقة بين الاستراتيجية الامنية والعقيدة الامنية
(30-19)	المبحث: الثاني: مبدأ عدم التدخل في النظريات العلاقات الدولية
19	المطلب الأول: النظرية الواقعية ورفض التدخل
23	المطلب الثاني : النظرية الليبرالية التدخل بين التعددية والتضامن
26	المطلب الثالث: نظرية النظام العالمي والنظرية المعيارية
(39-31)	المبحث الثالث: مبدأ عدم التدخل والتهديدات الامنية في البيئة الدولية
31	المطلب الأول: مفهوم السيادة
34	المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في السياسة الدولية
34	المطلب الثالث: قراءة في أبرز التهديدات الامنية
(61-40)	الفصل الثاني: البيئة الامنية ومهددات الامن الوطني الجزائري
(48-41)	المبحث الأول: التحولات الدولية الجديدة
41	المطلب الأول: التحول في الفواعل
44	المطلب الثاني: التحول في مصادر التهديدات
46	المطلب الثالث: التحول البنوي الدولاتي من الدولة الوطنية الى الدولة الشبكية
(60-49)	المبحث الثاني: التهديدات الامنية على الامن الوطني الجزائري
49	المطلب الأول: المهددات الداخلية على الامن الوطني الجزائري
52	المطلب الثاني: المهددات الاقليمية على الامن الوطني الجزائري

58	المطلب الثالث : التهديدات الدولية على الأمن الوطني الجزائري
(93-62)	الفصل الثالث: المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات وفق مبدأ عدم التدخل
(74-63)	المبحث الاول: طبيعة المقاربة الامنية الجزائرية
63	المطلب الأول: تطور العقيدة الامنية الجزائرية
66	المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الامنية الجزائرية
69	المطلب الثالث: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الجزائر
(82-75)	المبحث الثاني: التصور الجزائري لتحقيق الامن وفق مبدأ عدم التدخل
75	المطلب الاول: مبدأ عدم التدخل في التصور الجزائري
77	المطلب الثاني: حل النزاعات بالطرق السلمية
80	المطلب الثالث: مبدأ الحياد الإيجابي وحسن الجوار
(92-83)	المبحث الثالث: المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الامنية:
83	المطلب الاول: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الجريمة المنظمة
83	المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الهجرة غير الشرعية
89	المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الارهاب
(96-94)	خاتمة
(103-97)	قائمة المراجع
	الملخص
	فهرس المحتويات